الجامعــة الإسلاميــة – غــزة
عمـــادة الدراســات العليـــا
كليـــــــــــــــة الآداب
قســـــم اللغـــة العربيـــة

ظاهِرَةُ الإعْرابِ عِنْدَ ابْنِ الشَّجَرِيِّ في كِتابِهِ الأَمَالي(ت٥٤٢هـ)

"دراسة وصفية تحليلية"

Analysis Phenomenon in Ibn Al Shagary book "Al Amaly"

إعداد الطالب

جهاد محمد رمضان الحنَّاوي

إشراف الدكتور

إبراهيم رجب بخيت

"قُدِّم هذا البحث استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في النَّحو العربي من كلية الآداب في الجامعة الإسلامية بغزة"

١٤٣٤هـ-٢٠١٣م

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات الموضوع	الصفحة
آية قرآنية	أ
ملخص الرسالة باللغة العربية	ب
ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية	ت
الإهداء	ث
شكر وامتنان	ج
شكر وتقدير	ح
وداد وانتماء	خ
الفهرس	د
المقدمة	١
الفصل الأول: ابن الشَّجريِّ وكتابه الأمالي	٧
المبحث الأول: ترجمة ابن الشَّجريِّ	٨
اسمه ولقبه	٩
مولده	٩
أخلاقه ومناقبه و مكانته العلمية	١٠
شيوخه	١١
تلاميذه	١٣

الموضوع	الصفحة
مؤلفاته	١٦
وفاته	١٨
المبحث الثاني: كتاب الامالي الشَّجريَّة	١٩
تعريف الأمالي	٢٠
الأمالي والمجالس و ثناء العلماء عليها	٢٢
أهميتها	٢٣
شواهدها	٢٤
انتقاداتها	٢٦
الفصل الثاني: ظاهرة الإعراب في اللغة العربية	٢٧
المبحث الأول: ماهية الإعراب	٣٠
تعريف الإعراب(لغة واصطلاحًا)	٣١
النحو والإعراب	٣٥
المُعرب من الكلام و أهمية الإعراب	٣٨
المبحث الثاني: إنكار الإعراب	٤١
دعوى إنكار الإعراب	٤٢
إبراهيم أنيس وقصة الإعراب	٤٤
الرد على منكري الإعراب	٤٦
المبحث الثالث: علامات الإعراب	٤٨

الموضوع	الصفحة
نشأة علامات الإعراب	٤٩
أنواع الإعراب	٥٠
حركات الإعراب وحروفه	٥١
المبحث الرابع: التوسع في الإعراب	٥٣
نشأة النحو وتطوره	٥٤
التوسع في الإعراب في كتب إعراب القرآن	٥٦
التوسع عند ابن الشَّجريّ	٥٧
الفصل الثالث: إعرابات ابن الشَّجري	٥٩
المبحث الاول: ما أعربه على وجه واحد	٦٠
المبحث الثاني: ما أعربه على أكثر من وجه	٧٧
المبحث الثالث: الإعرابات التي انفرد بها	٩٢
الفصل الرابع: تعقيبات ابن الشَّجري	١٠٥
المبحث الأول: موقفه من إعرابات سابقيه	١٠٦
المبحث الثاني: توجيهه للقراءات القرآنية	١٤٠
المبحث الثالث: مذهب ابن الشَّجري النحوي	١٥٧
موقفه من مدرسة البصرة	١٥٧
موقفه من مدرسة الكوفة	١٥٩
مذهبه النحوي	١٦٠

الموضوع	الصفحة
الخاتمة	١٦١
أولًا: النتائج	١٦١
ثانيًا: التوصيات	١٦٣
الفهارس الفنية	١٦٤
فهرس الآيات القرآنية	١٦٥
فهرس القراءات القرآنية	١٧٠
فهرس الأحاديث النبوية	١٧١
فهرس الأشعار والأرجاز	١٧٢
فهرس أقوال العرب	١٧٧
المصادر والمراجع	١٧٨

المقدمة

الحَمْدُ للهِ الَّذيْ عَلَّمَ بالقَلمِ ، علَّمَ الإنْسَان مَا لمْ يَعلم، أَحْمَدُك يا رَبِي حَمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه كَما يَنْبغِي لِجَلال وَجْهِكَ وَعَظِيْمِ سُلْطَانِك، أَحْمدُك علَى آلائِكَ الّتي لا تُعدُّ ولا تُحصَى، والصَّلاة والسَّلام التَّامان الأكْملانِ على خيْرِ الوَرَى مُحمدٍ النَّبيِّ المُصطفى، وَعَلَى آلِهِ، وصَحْبِهِ، والتَّابعينَ ومَنِ اقْتَفَى، **أمَّا بعدُ :**

لقَد شَرَّفَنَا اللهُ تَعَالَى بالإسْلامِ، وأَكْرَمَنا بِالقُرآن، وَجَعَل القُرآنَ عَلَى خَيرِ لُغَة، اللُّغَةُ العَرَبيَّة البَحرُ العَظِيم، المَليءُ بالدُّرَرِ والكُنوز، والَّتي قالَ فِيها ابنُ قيِّم الجَوْزيَّة[1]: "وإنَّما يَعرِفُ فَضْلَ القُرْآنِ مَنْ عَرِفَ كَلَامَ العَرَبِ، فَعرِفَ عِلْمَ اللُّغَةِ وَعِلْمَ العَرَبِيَّةِ ، وعَلمَ الْبَيَان، وَنَظَرَ فِي أَشْعَارِ العَرَبِ وَخُطَبِهَا وَمُقَاوَلاتِهَا فِيْ مَوَاطِنِ افتِخَارِهَا، وَرَسَائِلِهَا..."، وهذِه اللُّغَةُ تَكَفَّلَ الله بحِفْظِهَا، وَذَلِكَ بِحِفْظِهِ للقُرْآنِ العَظِيْم، لِقَولِهِ جَلَّ فِي عُلاه: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾[2].

لقَدَ أدْرَكَ سَلَفُنَا الصَّالِحُ أهَمِّيَةَ عِلْمِ العَرَبِيَّة، في خِدْمَةِ هَذا الكِتَابَ العَظِيمِ، فَلَمْ يَدَّخِرُوا جُهدًا فِي سَبِيلِ خِدْمَة هَذا الكِتَابِ، فَأَلَّفُوا كُتُبَهُم، وَجَلَسُوا فِي حِلَقِهِم، وَعَقدُوا أَمالِيَهِم، حَتَّى بَرَعُوا فِي هَذا العِلمِ، فَكَانَ مَعِيْنَهم الَّذِي لا يَنْضَب، لِدَرَجَة أنْ عَدَّه شَيْخُ الإسْلامِ ابْنُ تَيْمِية–رَحمَه الله– فرضًا واجبًا حيْثُ قَال[3]: "وَمَا لا يَتِمُّ الوَاجِبُ إلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ" يَقْصدُ بِذَلِك تَعَلُّم عِلْم العَرَبِيَّة، وَمِنْ هَؤُلاءِ العُلَمَاءِ ابْنُ الشَّجَرَيِّ؛ أَحَدُ أَئِمَةِ عِلْمِ العَرَبِيَّة الأَفْذَاذ، الَّذِينَ عَرَفُوا العَرَبِيَّة فَأَعْطَوْهَا قَدْرَهَا وحَقَّهَا وَأَسْهَم فِي بُنْيَانِها الرَّاسِخِ بِكِتَابِه" الأَمَالِي" الَّذِي يُعدُّ مِن كُتُبِ العَرَبِيَّة المُهِمَّة، حيْثُ إنَّه جَدِيرٌ بالدِّرَاسَة، وَحَقلٌ خَصْبٌ يَحْتَاجُ إلَى مَنْ يَرْتَادُه، وَيَكْشِفُ عَن أبْعَادِه، وَيُحسِنُ الفَائِدَة مِنْ عَطَائِه.

وكِتابُ الأمَالِي حَافِلٌ بِآرَاءِ النُّحَاةِ مِنَ المَذَاهِبِ كَافَّة، حَيْثُ إنَّ ابْنَ الشَّجَرِيِّ لَمْ يَكْتَف بِعَرْضِ هَذه الآرَاء، بَلْ عَمِلَ عَلَى تَفْصِيلِهَا والاعْتِرَاضِ عَلَيْها ، حتَّى إنَّه انْفَرَدَ بِآراءِ خَاصَّة بِه تَمَيَّزَتْ عَنْ آراء غَيْرِه مِنَ النُّحَاة.

وقَدْ كَانَ لِلمَجَالِس العِلْميَّةِ الَّتِي كَانَ يَعْقِدُهَا ابن الشَّجَريِّ الأثَرُ البَالِغ فِيْ نَشْأَةِ النَّحْوِ التَّعْلِيْمِيِّ التَّطْبِيْقِيِّ، وَلَعلَّ هَذهِ المَجَالِس تُساهِمُ فِي صَقْلِ شَخْصِيَّةِ طَالِب العِلْمِ النَّحْوِيَّة، بِمَا فِيهَا مِنْ آرَاءٍ مُتَعَدِدَةٍ، وَوُجُوهٍ كَثِيرَةٍ، تُسَاعِدُ طَلَبَةَ العِلْمِ فِي اسْتِقَاءِ النَّحْوِ مِنْ جُذُوْرِه.

---

[1] المشوق إلى علم القرآن والبيان، ابن قيم الجوزية: ٧.

[2] الحجر: ٩/١٥.

[3] مجموع الفتاوي، ابن تيمية: ٢٩/٣٥.

ولِهَذَا تَنَاوَلْتُ فِي هَذِه الدِّرَاسَةِ الظَاهِرَةَ الإِعْرَابِيَّة فِي كِتَابِ" الأَمَالِيْ" لابْنِ الشَّجَرِيِّ؛ حَيْثُ إِنَّنِيْ تَكَلَّمْتُ عَنْ نَشْأَةِ هَذِهِ الظَاهِرَة في اللُغَةِ العَرَبِيَّة، وَتطْبِيْقهَا في كتَابِ الأَمالِي؛ فذكرتُ إعرَاباتِ ابنِ الشَّجَرِيِّ الَّتي أَعْرَبَهَا علَى وجْهٍ واحِدٍ أو أَكْثَر، والإعرابات التي انْفَرَد فِيها، ثُمَّ ذَكَرْتُ موقِفَ ابنِ الشَّجّرِيِّ من إعْرابَاتِ مَن سَبَقُوه مِن النُّحاةِ الجَهَابِذة، وذكرْتُ تَوْجِيهاتهِ للقِرَاءاتِ القرآنيَّة، ثُمَّ خَتَمْتُ بِبَيَانِ المَذْهَبِ النَّحْوِيِّ لِإِمَامِ العَرَبِيَّةِ ابْنِ الشَّجرِيِّ –رَحِمَهُ الله–.

أولاً: أسباب اختيار الموضوع:–

١. الحشدُ الهائلُ من الوجوه الإعرابية من القرآن والحديث والشعر، التي أوردها ابن الشَّجريِّ في كتابه "الأمالي" والتي تبيِّنُ جَهده اللُغوي العظيم.

٢. محاولة لفت انتباه طالبي العلم لقضايا نحوية مهمة منها: نظرية تجاذب المعنى والإعراب، والدعوة الى التيسير وعدم التكلف في تناول الوجوه الإعرابية.

٣. المكانة المرموقة التي يتبوؤها ابن الشَّجري وكتابه "الأمالي".

٤. التعرض لكنز من كنوز العربية، والذي لم يؤتَ حظَّه من الدرس والتأمل؛ وهو كتاب "الأمالي".

ثانياً: أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة فيما يأتي:

١. تقديم دراسة مستقلة حول ظاهرة الإعراب، والتي لا يخلو مجلس من مجالس ابن الشَّجرِيِّ من هذه الظاهرة القيِّمة.

٢. الغوص في ظاهرة التوسع الإعرابي في النحو، والذي يُعدُّ كتاب "الأمالي" لابن الشَّجري البداية الحقيقية لهذه الظاهرة .

٣. تقف هذه الدراسة كشاهد على العبقرية النحوية الفذَّة، التي تمتع بها ابن الشَّجري، حيث إنَّه أكثَرَ من ذكر الوجوه المتعددة للإعرابات النَّحوية والتعليق عليها .

٤. بَيان أصلِ البِداية الحقيقية للنَّحو التَّعليمي التَّطبيقي.

٥. الكشف عن الشخصية النحوية لابن الشَّجري، وبيان معالمها الزاخرة .

٦. بيان قيمة كتاب "الأمالي"، وتأثيره على حركة التأليف اللُغوي .

ثالثاً :أهداف الدراسة :

١. إبراز ظاهرة الإعراب في كتاب الأمالي لابن الشَّجري .

٢.التعرف على المنهج والنظام الذي سار عليه ابن الشَّجري في كتابه "الأمالي".

٣. تشكيل قراءة لغوية جديدة، لكتاب "الأمالي" لابن الشَّجري. .

٤. الكشف عن الجهد النَّحوي الذي بذله ابن الشَّجري ، في كتابه "الأمالي" .

٥. معرفة المذهب النحوي للعالم العظيم ابن الشَّجري .

٦. دحض ما يزعمه بعضهم بأن منشأ ظاهرة التوسع الإعرابي كانت على يد المحدثين؛ بل هي على يد القدماء أمثال ابن فارس وابن الشَّجري .

رابعاً : الصعوبات التي واجهت الباحث:

لقد واجه الباحث بعض الصعوبات، والتي تمَّ التَّغلُب عليها قدر الإمكان بفضلٍ من الله ومنَّته، ومن هذه الصعوبات:

١. افتقار مكتبات قطاع غزة إلى كثير من الكتب المهمة، التي يحتاجها الباحث.

٢. الواجبات أكثر من الأوقات.

٣. عدم وجود دراسة مستقلَّة، تتناول ظاهرة التَّوسُّع في الإعراب.

خامسًا: الدراسات السابقة:

١. ابن الشَّجري وآراؤه النحوية ، رسالة دكتوراه، للباحث محمود الطَّناحي، ولم أعثر عليها لا في المكتبات ولا في الشبكة العنكبوتية.
٢. موقف ابن هشام في المغني من آراء ابن الشَّجري النحوية، رسالة ماجستير، للباحثة: فايزة القرشي، إشراف: د. سعد الغامدي، جامعة أم القرى، ٢٠٠٧م. واستفدت منها في بعض المسائل الإعرابية.
٣. الخلاف النحوي في أمالي ابن الشَّجريّ، رسالة ماجستير، للباحثة: عائدة العريني، إشراف: أ.د. عبد القادر الخليل، جامعة مؤتة، ٢٠٠٩م. لم أطَّلع عليها.
٤. آراء ابن الشجري النحوية في الأمالي الشجرية، رسالة ماجستير، للباحثة: عزة الغامدي١٩٨٣.
٥. ابن الشجري ومنهجه في النحو، رسالة ماجستير، للباحث: أحمد التكريتي ١٩٧٤.

سادسًا: منهج دراسة البحث:

لقد اقتضت طبيعة البحث أن أسلك في سبيله المنهج الوصفي التحليلي، في دراسة ظاهرة الإعراب في كتاب "الأمالي"، لمناسبة هذا المنهج لمثل هذه الدراسة، وأرجو من الله أن أكون وُفِّقت في ذلك .

سابعًا : خطة البحث الموسوم بـ :

ظاهِرَةُ الإعْرابِ عِنْدَ ابْنِ الشَّجَري فيْ كِتابِهِ الأَمَالي(ت٥٤٢هـ)
دراسة وصفية تحليلية

اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى: مقدمة، وأربعة فصول، وخاتمة، وذلك على النحو الآتي:

المقدمة وتتضمَّن:

١. سبب اختيار الموضوع .
٢. أهمية الدراسة
٣. أهداف الدراسة.
٤. الصعوبات التي واجهت الباحث.
٥. الدراسات السابقة.
٦. منهج البحث.

الفصل الأول :ابن الشَّجريِّ وكتابه الأمالي.

المبحث الأول: ترجمة ابن الشَّجريّ:

١. اسْمُهُ ولَقَبُه.
٢. مَولِدُه.
٣. أَخْلاقُه ومناقبه.
٤. مَكانَتُه العِلْمِيَة.
٥. شُيُوخُه.
٦. تَلامِيذُه.
٧. مُؤَلَّفَاتُه.
٨. وَفاتُه.

المبحث الثاني: كتاب الأمالي الشَّجريَّة:

١. تَعْريفُ الأمَالي.
٢. الأمالي والمجالس.
٣. ثنَاءُ العلماءِ عليها.
٤. أهميتها.
٥. شواهدها.
٦. نقدها.

الفصل الثاني: ظاهرة الإعراب في اللغة العربية

المبحث الأول: ماهيَّة الإعراب:

١. تعْريفُ الإعْرَابِ.
٢. النَّحْوُ والإعْرَاب.
٣. المُعرب من الكلام.
٤. أَهَمِيَّةُ الإعْرَاب.

المبحث الثاني: إنكار الإعراب:

١. دعوى إنكار الإعراب.
٢. إبراهيم أنيس وقصة الإعراب.
٣. الرَّد على منكري الإعراب.

المبحث الثالث: علامات الإعراب:

١. نشأة علامات الإعراب.
٢. أنواع الإعراب.
٣. حركات الإعراب وحروفه.

المبحث الرابع: التَّوسُّع في الإعراب:

١. نشأة النحو وتطوره.
٢. التَّوسع في الإعراب في كتب إعراب القرآن.
٣. التَّوسع في الإعراب عند ابن الشَّجري.

الفصل الثالث: إعرابات ابن الشَّجريَّ:

المبحث الأول: ما أعْرَبَهُ عَلى وَجْهٍ واحِد.

المبحث الثاني: ما أعْرَبَهُ عَلىْ أَكْثرِ مِن وَجْه.

المبحث الثالث: الإعرابات التي انفرد فيها.

الفصل الرابع: تعقيبات ابن الشَّجريّ:

المبحث الأول: موقفه من إعراب سابقيه.

المبحث الثاني: توجيهه للقراءات القرآنية.

المبحث الثالث: مذهب ابن الشَّجريّ النَّحوي.

الخاتمة: وفيها: النتائج، والتوصيات.

الفهارس الفنية.

وبعد: فَإنَّ هَذَا عَمَلٌ بَشَرِيٌّ، لَنْ يَخْلُوَ مِنَ النَّقْصِ وَالخَطَأ، فَإنْ أَصَبْتُ فَمِنَ الله، وَلَهُ الحَمْدُ والفَضْلُ، وَإنَ أَخْطَأتُ فلا حولَ ولا قوةَ إلا بالله.

واللهَ تعالَى أسْألُ أَنْ يَجْعَلَه خَالِصًا لِوَجْهِهِ، وَأَنْ يُعِيْنَنَا عَلَى خِدْمَةِ لُغَةِ قُرْآنِه، وَأنْ يُهَيِّئَ لَنَا مِنْ أَمْرنَا رَشَدا.

وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ

الباحث

جهاد محمد رمضان الحناوي

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الأوَّل

ابن الشَّجَريِّ وكتابه الأمَالي

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ترجمة ابن الشَّجَريّ

المبحث الثاني: كتاب الأمالي الشَّجَريَّة

المبْحَثُ الأوَّل

تَرجَمَةُ ابْن الشَّجَرِيِّ

ويتضمَّن سبعة مطالب:

١. اسْمُهُ ولَقَبُه.

٢. مَولِدُه.

٣. أَخْلاقُه ومناقبه.

٤. مَكانَتُه العِلْمِيَة.

٥. شُيُوخُه.

٦. تَلامِيذُه.

٧. مُؤلَّفَاتُه.

٨. وَفاتُه.

ابن الشَّجَريّ(*)

١. اسمه ولقبه:

هو: الشريف أبو السَّعَادات هبة الله بن عليّ بن محمد بن علي بن عبدالله بن حمزة بن محمد بن عبدالله ابن أبي الحسن بن عبدالله الأمين بن عبدالله بن الحسن بن جعفر بن الحسن بن علي بن أبي طالب. المعروف بابن الشَّجَريِّ النحويِّ العلويِّ نقيب الطالبيين بالكرخ(٢).

اختلف العلماء في نسبه، فمنهم من قال: إنَّه سُمِّي بذلك نسبة إلى بيت الشَّجَريِّ من قِبَل أمّه(٣)، ومنهم من ذكر أنَّ نسبة الشَّجَريِّ الى شجرة؛ وهي قرية بذي الحليفة(٤).

وقال ابن خلكان(٥): "الشَّجَريّ بفتح الشِّين المعجمة، والجيم وبعدها راء، هذه النسبة الى شجرة، وهي قرية من أعمال المدينة، على ساكنها أفضل الصلاة والسلام، وشجرة أيضًا اسم رجل وقد سمَّت به العرب ومَن بعدها، وقد انتسب إليه خلقٌ كثيرٌ من العلماء وغيرهم، ولا أدري إلى من ينتسب الشَّريف المذكور منهما، هل نسبته إلى القرية، أم إلى أحد أجداده اسمه شجَرة، والله أعلم".

٢. مولده:

ولد ابن الشَّجريِّ ببغداد في شهر رمضان، سنة خمسين وأربعمائة للهجرة(٦).

(*) انظر ترجمته في: نزهة الألباء، ابن الأنباري: ٣٠٠، والمنتظم، ابن الجوزي: ٦٢/١٨، وإرشاد الأريب، ياقوت الحموي: ٢٤٨/٧، وإنباه الرواة القفطي: ٣٥٦/٣، ووفيات الأعيان، ابن خلكان: ٤٥/٦، وإشارة التعيين، اليماني: ٣٧٠، وسير أعلام النبلاء الذهبي ١٩٤/٢٠، والعبر، الحافظ الذهبي: ٤٦٣/٢، والوافي بالوفيات، الصفدي: ١٧٤/٢٧، والنجوم الزاهرة ابن تغري بردي: ٢٧٢/٥، وبغية الوعاة، السيوطي: ٣٢٤/٢، وشذرات الذهب، ابن العماد: ٢١٧/٦.

(٢) الكَرْخُ سوق ببغداد، وهي كلمة أصلها نبطي بمعنى الجمع، وقيل: هي محلة كانت بوسط بغداد. والكرَّاخة الشقة من البواري. والكارخ الرجل الذي يسوق الماء. انظر: المحيط الأعظم، ابن سيده: ٥٤٥/٤، ولسان العرب، ابن منظور: ٤٨/٣، (كرخ).

(٣) انظر: إرشاد الأريب: ٢٤٨/٧.

(٤) انظر: إشارة التعيين: ٣٧٠.

(٥) وفيات الأعيان: ٥٠/٦.

(٦) انظر: شذرات الذهب: ٢١٨/٦.

٣. أخلاقه ومناقبه:

عُرف ابن الشَّجريِّ بخلقه الرفيع، وأدبه الجَم، وعلمه الفيَّاض، ولسانه العذب، وخير من وصفه تلميذه ابن الأنباري الذي قال عنه[١]: "كان حسن الكلام، حلو الألفاظ، فصيحًا، جيِّد البيان والتفهيم، ذا سمتٍ حسن، وقورًا، لا يكاد يتكلم في مجلسه بكلمة إلا وتتضمن أدب نفس، أو أدب درس".

وعباراته حلوة رائقة، نافعة نافقة، حسن البيان والإفهام، وفضله أعلى من شعره[٢].

ومما يبرهن ذلك أنه اختصم إليه يومًا رجلان من العلويين، فجعل أحدهما يشكو، ويقول عن الآخر: إنِّه قال فيَّ كذا وكذا. فقال له الشريف: يا بنيَّ، احتمل؛ فإنَّ الاحتمال قبر المعايب وهذه كلمة حسنة نافعة، فإنَّ كثيرًا من الناس تكون لهم عيوب، فيغضون عن عيوب الناس ويسكتون عنها، فتذهب عيوب لهم كانت فيهم، وكثيراً من الناس يتعرضون لعيوب الناس، فتصير لهم عيوب لم تكن فيهم[٣].

٤. مكانته العلمية:

حظيَ ابن الشَّجَريِّ بمكانة سامقة بين أقران عصره من علماء اللغة العربية؛ حيث إنِّه كان إمامًا في النحو واللغة والأدب وأيام العرب وأشعارها وأحوالها، كامل الفضائل، متضلعًا من الأدب صنَّف العديد من المصنَّفات، التي سأذكرها بحول الله لاحقًا في هذا البحث.

وقد مدحه كثير من العلماء والمؤرخين وعدَّدوا الكثير من مناقبه وهذه بعض آرائهم:
قال عنه القفطي[٤]: " كان أحد أئمة النحاة، وله معرفة تامة باللغة والنحو".

وذكر تلميذه أبو البركات الأنباري بعض مناقبه فقال[٥]: " كان فريد عصره، ووحيد دهره في علم النحو، وكان تام المعرفة باللغة، وكان نقيب الطالبيين بالكرخ، وهذه مكانة مرموقة، لا ينالها إلا من توفرت فيه شروط كثيرة، منها علو المنزلة العلمية والدينية".

---

[١] نزهة الألباء: ٣٠٠.

[٢] انظر: إنباه الرواة: ٣٥٧/٣، ووفيات الأعيان: ٤٥/٦.

[٣] نزهة الألباء: ٣٠٠.

[٤] إنباه الرواة: ٣٥٧/٣.

[٥] نزهة الألباء: ٣٠١.

وقال عنه أيضًا[١]: "وكان الشريف ابن الشَّجريَّ أنْحى من رأينا من علماء العربية، وآخر من شاهدنا من حُذَّاقهم وأكابرهم".

وقال ابن خلّكان[٢]: "كان إمامًا في النحو واللغة وأشعار العرب وأيامها وأحوالها، كامل الفضائل، متضلعًا من الآداب، صنَّف فيها عدة تصانيف".

وأضاف ياقوت في معجمه[٣]: "كان أوحد زمانه، وفرد أوانه في علم العربية، ومعرفة اللغة وأشعار العرب وأيامها...".

وممن أثنى عليه من العُلماء الزَّمخشريّ، وذلك أنَّ العلامة الزَّمخشريَّ لما قدم بغداد قاصدًا للحج، مضى إلى زيارته شيخنا أبو السعادات ابن الشَّجَريِّ ، فلمَّا اجتمع به أنشده قول المتنبي:

وأَستكْبِرُ الأخْبَارَ قبلَ لِقائِهِ فَلَمَّا الْتَقَيْنَا صَغَّرَ الخبرَ الخُبرُ[٤]

ثم أنشده بعد ذلك:

كانت مُساءلَةُ الرُّكبان تُخْبِرُنا عنْ جَعفرَ بن فلاحِ أطيَبَ الخبرِ
ثمَّ التَقَيْنَا فَمَا وَاللهِ ما سَمِعَتْ أُذُني بأحسنَ مما رَأَى بَصَرِي[٥]

فقال الزَّمَخشَريُّ: رُوي عن النبي –صلى الله عليه وسلم– أنَّه قال لما قدم عليه زيد الخيل: يا زيد، ما وُصف لي أحدٌ في الجاهلية فرأيته في الإسلام إلا رأيته دون ما وصف لي، غيرك.[٦]

٥. شيوخه:

إنَّ المكانة العظيمة التي حظي بها ابن الشَّجَريِّ والتي تم الحديث عنها سابقًا، لم تتحصل إلا من ينبوعٍ صافٍ، ومنهلٍ عذبٍ استقى منه علومه، وتلقى معارفه، حيث إنَّه تتلمذ على يدِ عددٍ من كبار علماء عصره، من أهمهم:

---

[١] نزهة الألباء: ص٣٠١.

[٢] وفيات الأعيان: ٤٥/٦.

[٣] إرشاد الأريب: ٢٤٨/٧.

[٤] البيت للمتنبي في: ديوان المتنبي، شرح العكبري: ١٥٥/٢.

[٥] البيتان لأبي القاسم محمد بن هانئ الاندلسي في : ديوانه: ١٦٥.

[٦] انظر: الوافي بالوفيات: ١٧٤/٢٧، وشذرات الذهب: ٢١٧/٦. ولم أعثر على الحديث في كتب الأحاديث، بل عثرت عليه في كتب التراجم فقط.

أ- **الشريف أبو المعمر يحيى بن محمد بن طباطبا العلويّ**(ت٤٧٨هـ)، كان عالمًا بالشعر والأدب، وإليه انتهت معرفة نسب الطالبيين في وقته؛ مما أهَّلَ ابن الشَّجَريِّ لتولى هذا المنصب الكبير، الذي لا يناله كلُّ من أراده [١].

ب- **أبو الحسن علي بن فَضَّال المجاشعيّ القيروانيّ**(ت٤٧٩هـ)، كان إمامًا في النحو والتصريف واللغة والتفسير، وكان من أوعية العلم .صاحب المصنَّفات في العربية والتفسير، والتي منها إكسير الذهب في النحو، والإكسير في علم التفسير [٢].

ت- **أبو الحسين المبارك بن عبد الجبار بن أحمد بن القاسم الصيرفيّ**(ت٥٠٠هـ)، ولد سنة إحدى عشرة وأربعمائة. سمع من أبي القاسم الحُرْفيّ، وأبي عليّ بن شاذان، وغيرهم، وروى عنه السِّلَفيِّ وشُهْدة. كان مكثرًا صالحًا، أمينًا صادقًا، متيقظًا، صحيح الأقوال [٣].

ث- **أبو زكريا يحي بن علي الخطيب التبريزيّ**(ت٥٠٢هـ)، من أئمة النحو واللغة والأدب والعروض، كان حجةً، صدوقًا، ثبتًا، رحل إلى أبي العلاء المعرِّيِّ وأخذ عنه الأدب، وروى عنه الخطيب أبو بكر بن ثابت، صاحب كتاب (تاريخ بغداد). صنَّف في الأدب كتبًا كثيرةً، منها: ثلاثة شروح لحماسة أبي تمام، وشرح ديوان المتنبي، وله كتاب الكافي في علم العروض والقوافي. له شعر جميل، وهو يُعدُّ من أهم مصادر ابن الشَّجَريِّ [٤].

ج- **أبو علي محمد بن سعيد بن نبهان الكرخيّ الكاتب**(ت٥١١هـ)، روى عن ابن شاذان وغيره، وهو صاحب شعر وأدب، وقد كان شيخًا فاضلًا من ذوي الهيئات. وقد عمَّر كثيرًا، حيث عاش مائة سنة كاملة، وقصده الكثير من طلبة العلم من الأقطار كافَّة. أخذ عنه ابن الشَّجَريِّ الحديث في كهولته [٥].

ح- **أبو البركات عمر بن إبراهيم بن محمد العلويّ الزيديّ الكوفيّ**(ت٥٣٩هـ)، من أئمة النحو واللغة والفقه والحديث، أجاز له محمد بن علي بن عبد الرحمن العلويّ، وسمع من أبي بكر الخطيب وخلق. له مصنفات، منها: شرح اللُمع وغيره من المصنَّفات [٦].

---

[١] انظر: لسان الميزان، ابن حجر:٦/٢٧٦، وبغية الوعاة:٢/٣٤٢.

[٢] انظر: مرآة الجنان، اليافعيّ: ٣/١٠٠، والعبر: ٢/٢٤١.

[٣] انظر: إنباه الرواة: ٣/٣٥٦، وتاريخ الإسلام، الذهبيّ:٣٤/٣٢٤-٣٢٥.

[٤] انظر: وفيات الأعيان: ٦/١٩١، والوافي بالوفيات: ٢٧/١٧٥.

[٥] انظر: إنباه الرواة: ٣/٣٥٦، ومرآة الجنان: ٣/١٥٥.

[٦] انظر: الوافي بالوفيات: ٢٢/٢٥٤، وبغية الوعاة: ٢/٢١٥.

خ- **أبو الفرج سعيد بن علي السَّلالي الكوفيّ**، ذكره ابن الشَّجَريِّ في المجلس السادس والستين من الأمالي[١].

٦. تلاميذه:

امتد عمر ابن الشَّجّريِّ، فانتهى إليه علم النحو، ومتِّع بجوارحه وعقله، فجلس للناس جلوسًا عامًّا، حين أملى (الأمالي) وكذلك حين قرأ كتابه (الانتصار)؛ الذي ردَّ فيه على انتقادات ابن الخشاب له في (الأمالي)، ثمَّ كانت له حلقٌ بجامع المنصور يوم الجمعة، يُقرئُ الناس فيها الادب والنحو، فكثر تلاميذه والآخذون عنه، غير أنَّ كتب التراجم ذكرت بعض أسماء هؤلاء التلاميذ[٢].

يقول القفطيُّ[٣]: "وقد انتفع عليه جماعة، وله تلامذة، عباراته حلوة رائقة، نافعة نافقة..." وهذه ثُلَّة من تلاميذه الذين أورَدَتهم كتب التراجم، مرتبين حسب وفياتهم:

أ- **أبو منصور محمد بن إبراهيم بن زبرج العتابيِّ**(ت٥٥٦هـ)، له معرفة بالنحو واللغة وفنون الأدب، متصدرًا لإقراء الناس، قرأ النحو على ابن الشَّجَريِّ، واللغة على الجواليقي، وسمع منه القاضي أبو المحاسن القرشيّ، وكان بينه وبين أبي محمد بن الخشَّاب منافرات ومناقرات [٤].

ب- **أبو سعد عبدالكريم بن محمد بن منصور السَّمعانيِّ**(ت٥٦٢هـ)، الحافظ الكبير، الملقَّب بتاج الإسلام أقبل على القرآن والفقه والاشتغال في النحو، وكبر وأحب الحديث والسماع، وقد كان عاليَ الهمَّة في الطلب سريع الكتابة، بلغ عدد شيوخه سبعة آلاف، وكان كثير الترحال منذ صغره، ومليح التصانيف سمع بمدنٍ كثيرة فألَّف (معجم البلدان)، وصنَّف كتاب (الأنساب)، وكتاب(ذيل تاريخ بغداد) وغير ذلك من المصنَّفات [٥].

---

[١] انظر: الوافي بالوفيات: ١٧٦/٢٧، وأمالي ابن الشجري: ٥١٥/٢، ولم تسعفني كتب التراجم الحصول على تاريخ ولادته أو وفاته.

[٢] انظر: المنتظم: ٦٢/١٨.

[٣] إنباه الرواة: ٣٥٧/٣.

[٤] انظر: بغية الوعاة: ١٧٣/١.

[٥] انظر: وفيات الأعيان: ٢٠٩/٣، وتاريخ الاسلام: ١١٩/٣٤-١٢٠.

ت- **أبو الغنائم حبَشيِّ بن محمد بن شعيب الواسطيِّ الضرير**(ت٥٦٥هـ)، النحوي المقرئ، كان متمكنًا من علم النحو، قيِّمًا به وبغوامضه. قَدِم بغداد فحضر حلقات ابن الشَّجَريِّ، يأخذ عنه النحو حتى برع فيه [١].

ث- **عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب أبو محمد النحوي**(ت٥٦٧هـ)، كان أديبًا عالمًا بالنحو واللغة والشعر والفرائض والحديث، قرأ القراءات الكثيرة، أخذ النحو عن ابن الشجري وقرأ اللغة على أبي منصور الجواليقي، وكان حريصًا على السماع، مداومًا على القراءة مع علو سنه أقرأ الناس مدة، وتخرج به خلق في النحو، وسمع منه خلق من كبار النحاة المعاصرين لابن الشَّجَريِّ، وقد كان أعلم أهل زمانه، حتى قيل: إنَّه كان في درجة الفارسي، وكان على معرفة بعلوم كثيرة منها: الحديث والمنطق والحساب والهندسة وغيرها حتى قيل: ما من علمٍ إلا وكانت له فيه يدٌ حسنة [٢].

ج- **أبو الحسن علي بن أحمد بن بكري**(ت٥٧٥هـ)، ويقال: علي بن عمر بن أحمد بن عبد الباقي بن بكري خازن الكتب بالنظامية كان عارفًا بالأدب، كتب من كتب الأدب كثيرًا يفوق الحصر، مليح الخط، جيِّد الضبط [٣].

ح- **أبو الحسن علي بن عبد الرحيم بن الحسن السلميِّ البغداديِّ**(ت٥٧٦هـ)، المعروف بابن العصار، من علماء اللغة والنحو والأدب، كان من الأدباء المشاهير، وأقرأ الناس زمانًا، وكتب الكثير من كتب الأدب وشعر العرب. قرأ على ابن الشَّجَريِّ والجَواليقِيِّ. انتهت إليه رئاسة النحو واللغة[٤].

خ- **أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الأنباريِّ**(ت٥٧٧هـ)، من كبار علماء العربية في القرن السادس، وكان من الأئمة المشار إليهم في علم النحو، اشتغل عليه خلقٌ كثير وصاروا علماء وكان مباركًا، ما قرأ عيه أحد إلا وتميَّز، وهو من أنبه تلاميذ ابن الشَّجَريِّ، حيث إنَّه لازمه كثيرًا. له ما يزيد على مائة مصنف، من أبرزها:(أسرار العربية) و(الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين) و(نزهة الألباء)، وغيرها من المصنَّفات [٥].

---

[١] انظر: بغية الوعاة: ٤٩٢/١- ٤٩٣.

[٢] انظر: إشارة التعيين: ٣٧٠، والمختصر المحتاج إليه، للذهبي: ٢٠٩/١٥، وبغية الوعاة: ٢٩/٢.

[٣] انظر: الوافي بالوفيات: ١٠٤/٢٠، وبغية الوعاة: ١٤٢/٢.

[٤] انظر: وفيات الأعيان: ٣٣٨/٣، وسير أعلام النبلاء: ٥٧٨/٢٠.

[٥] انظر: مرآة الجنان: ٣٠٩/٣، وبغية الوعاة: ٨٦/٢.

د- **أبو الفرج محمد بن أحمد بن حمزة بن جِيَا الحلبيِّ**(ت٥٧٩هـ)، المعروف بشرف الكتَّاب. كان نحويًا لغويًا مترسلًا. قدم بغداد، فقرأ على ابن الشَّجَريِّ، وأخذ عنه[١]

ذ- **أبو العباس الخضر بن ثروان بن أحمد الثعلبيِّ الضرير**(ت٥٨٠هـ). كان عالمًا بالنحو، مقرئًا، فاضلًا أديبًا، عارفًا، حسن الشعر، كثير المحفوظ، قرأ اللغة على ابن الجواليقي، والنحو على ابن الشَّجَريِّ. له محفوظات كثيرة منها: (المجمل) و (شعر الهذليين) [٢].

ر- **أبو محمد الحسن بن علي بن بركة النحويِّ المقرئ**(ت٥٨٢هـ)، المعروف بأبي عَبيدة. تتلمذ على كبار شيوخ عصره، كابن الشَّجريِّ، الذي أخذ عنه النحو، حتى صار من النحاة المشهورين، وتصدر مدة طويلة لإقراء القرآن والنحو واللغة والفرائض [٣].

ز- **أبو الفرج محمد بن الحسين بن علي الجفنيِّ النحويِّ اللغويِّ**(ت٥٨٤هـ)، المعروف بابن الدبَّاغ. قرأ على ابن الشَّجريِّ والجواليقيِّ. له رسائل وشعر مدوَّن[٤].

س- **أبو الحسن بن المبارك بن عبد الباقي بن بانويه**(ت٥٩٤هـ)، المعروف بابن الزَّاهدة النَّحوي صاحب ابن الخشاب. كان حسن الأخلاق، قرأ على ابن الشَّجَريِّ وابن الخشاب، حتى برع في النحو واللغة [٥].

ش- **أبو حفص عمر ابن أبي بكر بن محمد بن حسان المؤدب**(ت٦٠٧هـ)، المعروف بابن طبرزد البغداديِّ فيه صلاحٌ وخير، طاف البلاد وأفاد أهلها. عمَّر حتى حدَّث سنين، وحفظ الأحاديث الأصول إلى وقت الحاجة إليها وكان عالي الإسناد في سماع الحديث [٦].

ص- **أبو اليمن تاج الدين زيد بن الحسن الكنديِّ**(ت٦١٣هـ)، الإمام اللغويِّ النحويِّ. حفظ القرآن وهو ابن سبع سنين، وأكمل القراءات العشر، فكان أعلى الأرض إسنادًا في القراءات، وكان صحيح السماع ثقةً في النقل، طيِّب المزاج. قرأ على جماعة منهم ابن الشَّجريِّ، الذي قرأ عليه كتاب الإيضاح للفارسيِّ، وأفتى ودرَّس وصنَّف، وأقرأ القراءات والنحو واللغة والشعر [٧].

---

[١] انظر: بغية الوعاة: ٢٣/١.

[٢] انظر: إرشاد الأريب: ٢٤٨/٣، وبغية الوعاة: ٥٥١/١.

[٣] انظر: إرشاد الأريب: ٢٠/٣، وسير أعلام النبلاء١٩٥/٢٠، وبغية الوعاة: ٥١١/١.

[٤] انظر: بغية الوعاة: ٩٢/١-٩٣.

[٥] انظر: إرشاد الأريب: ٢١٢/٤، وسير أعلام النبلاء: ١٩٥/٢٠.

[٦] انظر: وفيات الأعيان: ٤٥٣/٣.

[٧] انظر: الوافي بالوفيات: ١٧٦/٢٧، وبغية الوعاة: ٥٧١/١.

إضافة إلى مجموعة من التلاميذ ذكرتهم كتب التراجم في مواقف متفرقة.

٧. **مؤلفاته**[١]:

طال عمر ابن الشَّجريِّ، وتُوفِّي عن اثنين وتسعين عامًا، ومع ذلك لم تكثر تصانيفه لاشتغاله بالتدريس والإقراء منذ صباه، فقد ذكر ياقوت أنَّه أقرأ النحو سبعين سنة، وقد دارت تآليفه في فلك النحو واللغة والأدب[٢]. وهذا بيانها:

أ- **كتاب الأمالي الشَّجَريَّة:** هو كتاب، نقيٌ ماتعٌ، مفيدٌ. يُعدُّ من أشهر وأعظم مؤلفات ابن الشَّجريِّ. والذي سنوافيه بنوعٍ من التفصيل، في مبحث لاحقٍ بحول الله.

ب- **كتاب الانتصار:** وهو كتاب صغير الحجم، لكنَّه ذو فائدة عظيمة كما قال الصفدي ويُقال: إنَّ سبب تأليف هذا الكتاب؛ أنَّ ابن الشَّجريِّ لمَّا فرغَ من تأليف كتابه**(الأمالي)** حضر إليه أبو محمد عبد الله بن الخشَّاب، وأراد سماعه فما أجَابه، فعاداه، وردَّ عليه في مواضع من الكتاب ونسبه فيها الى الخطأ، فوقف عليه الشريف أبو السعادات وردَّ عليه في ردِّه، وبيَّن وجوه غلطه وجمعه كتاباً سماه (**الانتصار**)، وهو على صغر حجمه مفيدٌ جدًا، وسمعه على النَّاس[٣].

ت- **كتاب الحماسة:** وهو كتاب غريب أحسن فيه ابن الشَّجريِّ، وضاهى به حماسة أبي تمام[٤] وهو عبارة عن مجموعة قصائد ومقطوعات وأبيات، اختارها ابن الشَّجري على غرار ما في الحماسيات الأخرى. وقد طُبع عدة طبعات، وآخر طبعاته؛ الطبعة التي أصدرتها وزارة الثقافة بدمشق سنة(١٩٧٠م) بتحقيق: عبد المعين المَلُّوحي وأسماء الحمصيِّ[٥].

ث- **كتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه:** وهو كتاب في النحو[٦]، يُقال إنَّه مفقود. ذكر د. الطنَّاحي الطنَّاحي في كتاب (الأمالي) أنَّ هناك نسخة لهذا الكتاب مخطوطة ببرلين باسم **(معجم للمشترك اللفظي)**[٧].

ج- **كتاب شرح اللُمع لابن جنى:** يُقال إنَّه مفقود أيضاً[٨].

---

(١) انظر: إرشاد الأريب: ٢٤٩/٧، وإنباه الرواة: ٣٥٧/٣، ووفيات الأعيان: ٤٦/٦،الوافي بالوفيات: ١٧٤/٢٧، وبغية الوعاة: ٣٢٤/٢، وشذرات الذهب ٢١٦/٦، والأعلام: ٧٤/٨.

(٢) انظر: إرشاد الأديب: ٢٤٨/٧.

(٣) انظر: إنباه الرواة: ٣٥٦/٣-٣٥٧.

(٤) انظر: الأعلام: ٧٤/٨.

(٥) انظر: أمالي ابن الشَّجَريّ، مقدمة المحقق: ٣٦/١.

(٦) انظر: وفيات الأعيان: ٤٥/٦.

(٧) انظر: أمالي ابن الشَّجَريّ، مقدمة المحقق: ٣٥/١-٣٦.

(٨) انظر: الأعلام: ٧٤/٨.

ح- **كتاب ديوان مختارات الشعراء:** ويسمى هذا الكتاب أيضاً (مختارات أشعار العرب) ويُعرف عند المحققين باسم (مختارات ابن الشَّجريِّ) [١]. طبع بمصر سنة(١٣٠٦هـ) طبعة حجرية، ثم في سنة(١٣٤٤هـ) بمصر أيضاً بإشراف محمود حسن زناتي، ثم أعاد نشره علي محمد البجاوي بالقاهرة سنة(١٣٩٤هـ).

خ- **كتاب شرح التصريف الملُّوكي:** وهو كتاب مفقود أيضًا[٢].

وهناك كتابان لم يذكرهما أحدٌ من المترجمين، وقد ذكرهما د. الطنَّاحي في مقدمة كتاب (الأمالي)[٣] وهما كالتالي:

د- **كتاب الرد على أبي الكرم بن الدبَّاس:** ذكره ابن الشَّجريِّ في المجلس الثاني والثمانين من كتابه (الأمالي). وهو كتاب مفقود أيضاً.

ذ- **شرح لامية العرب، للشَّنفرى:** ذكره البغداديِّ واستشهد به في كتابه(الإكسير في علم التفسير) وذكره ابن الشَّجَريِّ في أماليه في المجلس الثاني والثمانين. وهو كتاب مفقود أيضاً.

٨. وفاته:

وقد توفي يوم الخميس السادس والعشرين من شهر رمضان سنة اثنتين وأربعين وخمسمائة للهجرة، وكان عمره اثنتين وتسعين عامًا. ودفن في داره بالكرخ من بغداد، وأمَّ الناس في الصلاة عليه أبو الحسن[٤] علي بن الحسن الغزنوي الواعظ[٥]

---

[١] انظر: وفيات الأعيان: ٤٥/٦.

[٢] انظر: شذرات الذهب: ٢١٦/٦.

[٣] انظر: أمالي ابن الشَّجري، مقدمة المحقق الطناحي: ٣٦/١.

[٤] هو علي بن الحسين الغزْنويِّ، الملقب بالبرهان. كان فصيحًا، وله جاه عريض، وكان شيعيًّا، سمع من أبي سعيد سعيد بن الطيور، وغيره. مات في المحرم سنة (٥٥١هـ). انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: ٣٢٥/٢٠، وشذرات الذهب: ٢٤٦/٦.

[٥] انظر: المنتظم: ٦٢/١٨، وإرشاد الاديب: ٢٤٨/٧، وسير أعلام النبلاء: ١٩٦/٢٠، والوافي بالوفيات: ١٧٤/٢٧.

المبْحَثُ الثاني

كتاب الأَمالِي الشَّجَرِيَّة

ويَتَضمَّنُ ستة مَطالِب:

١. تَعْريفُ الأمَالي.

٢. الأمالي والمجالس.

٣. ثنَاءُ العلماءِ عليها.

٤. أهميتها.

٥. شواهدها.

٦. نقْدُها.

١. تعريف الأمالي:

تُعدُّ كتب الأمالي من أعظم كتب العربية وأجلِّها، وقبل أن ألج في الحديث عن قيمة هذا الكتاب، لا بُدَّ لي أن أتعرَّض لتعريف عام بالأمالي. قال صاحب كتاب (كشف الظنون)[١]:

"الأمالي هو جمع الإملاء؛ وهو أن يقعد عالم وحوله تلامذته بالمحابر والقراطيس، فيتكلم العالم بما فتح الله سبحانه وتعالى عليه من العلم، ويكتبه التلاميذ، فيصير كتابًا ويسمُّونه الإملاء و الأمالي وكذلك كان السلف من الفقهاء والمحدثين وأهل العربية، وغيرهم في علومهم، وعلماء الشَّافعية يسمُّون مثله التعليق".

وتعدَّدت الأمالي، وكثرت في مختلف العلوم، وخصوصًا في مجال الحديث الشريف وعلومه ولكن ما يهمُنا في دراستنا الأمالي التي صُنِّفت في علوم اللغة العربية، والتي من أهمها:

أ- **أمالي ثعلب (ت٢٩١هـ):** تسمَّى مجالس ثعلب، وقد اشتملت على ضروبٍ شتَّى من علوم العربية، وضمَّت في تضاعيفها الكثير من المسائل النحوية على مذهب الكوفيين، وتُعدُّ من أهم الوثائق العلمية في بيان مذهب أهل الكوفة، وقد نُشرت باسم (مجالس ثعلب)، بتحقيق وشرح الشيخ عبدالسلام هارون، سنة (١٣٦٨هـ)، وطُبعت عدة طبعات بدار المعارف المصرية[٢].

ب- **أمالي اليزيدي (ت٣١٠هـ):** تحتوي على كثيرٍ من غرر القصائد، والمقطوعات في المراثي والمدائح، واشتملت على عددٍ من القصص والأخبار، والحكايات العربية، والطرائف العجيبة والطبعة الأولى من هذه الأمالي، طبعت بمطبعة جمعية دار المعارف، حيدر آباد الركن(الهند) سنة (١٣٩٧هـ)[٣].

ت- **أمالي الزجاجي (ت٣٤٠هـ):** هي أمشاج من نصوص القرآن الكريم، والحديث النبوي، ومختار من كلام العرب، وشعرائهم، وحكمهم، واحتوت على أطراف من غريب اللغة، ونادرها، وبعض مسائل العربية والتاريخ، وقد حقَّقه الشيخ عبد السلام هارون، مطبعة المؤسسة العربية الحديثة بالقاهرة، سنة(١٣٨٢هـ)[٤].

ث- **أمالي القالي (ت٣٥٦هـ):** هو كتاب يُعدُّ من أمهات كتب الأدب العربي، وأكثر الأمالي شهرة وهو كتاب كثير الفوائد غاية في معناه، وقيل: إنَّه مبارٍ لكتاب (الكامل)؛ لما فيه من أشعار

---

[١] كشف الظنون، حاجي خليفة: ١٦١/١.

[٢] انظر: مجالس ثعلب، لأبي العباس ثعلب، مقدمة المحقق: ٢٣.

[٣] انظر: أمالي اليزيدي، لليزيدي، المقدمة: ح.

[٤] انظر: أمالي الزجاجي، لأبي القاسم الزجَّاجي، مقدمة المحقق: ١٦.

وآثار وقد طبع لأول مرة بمصر سنة(١٣٢٢هـ) بمطبعة بولاق، وطُبع بعد ذلك بمطبعة دار الكتب المصرية مع بعض التحسينات عليه[١].

ج- **أمالي المرتضي (ت٣٤٦هـ):** تسمى غرر الفوائد ودرر القلائد، وهو كتاب يحتوي على ألوانٍ من علوم التفسير والحديث واللغة، طُبع بمطبعة السعادة بمصر، سنة (١٣٢٥هـ)، ونشره أيضًا الأستاذ أبو الفضل إبراهيم، بمطبعة عيسى الحلبي، بالقاهرة سنة(١٣٧٣هـ)[٢].

ح- **أمالي ابن الشَّجَريِّ (ت٥٤٢هـ):** التي هي محور دراستنا في هذا البحث.

خ- **أمالي السُّهيلي (ت٥٨١هـ):** عبارة عن مسائل وأجوبة، سأله عنها الفقيه المحدث أبو إسحاق بن قرقول وهي بمجموعها ست وخمسون ومائة مسألة، فيها مسائل في التصريف والتشبيه والنحو[٣].

د- **أمالي ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ):** هو كتابٌ نفيس، يتناول مسائل فقهية ولغوية، وأحاديث شريفة، وأبيات شعرية؛ يتحدَّث عن معانيها وإعرابها[٤]، وقد وصفها السُّيوطي فقال [٥]: "الأمالي في النَّحْو، مجلدٌ ضخمٌ، في غاية التحقيق". وقد نشرها الدكتور هادي حسن حمودي، سنة (١٤٠٥هـ) عالم الكتب ببيروت، وحققها الشيخ عبدالسلام هارون.

ذ- **أمالي الشِّهاب الخفاجي (ت١٠٦٩هـ):** وتُسمَّى طراز المجالس، وقد بيَّن مؤلفها ماهيتها فقال[٦]: "هذه بنات فكر زففتها إليك، وأمالي مجالس أمليتها عليك، ممَّا تقرَّ به عين الأدب ويتحلى بذوقه لسان العرب، لو رآها ابنُ الشَّجَريِّ لقال هذه ثمرات الألباب، أو ابن الحاجب لقام بين يديها من جملة الحجاب، أو ثعلب اراغ عمَّا أملاه، أو القالي لهجر ما أملاه". وقد طبعت بالمطبعة الوهبية بمصر سنة (١٢٨٤هـ).

---

[١] انظر: أمالي القالي، لأبي إسماعيل البغدادي، المقدمة: ز.

[٢] انظر: كشف الظنون: ١٦٥/١، وأمالي ابن الشَّجَريِّ، مقدمة المحقق:١٨٨/١.

[٣] انظر: أمالي ابن الحاجب، عثمان بن الحاجب، مقدمة المحقق: ٥٦.

[٤] انظر: أمالي ابن الحاجب، مقدمة المحقق: ٦٧.

[٥] بغية الوعاة: ١٣٥/٢.

[٦] طراز المجالس، شهاب الدين الخفاجي: ٢.

٢. الأمالي والمجالس:

يرى البعض أنَّ هناك فرقًا دقيقًا بين هذين اللفظين في أصل استعمالهما، وكلٌّ منهما مظهر لما كان يدور من تدوين لأقوال العلماء والمتصدرين، أمَّا الأمالي فكان يمليها الشيخ أو من ينيبه عنه بحضرته فيتلقاها الطلاب بالتقعيد في دفاترهم، أمَّا المجالس فتختلف عن ذلك بأنَّها تسجيل كامل لما كان يحدث داخل مجالس العلماء؛ فيها يُسأل الشيخ فيجيب، ويلقي الشيخ ما يلقيه من تلقاء نفسه[١].

في المقابل يرى الدكتور الطنَّاحي محقق كتاب الأمالي أنَّه لا فرق بين الأمالي والمجالس بدليل أنَّ كتب الأمالي تسمى المجالس؛ كما في مجالس ثعلب والخفاجي، وكذلك أنَّ بعض كتب الأمالي تأتي مسائلها تحت اسم مجالس؛ كما في أمالي ابن الشَّجَريِّ وأمالي المرتضى[٢].

والنَّفسُ أمْيَل إلى رأي الدكتور الطنَّاحي بأنَّه لا فرق بينهما؛ وذلك لما لامسته في أغلب كتب التراجم، التي لا تفرِّق بين الأمالي والمجالس، فتطلق عليها مجالس تارةً وأمالي تارةً أُخرى وكذلك ما رأيت في أمالي ابن الشَّجَريِّ، في تناوله لمسائله باسم المجالس، حيث أملاها في أربعة وثمانين مجلسًا.

٣. ثناء العلماء عليها:

ليس من الغريب أنك لا تجد ترجمة لابن الشَّجريِّ بدون أن يذكر كتابه الأمالي؛ لما لهذا الكتاب من مكانة عالية ومهمة في نفوس العلماء وغيرهم.

وقد حظي كتاب الأمالي بالشهرة، وبُعد الصِّيت، وقد أحسن العلماءُ ذكره، والثناء عليه فهو أكبر تآليف ابن الشَّجَريِّ، وأكثرها فائدة، أملاه في أربعة وثمانين مجلسًا، وهو يشتمل على فوائد جمَّة من فنون الأدب، وختمه بمجلس قصره على أبيات من شعر المتنبي؛ تكلَّم عليها، وذكر ما قاله الشُّراح فيها، وزاد من عنده، وهو من الكتب الماتعة[٣].

---

[١] انظر: مجالس ثعلب، مقدمة المحقق: ٢٣.

[٢] انظر: أمالي ابن الشَّجري، مقدمة المحقق: ١٨٨/١.

[٣] انظر: وفيات الأعيان: ٤٥/٦، وشذرات الذهب: ٢١٦/٦.

قال ابن الأنباري في وصف الأمالي[١]:" هو كتابٌ نفيسٌ، كثير الفائدة، يشتمل على فنونٍ من علم الأدب".

أمَّا فنون الأدب التي اشتملت عليها الأمالي، فهي: اللغة والصرف والنحو والمعاني والبيان والبديع، وعالج أيضًا مسائل في العروض والقوافي، والتاريخ والأخبار، والجغرافيا والبلدان، ثم الأدب بمعناه الحديث من نقدٍ وموازنة[٢].

وقال صاحب كتاب (إشارة التعيين) في الثناء على كتاب الأمالي[٣]: "هو كتابُ نفيس، به غرائب العربية، يشتمل على أربعة وثمانين مجلساً، يذكر فيها تفسير آيات وأشعار للعرب، وأشعار لأبي الطيِّب المتنبي".

٤. أهميتها:

احتل كتاب الأمالي مكانة مرموقة بين أمهات كتب النحو ، لما يزخر به من قواعد وشواهد وفنون أدبية ونحوية ولُغوية وصرفية وعروضية، وغير ذلك من الفنون.

وقد ذكر الطنَّاحي[٤] في تحقيقه لكتاب الأمالي مجموعة من المميزات التي انفرد بها كتاب الأمالي وهي كالآتي:

أ- يعدُّ كتاب الأمالي من كتب الدراسات القرآنية؛ حيث بسط ابن الشَّجريِّ فيه الكلام على مسائل من تفسير القرآن وإعرابه ومشكله.

ب- يمثل هذا الكتاب الخطوات الأولى للنحو التعليمي؛ الذي يعنى ببساط العبارة، وكثرة التنظير والبعد عن التكلف والتعقيد.

ت- يعدُّ كتاب الأمالي على رأس الكتب التي تحدثت عن الحذوف، وعالجت مسائل الإعراب وتحدثت عن الأدوات، وحروف المعاني.

ث- يحتل كتاب الأمالي مكانة عظيمة في ميدان الدراسات اللغوية: دراسةً واشتقاقاً.

---

[١] نزهة الألباء: ٣٠٠.

[٢] أمالي ابن الشّجريِّ، مقدمة المحقق: ١/١٩٦.

[٣] إشارة التعيين: ٤٢٠.

[٤] أمالي ابن الشَّجريِّ، مقدمة المحقق: ١/٩-١٠.

ج- احتفظت الأمالي بنصوص شعرية ليست في دواوين الشعراء المطبوعة، مثل: الأخطل وكُثَيِّر وغيرهم.

ح- حفظ لنا ابن الشَّجريِّ نصوصًا من كتب مفقودة؛ مثل كتاب الأوسط للأخفش سعيد بن مسعدة والواسط لأبي بكر بن الأنباري، وبعض كتب أبي علي الفارسيِّ.

خ- شرح مسائل كثيرة من كتب سيبويه وأبي علي الفارسيِّ، حيث إنَّه حفظ لنا نصوصاً وشواهد عن سيبويه ليست موجودة في المطبوع من (الكتاب).

والحق من خلال النظر والتدقيق فيما سبق من هذا المبحث، فإنّ كتاب الأمالي الشَّجَريَّة تفوَّق على غيره من الأمالي؛ من حيث : حجمه، ومادته، وعرضه لمسائل النحو والصرف واللغة والأدب والبلاغة والعروض والتاريخ والأخبار، مع التركيز التام على مسائل النحو والصرف، ما يجعل كتاب الأمالي الشّجَريَّة من مصادر علم النحو، ولا ريب في هذا؛ وذلك أنَّ الإمام البغدادي جعل كتاب الأمالي الشَّجَريَّة من مراجعه في علم النحو[1].

٢. شواهدها:

إنَّ الناظر في كتاب الأمالي، يستوقفه الحشد الهائل من الشواهد الإعرابية، ففي بعض المجالس زادت شواهد المجلس عن سبعين شاهدًا[2]، وهذه الشواهد تنوّعت، وتعدّدت، ما بين شواهد القرآن الكريم، وشواهد الشعر العربي، وشواهد الحديث النبوي، وغير ذلك، مع تفاوت في نسبة تعاطيه مع هذه الشواهد، وهذا التفصيل:

أ- **شواهد القرآن الكريم:** لم يخل مجلسٌ من مجالس ابن الشَّجريّ، من ذكر تفسير وإعراب آيات من القرآن، وقد استكثر ابن الشَّجريّ من شواهد القرآن الكريم، في مسائل الإعراب، و في الأدوات، وفي الحذوف، وفي شتى الفروع والأصول؛ فلا يعرض قاعدة، ولا يذكر أصلًا من الأصول، إلا ويستشهد له بآية، أو أكثر، حتى غدا كأنَّه أحد مفسِّري القرآن الكريم، ولم يكتف بذلك؛ بل أفرد المجلسين، الثمانين والحادي والثمانين، في ذكر ما سمَّاه زلات مكي بن أبي طالب، في كتابه مشكل إعراب القرآن.

---

[1] انظر: خزانة الأدب، البغدادي: ١٨/١.

[2] انظر: المجلس الحادي والثلاثين.

ولعلَّ خير ما يكشف عن منهج ابن الشَّجريّ في تناوله لشواهد القرآن بالتفسير والإعراب ما ذكره في المجلس الحادي والسبعين، حيث قال[١]: "ومما جاءت فيه الحال بمعنى المشتق، قوله تعالى: ﴿ فَمَا لَكُمۡ فِي ٱلۡمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيۡنِ ﴾[٢]، انتصاب(فئتين) على الحال، لأنَّ المعنى: ما لكم منقسمين في شأنهم فرقتين، فرقة تمدحهم، وفرقة تذمهم، وحقيقة المعنى عندي أنَّ(فئتين) في معنى مختلفين واختلف في هؤلاء المنافقين، فقيل هم قوم تخلفوا يوم أحد".

أمَّا في القراءات القرآنية فقد اختلف موقف النُّحاة من الاستشهاد بالقراءات القرآنية؛ فمنهم من يقبل بها، ومنهم من يطعن فيها سواء المتواتر منها، أم الشاذ، إلا أنَّ ابن الشَّجريّ استشهد كثيرًا بالقراءات، متواترها وشاذها، ووجه كثيرًا منها، ورجَّح بعضها على بعض، وقد أفرد الباحث في دراسته هذه مبحثًا خاصًا، بتوجيه ابن الشَّجريّ للقراءات القرآنية.

ب- **شواهد الحديث الشريف:** كثر الجدل بين النُّحاة حول الاستشهاد بالحديث، والاحتجاج به، في قضايا النحو واللغة، فمنهم مؤيد ومنهم معارض، وكلٌّ له حجته[٣]، وابن الشَّجريّ قلَّ استشهاده بالحديث كثيرًا، مقارنة باستشهاده بالقرآن الكريم، وفيما وقع في يدي من مسائل إعرابية على طول الأمالي، لم أجد أنَّ ابن الشَّجريّ استشهد في الحديث النبوي إلا في بعض المواضع القليلة والتي لم تكن في وضع القواعد والأصول كما القرآن الكريم.

ت- **شواهد الشعر العربي:** تضمّن كتاب الأمالي مئات الشواهد من الشعر العربي، بنوعيه القديم والمحدث، ويعد كتاب الأمالي من أكثر الكتب التي احتوت في بطونها على شواهد الشعر حتى أنَّ شواهده بلغت ما يزيد عن مائة وألف شاهد، في شتَّى علوم اللغة العربية، وللنَّحو الحظ الأوفر منها، وقد تنوعت شواهد ابن الشَّجري الشعرية، ما بين شعر الجاهليين ، والمخضرمين والإسلاميين، والمحدثين، فلم يقف ابن الشَّجريّ كغيره من النُّحاة عند عصر الاستشهاد، بل استشهد بشعر المحدثين وأكثر منه؛ فقد استشهد بثمانين بيتًا في الأمالي للمتنبي، بل إنَّه في المجلس الأخير ذكر ما يزيد عن مائتين وخمسين بيتًا في ذكر فضائل المتنبي، حتى قيل عنه إنَّه أحد شرّاح المتنبي.

---

(١) المجلس الحادي والسبعين: ٣/٧.

(٢) سورة النساء: ٤/٨٨

(٣) انظر آراء النُّحاة في الاستشهاد بالحديث: الخزانة: ١/١٠-١٥.

٥. انتقادات على الأمالي:

يُروى أنَّه لما أملى ابن الشَّجريِّ أماليه في النحو، أراد ابنُ الخشَّاب النحويِّ أن يسمعها عليه، فامتنع من ذلك، فعاداه، وردَّ عليه في مواضع من الكتاب، فوقف الشريف أبو السعادات على شيء من الردِّ، فردَّ عليه فيه، وبيَّن موضع غلطه في كتابٍ سماه: (الانتصار)؛ وهو على صغر حجمه في غاية الفائدة.[١].

.

[١] انظر: إنباه الرواة: ٣/٣٥٦-٣٥٧.

الفصل الثاني

ظَاهرَةُ الإعْرابِ في اللُغةِ العربِيَّة

وفيه:

المبحث الأول: ماهِيَّةُ الإعْرَاب.

المبحث الثاني: إنْكَارُ الإعْرَاب.

المبحث الثالث: علامَاتُ الإعْرَابِ.

المبحث الرابع: التَّوسُّع في الإعْرَاب.

مدخل:

لا شك أنَّ العلماء والمفكرين السابقين من العرب قد أدركوا قيمة الإعراب في الكلام وأنَّ ضياعه من اللغة، والتفريط فيه يؤديان إلى ضياع العربية واندثارها، ومن ثم إلى ضياع القرآن الكريم بسبب قطع الصلة بينه وبين المسلمين، ولهذا كان من أسباب وضع النحو هو ظهور اللحن بين أبناء العرب والمسلمين بسبب اختلاطهم بالأعاجم بعد الفتوحات الكبيرة، والتي من نتائجها اختلاط الثقافات والمِلَل، وكثرة الموالي بين المسلمين، حتى إنَّهم في العصر العباسي كانوا ممن يقوم بشؤون الدولة، وإدارة الحكم، وكذلك نشاط حركة التجارة بين المسلمين وغيرهم، وهذا بدوره أدَّى إلى ظهور اللحن، وانتشاره في زمنٍ مبكر من تاريخ الدولة الإسلامية، وهذا كان جليًا في أنَّ انتشار اللحن كان أغلبه بين الموالي والتُّجار وأهل الذمة، وانتقل إلى بعض المسلمين، مما حدا للغيورين على دينهم ولغتهم بالإسراع في وضع قواعد للغة العربية، وهذا ما أثبتته الروايات الكثيرة التي وصلتنا من كتب السير والتراجم والأعلام.

فقد أفزع اللحن ذوي الشأن، فبادروا إلى استنكاره وعلاجه؛ لأنَّه يهدم أهم خصائص العربية فهذا الحبيب المصطفى – عليه الصلاة وأتم التسليم– دعا إلى إرشاد اللاحن؛ فقد روى ابن جني في خصائصه: "أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم سمع رجلًا يلحن في كلامه فقال: "أرشدوا أخاكم فإنَّه قد ضل"[١]، وورد أيضًا أنَّ أحد ولاة عمر –رضي الله عنه– كتب إليه كتابًا لحن فيه، فكتب إليه عمر: أن قنع كاتبك سوطًا"[٢].

ولم يقف الأمر عند كلام الناس، بل انتشر ووصل إلى كتاب الله عزَّ وجل، فوقعت أخطاء قاتلة في قراءته، أدَّت إلى فهم المعنى بصورة خاطئة، فقد ذكر ابن الأنباري أنَّه: "روي أنَّه قدم أعرابيٌّ في خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب– رضي الله عنه–، فقال: من يقرؤني شيئًا مما أنزل الله على محمد؟ فأقرأه رجل قوله تعالى: ﴿ **أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ**﴾[٣] **(بالجر)** فقال الأعرابي: أو قد برئ الله من رسوله؟ إن يكن الله قد برئ من رسوله فإنِّي أبرأ منه، فبلغ عمر مقالة الأعرابي فدعاه، وبيَّن له وجه الخطل في ذلك، وأمر أبا الأسود الدؤلي أن يضع النحو"[٤].

---

[١] المستدرك على الصحيحين، الحاكم: ٢/ ٤٧٧، حديث(٣٦٤٣)، وكنز العمال، المتقي الهندي: ١/١٥١.

[٢] الخصائص: ٢/٨.

[٣] سورة التوبة: ٩/٣.

[٤] انظر: نزهة الألباء: ٢٠.

وهناك الروايات الكثيرة التي وردت في هذا الشأن، وليس الباحث هنا بصدد ذكرها جميعًا، لأن الخلاصة تتحقق بما ذكرت من روايات سابقة.

وخلاصة القول من ذلك كله إلى أنَّ ظاهرة الإعراب وشعور المسلمين بأهميتها، وبالخطل الذي يترتب على فقدها، هي السبب الأول في وضع علم النحو الذي يصون هذه الظاهرة السليمة، والتي تمكِّن المتكلم من نطق لغته سليمة، وإن لم يكن من العرب.

المبْحَثُ الأوَّل

ماهيَّة الإعْراب

ويتضمَّن ثلاثة مطالب:

١. تعْريفُ الإعْرَابِ.

٢. النَّحْوُ والإعْرَاب.

٣. المُعرَب من الكلام.

٤. أَهَمِيَّةُ الإعْرَاب.

١.تعريف الإعراب:

أولاً: تعريفه لغةً:

الإعراب مصدر أعرب، ولهذه المادة ومشتقاتها معانٍ لغوية كثيرة، والتعريب مثل الإعراب قال الأزهري[١]: "الإعراب والتعريب معناهما واحد؛ وهو الإبانة والإفصاح"، وقال ابن فارس[٢] "العين والراء والباء أصول ثلاثة: أحدهما الإبانة والإفصاح، والآخر: النشاط وطيب النفس والثالث: فساد في جسم أو عضو، فالأول أعرب الرجل عن نفسه: إذا بيَّن وأوضح".

وقال الجوهري[٣] في الصِحاح: "وعَرُبَ لسانُه بالضم عروبة؛ أيْ صار عربياً، وأعرب كلامه؛ إذا لم يلحن في الإعراب وأعرب بحجَّتِهِ؛ أيْ أفصحَ بها، ولم يتَّق أحدًا، كقول الكُميت:

وجَدنا لكمْ في آل حَامِيمَ آيَةً تأوَّلها منا تقيٌّ و مُعْرِبُ[٤]

يعني المفصِحَ بالتفصيل، والساكت عنه للتَقِيَّة[٥]. وفي حديث الرسول صلى الله عليه وسلم: "الثَّيِّب تُعْرِب عن نفسها[٦]"؛ أيْ تفصح".

ويُقال للرجل إذا لم يلحن: أعْرَبَ كَلَامَه، وعرَّب منطقه؛ أيْ هذَّبه من اللحن، فأجاد وأفصح في الكلام[٧].

وجاء في اللِّسان: "أعرب عنه لسانه، وعرَّب: أيْ أبان وأفصح، ويقال: أعْرِبْ عمَّا في ضميرك أيْ أبِنْ"[٨].

---

[١] تهذيب اللغة، الأزهري: ٣٦٢/٢(عرب).

[٢] معجم مقاييس اللُغة، ابن فارس: ٢٩٩/٤.

[٣] الصِحاح، الجوهري: ١٧٩/١(عرب).

[٤] البيت في: تهذيب اللغة: ٢١٩/٢، والمخصّص، ابن سيده: ١٥٦/٥، ولسان العرب، ابن منظور: ٥٨٩/١.

[٥] التقية في اللغة: الحذر والكتمان، ويرد هذا المصطلح في كتب الشيعة كثيرًا، وهو كما عرَّفوه: كتمان الحق، وستر الاعتقاد فيه، وكتمان المخالفين، وترك مظاهرتهم بما يعقب ضررًا في الدين أو الدنيا. انظر: لسان العرب:٤٠٤/١٥، ومصطلحات في كتب العقائد، محمد بن إبراهيم الحمد: ٢٥٣.

[٦] سنن ابن ماجه، كتاب النكاح، باب استئمار البكر والثيِّب:٣٢٢/١، حديث(١٨٧٢).

[٧] القاموس المحيط، الفيروزآبادي: ١٠٦/١، وتاج العروس، الزبيدي:٣٣٦/٣.

[٨] لسان العرب: ٧٨٦/١ (عرب).

والمُعْرِب: الذي له خيلٌ عِرَاب، وقال الكسائي: المُعْرِبُ من الخيل: الذي ليس فيه عِرْقٌ هجينٌ، والأنثى مُعربةٌ[١].

ومن معاني الإعراب الجولان يقال " عربت الدابة جالت في مرعاها وأعربها صاحبها أيْ أجالها"[٢] ويعني ذلك الظهور والخروج إلى المرعى.

وبإنعام النَّظر في المعاني السابقة للإعراب، يمكن ردّها إلى معنًى واحد؛ وهو **الإبانة والإفصاح والإظهار**.

فالفصيح في كلامه يُظهر ويَبيِّن ما يُريد على الوجه الأكمل؛ لأنَّ الذي يهذِّب كلامه، ولا يلحن فيه، يكون مبيِّنًا ومفصِحًا عن منطقه العربي، والمرأة الثيِّب تبين وتفصح ما في داخلها من الموافقة أو عدمها، وإعراب الرجل عمَّا في ضميره، هو إظهار وإبانة عمَّا يجول بداخله، ومعرفة أصالة الفرس يبيِّن ويظهر عدم هجنته، وتعريب الكلام على الرجل إظهار وبيان فساده، الأمر الذي يقتضي ردَه، وعربت الدابة أيْ ظهرت وخرجت إلى المرعى. وهذا كله يبيِّن أنَّ مآلَ كلِّ هذه المعاني هو الإبانة والإفصاح والإظهار.

ثانيًا: تعريفه اصطلاحًا:

وضع علماء النحو للإعراب تعاريف كثيرة، وليس الباحث بصدد ذكرها جميعًا، ولكنَّي سأذكر بعضًا منها؛ لأنَّ جلَّها يدور في فلكٍ واحد.

أ- ذكر ابن جنِّي في كتابه الخصائص[٣] أن الإعراب هو:" الإبانة عن المعاني بالألفاظ".

ب- قال ابن عصفور في كتابه المُقَرّب[٤] إنَّ الإعراب: "تغير آخر الكلمة لعامل يدخل عليها في الكلام الذي بُنِي فيه لفظًا أو تقديرًا، عن الهيئة التي كان عليها قبل دخول العامل إلى هيئة أخرى.

---

[١] انظر: الصحاح: ١/١٧٩(عرب).

[٢] تاج العروس:٣/٣٣٦.

[٣] الخصائص، ابن جني: ١/٣٥.

[٤] المقرّب، ابن عصفور: ١/٤٧.

ت- عرفَّه ابن هشام فقال[١]: "الإعراب أثرٌ ظاهرٌ أو مقدر، يجلبه العامل في أخر الاسم المتمكن والفعل المضارع".

ث- والإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل من (حركة أو حرف أو سكون أو حذف)؛ فالحركة هي الضمة نحو: جاء زيدٌ، والفتحة نحو: رأيت زيدًا، والكسرة نحو مررت بزيدٍ. أمَّا الحرف وهو الواو والألف والياء والنون، نحو: جاء أبوك والزيدان، ورأيتُ الزيدين. وأمَّا السكون نحو: لم يضربْ، أمَّا الحذف نحو: لم يضربا[٢].

ج- جاء في كتاب النحو الوافي أنَّ الإعراب: " هو تغيير العلامة التي في أخر اللفظ بسبب تغير العوامل الداخلة عليه، وما يقتضي كل عامل"[٣].

من خلال آراء العلماء السابقة وغيرها من الآراء، يرى الباحث أنَّ العلماء اختلفوا في تحديد مدلول الإعراب أهو الحركات نفسها وما ينوب عنها؟ أم هو التغيير الذي يحدث في أحكام الكلمات تبعًا لتغير وظائفها ويدل عليها بالعلامات؟ وبعبارة أدق أهو أثرٌ لفظي أم معنوي؟

ذهب فريق منهم إلى أنَّه أثرٌ لفظي، وهو الحركات الملفوظ بها أو ما ينوب عنها حيث لا يتبيَّن إعراب المعرب إلا بها، وذهب فريق إلى أنَّه معنوي، وقد ذكر السيوطي هذه الآراء بالتفصيل فقال[٤]:" جمهور النحاة على الرأي الأول،- لفظي- وإليه ذهب ابن خروف والشلوبيين وابن مالك وابن الحاجب وسائر المتأخرين، وهو عندهم: أثرٌ ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في محل الإعراب والمراد بالأثر: الحركة والحرف والسكون والحذف... وذهب الأعلم[٥] وجماعة من المغاربة وابن عصفور إلى أنَّه معنوي، ونسب لظاهر قول سيبويه ورجحه أبو حيان، وهو عندهم: التغيير لعامل لفظًا أو تقديرًا".

خلاصة القول: إنَّ الإعراب هو التغيير الذي يعتري آخر الكلمات، تبعًا لتغير موقع الكلمة الإعرابي؛ وذلك بسبب تغير العوامل الداخلة عليه، وما يقتضي كل عامل.

---

[١] شرح شذور الذهب، ابن هشام: ٥٨.

[٢] انظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٩١/١.

[٣] النحو الوافي، عباس حسن: ٧٤/١.

[٤] انظر: همع الهوامع، السيوطي: ٥٣/١-٥٤.

[٥] هو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري الاندلسي، ولد سنة(٤١٠هـ)، وله مصنفات منها: شرح أبيات الجمل للزجاجي. توفي بأشبيليه سنة(٤٧٦هـ). انظر: هدية العارفين، البغدادي: ٥٥١/٢.

ولتوضيح ذلك أكثر ضُرب هذا المثال: أقبل حسامٌ، إنَّ حسامًا مجتهدٌ، مررتُ بحسامٍ فكلمة حسام في الجمل السابقة لم تتغير لذاتها، بل تغير موقعها الإعرابي من رفع ونصب وجر ففي الجملة الأولى جاءت كلمة حسام مرفوعة، وعلامة رفعها الضمة؛ وذلك لوقوعها فاعلًا للفعل أقبل، أمَّا في الجملة الثانية، فجاءت كلمة حسام منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة؛ وذلك لوقوعها اسمًا للعامل إنَّ، وفي الجملة الأخيرة، جاءت كلمة حسام مجرورة، وعلامة جرها الكسرة؛ وذلك لوقوعها اسمًا لحرف الجر الباء.

وإذا أنعمنا النظر في الأمثلة السابقة، نرى أنَّ علامة الإعراب تغيَّرت، تبعًا لتغير موقع الكلمة الإعرابي، مما بدوره يؤثر على تغير في المعنى، وهذا يؤكد أنَّ اختلاف الإعراب يؤدي إلى الاختلاف في المعنى.

ومن خلال ما سبق ذكره من المعاني اللغوية والاصطلاحية للإعراب، يتبين الصلة بين الدلالتين واضحة، والإعراب سمِّي إعرابًا لتبيينه وإظهاره وتوضيحه، فالإعراب يبين المعاني للكلمات كما يبين الإنسان ويُعرب عمَّا في نفسه، وهذا يناسب التعريف اللفظي للإعراب، أمَّا التغيير فهو يناسب الإعراب المعنوي، وهنا يظهر أنَّ اختيار علماء العربية لهذا المصطلح لهذه الظاهرة اللغوية، له دلالة واضحة على إيمانهم بفائدة الإعراب النحوي في توضيح المعاني، وإزالة اللبس ودفع الإبهام.

٢. النَّحْو والإعراب:

اختلط النّحو والإعراب اختلاطًا جليًا من حيث المفهوم، لدى كثير من النُّحاة، حيث إنَّ الكثير منهم يسمُّون النَّحو إعرابًا، ويسمون الإعراب نحوًا، وهنا لا بُدَّ أن نُوَّضِّح كيف حصل ذلك ولماذا حصل هذا الخلط بين المفهومين؟ وخصوصًا من الناحية التطبيقية.

وإذا أردت أن تمثِّل على ذلك فانبدأ في معجم اللسان وفيه يقول ابن منظور[١]: "نحَا الشيء ينْحَاهُ وينْحوه إذا حرفه، وقال ابن السكيت: ومنه سُمِّي النَحو، لأنَّه يحرف الكلام إلى وجوه الإعراب...والإعراب الذي هو النَّحو، إنَّما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ".

أمَّا إذا نظرنا إلى معجم الصِحاح، يكون الأمر أكثر وضوحًا، في تعريفه للنحو: "النَّحو هو إعراب الكلام العربيِّ"[٢].

وذكر الجرجانيّ نصوصًا تؤكد أنَّهم فهموا النَّحو بمعنى الإعراب، ومن ذلك ما أورده في (الوساطة) من كلامٍ لخصوم المتنبي، بعدما اضطر إلى ترك بعض القواعد النَّحوية للضرورة الشعرية، فقال[٣] على لسان خصوم المتنبي: " قد خلط هذا الرجل–المتنبي– في احتجاجه، وجمع بين أمورٍ مختلفة، وذهابه عن مقاييس النَّحْو...وهذه القضيَّة إن استمرت على اطراد قياسها، زال نظام الإعراب"

وفي شرح المفصَّل لابن يعيش، ورد نصٌ يؤكد ما ذهبت إليه من خلط العلماء بين المفهومين، حيث ورد في خِضَمِّ حديثه عن الفقهاء: "ويرون الكلام في معظم أبواب الفقه ومسائلها مبنيًّا على علم الإعراب، والتفاسير مشحونة بالروايات عن سيبويه، والأخفش والكسائي والفراء وغيرهم من النحويين البصريين والكوفيين"[٤].

ولم يقتصر الأمر على بعض النصوص، التي تؤكد خلط العلماء بين مفهومي الإعراب والنَّحو، بل تعداه إلى بعض عناوين كتب النحو؛ التي تتحدث عناوينها عن الإعراب، ومضمونها يتحدث عن النحو بشكل عام.

---

[١] لسان العرب: ١٨١/١.

[٢] الصحاح: ٢٥٠٤/٦.

[٣] الوساطة بين المتنبي وخصومه، الجرجاني: ٤٥٣.

[٤] شرح المُفَصَّل، ابن يعيش: ٨/١.

ولنأخذ مثالًا على ذلك، كتاب سر صناعة الإعراب، لابن جنِّي، والذي اتخذته في بداية كتابتي لخطة الرسالة، ضمن المراجع الأساسية التي سأستعين بها، ظنًا مني عندما رأيت عنوانه أنَّه يخصُّ الظاهرة الإعرابية بشكل مفصَّل، ولكن عندما بدأت في كتابة رسالتي، واطَّلعت على الكتاب لم أجد فيه ما كنت أتصوره؛ حيث إنني وجدت أغلب الكتاب يتحدث عن مباني الحروف ويدرسها دراسةً صوتية، وليس كما توقعته أن يكون.

وهناك كتبٌ أخرى من كتب النحاة التي يتحدث عنوانها عن الإعراب، ومضمونها يختلف عن ذلك بعض الشيء، ومن أمثلة ذلك كتاب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب و... إلى غير ذلك من الكتب.

وفيما أورده الباحث سابقًا، يؤكد خلط بعض النُّحاة بين مفهومي الإعراب والنَّحو وخصوصًا من الناحية التطبيقية، فابن هشام في كتابه شذور الذهب فرَّق بين النَّحْو والإعراب ولكن في كتابه مغني اللبيب، وجد الباحث أنه عدَّ الإعراب بمعنى النَّحو.

وهنا يبرزُ التساؤل الأهم؛ وهو: ما السبب الذي جعل النُّحاة الجهابذة ينعتون النَّحو بعلم الإعراب؟ ولماذا يحتل الإعراب مكانة مرموقة بين فروع النحو الكثير، حتى عُدَّ المتميز في النَّحو هو المتميز في الإعراب؟ والسبب في ذلك أنَّ الإعراب كان سببًا في نشأة علم النحو، فسمِّيَ باسمه، واستأثر الإعراب على باقي فروع النحو، مما جعله محل كثير من الدراسات النَّحوية واللُغوية[١].

أمَّاَ الدليل على أنَّ الإعراب هو سبب وضع علم النَّحو، ما وصلنا من الروايات والأخبار التي ضمتْها بطون الكتب، والتي تتحدث عن سبب وضع علم النحو، وهي كثيرة لا مجال لذكرها كلها لأن هذا ليس مجال الدراسة، ولكني سأذكر روايتين منهما وردتا في أغلب الكتب التي تحدَّثت عن هذا الموضوع، وأول هذه الروايات ما روي عن أبي الأسود الدؤلي حينما سمع رجلًا يقرأ قوله تعالى: ﴿**أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ**﴾[٢] بكسر اللام في (رسوله)، فقال: لا أظنُّ يسعُنِي إلا أن أضع شيئًا، أُصلح به نحوَ هذا، فوضع علم النحو[٣].

---

[١] انظر: ظاهرة الإعراب في النحو العربي، أحمد ياقوت: ١٩.

[٢] سورة التوبة: ٣/٩.

[٣] انظر: مراتب النحويين، أبو الطيب: ٦.

أمَّا الرواية الأخرى، فقد رُويَ أنَّه جاء إلى زياد ابن أبيه قومٌ، فقالوا: أصلح الله الأمير توفي أبانا وترك بنون. فقال زياد: توفي أبانا وترك بنون! ادع لي أبا الاسود، فقال: ضع للناس العربية. وقيل إنَّه كان استأذنه في وضع كتاب، فنهاه، فلما سمع هذا أمره بوضعه[١].

هاتان الروايتان، وغيرهما من الروايات الكثيرة، تؤكدان أنَّ خطأ النَّاس في الإعراب ولحنهم هو ما حدا بالعلماء لوضع علم النَّحو.

جديرٌ بالذكر أنَّ مسألة واضع علم النحو، والسبب في وضعه، حظيت باهتمام كثير من العلماء، ولكن هذا ليس مجال دراستي للحديث عن هذه الآراء[٢].

---

[١] انظر: إنباه الرواة: ٥٠.

[٢] للاطِّلاع على هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى المراجع الآتية: مراتب النحويين: ٦-٧، وأخبار النحويين، السيرافي : ١٠-١٦، ونزهة الألباء: ١٨-٢٨، ومعجم الأدباء: ٤٩/١٤، ، وإنباه الرواة: ٣٩/١-٥٠، وسبب وضع علم العربية، السيوطي.

٣. المُعرب من الكلام:

إنَّ فائدة الإعراب تتمثل في الإبانة عن المعاني المختلفة التي تعتور الكلمات حين استعماله في التراكيب، لذلك كان الأصل في الأسماء أن تُعرب باتِّفاق؛ لأنَّها تعتورها معاني الفاعلية والمفعولية والإضافة وغيرها مما يحتاج إلى الإعراب في فهمه، والحروف الأصل فيها البناء باتِّفاق لأنها لا يعتورها معانٍ تحتاج إلى الإبانة والتوضيح، أمَّا الأفعال فحقُّها البناء، إلا الفعل المضارع فقد اتفقوا على إعرابه عند خلوِّه من نون التوكيد ونون النسوة المباشرتين[١].

اتَّفق العلماء على أنَّ الفعل المضارع معرب مثل الاسم، بَيْد أنَّ الاختلاف بينهم في أنَّ إعراب الفعل المضارع هل هو بالأصالة أم بالتَّبعيَّة للاسم؟ وانقسموا بذلك إلى قسمين:

القسم الأول: وهم البصريون الذين يرون أنَّ الإعراب أصلٌ في الأسماء، والفعل المضارع محمول عليها، وحُجتهم في ذلك: أنَّ الإعراب أُتيَ به لمعنًى لا يصحُّ إلَّا في الاسم، فاختصَّ بالاسم كالتَّصغير، والمعنى الذي يدلُّ عليه الإعراب كون الاسم فاعلا أو مفعولا به أو مضاف إليه؛ لأنَّه يفرِّق بين هذه المعاني، وهذه المعاني تصحُّ في الأسماء ولا تصحُّ في الأفعال، وبذاك تكون الأفعال فرعا محمول على الأسماء.

أمَّا القسم الثاني: وهم الكوفيون الذين يرون أنَّ الإعراب في الفعل يُفرِّق بين المعاني، فكان أصلًا كإعراب الأسماء[٢].

أمَّا ابن مالك فقد وافق رأي البصريين؛ في أنَّ الفعل المضارع فرع في الإعراب ، محمول على الأسماء، غير أنَّه اختلف معهم في تعليل ذلك؛ فذهب إلى أنَّ إعراب الاسم موجب ولا يُغني عنه سواه، أمَّا إعراب الفعل فإنَّه يمكن الاستغناء عنه بوضع اسم بدله، لذلك كان الإعراب في الأسماء أصلًا وفي الأفعال فرعا[٣].

٤. أهميَّة الإعراب:

يرى النُّحاة القدماء والمحدَثون أنَّ حركات الإعراب تدل على المعاني المختلفة، التي تعتور الأسماء، من فاعلية أو مفعولية أو إضافة أو غير ذلك.

---

[١] انظر: ارتشاف الضَرب من لسان العرب، أبو حيَّان: ٨٣٥/١-٨٣٦.

[٢] انظر: مسائل خلافية في النحو، العكبري: ٦٩.

[٣] انظر: شرح التسهيل، ابن مالك:٣٢-٣٣.

قال ابن قتيبة [١]: "ولها- يعني العرب- الإعراب الذي جعله الله وشيًا لكلامها، وحلية لنظامها، وفارقًا في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين، والمعنيين المختلفين، كالفاعل والمفعول...لا يفرق بينهما إذا تساوت حالهما في إمكان الفعل أن يكون لكل واحدٍ منهما، إلا بالإعراب، ولو أنَّ قائلًا قال: هذا قاتلٌ أخي، بالتنوين، وقال آخر: هذا قاتلُ اخي، لدلَّ التنوين على أنَّه لم يقتله، ودلَّ حذف التنوين على أنَّه قتله".

وذكر أبو القاسم الزجَّاجِّي أهمية الإعراب فقال[٢]: "فإن قال قائلٌ: قد ذكرت أنّ الإعراب داخل في الكلام، فما الذي دعا إليه، واحتيج إليه من أجله؟ فالجواب أن يقال: إنَّ الاسماء لما كانت تعتورها المعاني، وتكون فاعلة ومفعولة ومضافة... ولم يكن في أبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جُعلت حركات الإعراب فيها، تنبئ عن هذه المعاني، فقالوا: ضرب زيدٌ عمرًا، فدلُّوا برفع زيد على أن الفعل له، وبنصب عمرو على أنَّ الفعل وقع عليه".

وقال أيضًا رحمه الله:" ويسمي النحويون الحركات اللواتي تعتقب في أواخر الأسماء والأفعال الدالة على المعاني إعرابًا؛ لأنَّها يكون بها الإعراب، أيْ البيان"[٣].

وأشار ابن جنَّيّ إلى أهمية الإعراب خلال تعريفه للإعراب: "هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ؛ ألا ترى أنَّك إذا سمعت: أكرم سعيد أباه، وشكر سعيدًا أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر، الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شُرجًا[٤] واحدًا لاستبهم أحدهما من صاحبه"[٥].

أمَّا ابن فارس فقد بيَّن أهمية الإعراب بقوله[٦]: "من العلوم الجليلة التي خُصَّت بها العرب الإعراب، الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يُعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما مُيِّزَ فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجب من استفهام، ولا صدر من مصدر، ولا نعت من تأكيد".

---

[١] تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة: ١٤.

[٢] الإيضاح على علل النحو، الزجاجي: ٦٩.

[٣] الجمل في النحو، الزجاجي: ٢٦١.

[٤] يعني: نوعًا أو ضربًا.

[٥] الخصائص: ٣٥/١.

[٦] الصاحبي، ابن فارس: ٤٣.

وقال رحمه الله[1]:" فأمَّا الإعراب فبه تميَّز المعاني، ويُوقف به على أغراض المتكلمين وذلك أنَّ قائلًا لو قال: ما أحسنْ زيدْ، غير مُعرَب، أو: ضرب عمرْ زيدْ، غير معرَب، لم يقف على مراد. فإذا قال: ما أحسن زيدًا، أو ما أحسنُ زيدٍ، أو ما أحسنَ زيدٌ، أبان الإعراب عن المعنى الذي أراده، وللعرب في ذلك ما ليس لغيرها؛ فهم يفْرُقون بالحركات وغيرها بين المعاني؛ يقولون: مفْتَاح للآلة التي يفتح بها، ومَفْتَح لموضع الفتح...".

وقال الدكتور حمد: "الإعراب معلم من معالم العربية، ومفخرة من مفاخرها"[2].

وخلاصة القول: إنَّ الإعراب معلمٌ من معالم العربية، ومفخرةٌ من مفاخرها؛ فهو يكشف عن بواطن الألفاظ، ويفرق بين المعاني، وما يعتور الألفاظ من ضبابية، ويكفي لنستدلَّ على ذلك لو قرأنا هذه الأمثلة:

أكرم الناسُ محمدًا – أكرم النَّاسَ محمدٌ – أكرمُ النَّاسِ محمدٌ – أكرِم بالنَّاس محمدُ!

هذه الجمل لو فقدت الإعراب، لاحتملت معاني عدة، ولكنَّها لما أُعربت دلَّ كلٌّ منها على معنى واحد؛ ففي الجملة الأولى بيَّن الإعراب أنَّ النَّاس هم من أكرموا محمدًا، وفي الجملة الثانية محمدٌ هو من أكرم النَّاس، وفي الجملة الثالثة جاء الخبر ليخبرنا بأنَّ محمدًا كريمٌ، أمَّا الجملة الاخيرة فحملت معنى التعجب.

---

[1] الصاحبي: ١٤٣.

[2] فقه اللغة، محمد إبراهيم حمد: ٤٠٥.

المبْحَثُ الثاني

إنْكارُ الإعْراب

ويَتَضمَّنُ ثلاثَةَ مَطالِب:

١. دعوى إنكار الإعراب.

٢. إبراهيم أنيس وقصة الإعراب.

٣. الرَّد على منكري الإعراب.

١. دعوى إنكار الإعْرَابِ

إنَّ القول بإنكار الإعراب من أبشع الوسائل التي يستخدمها أعداء الدين، لمحاربة الإسلام فهذه الدعوى تهدف إلى تقويض دعائم اللغة الفصحى، وإزالة ركن قوي من أركان المقومات الأساسية للعرب والمسلمين، هذا الركن هو اللغة، التي أنزل الله بها قرآنه، وبلَّغ رسالته، وتكفَّل بحفظ قرآنه، فقال عزَّ من قال: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [١] وهذا يترتب عليه حفظ تلقائي لهذه اللغة.

ولذلك لم يدَّخر أعداء الإسلام جهدًا في محاربة هذه اللغة، فتارة يدعون إلى العامية، وتارة يدعون إلى ترك الإعراب، وتارة يدعون إلى تيسير النحو و... ولكن هذه الدعاوي تافهة، ولا يخفى على أحدٍ هدف هذه الدعاوي، ولذلك لن أفرد لها مساحةً في بحثي، فلا يخفى على أحد أنَّ الإعراب ليس فاحشًا، وليس صعبًا، فالإعراب كان سهلًا على الألسن، ثم ثقل، وصعُبَ حين فسدت الطبائع العربية، وفشا اللحن، وتحوَّل المجتمع العربي الخالص إلى مجتمع ضخم فيه أجناس شتى ولا سيَّما في الحواضر العربية، أما من يدعو إلى ترك الإعراب، فهو يمهِّدُ الطريق للأعداء لاحتلال البلاد فكرًا وثقافة؛ لأن ترك الإعراب هو هدمٌ للفصحى، وبذلك تضعف القوة العربية، مما يسهل مهمة الاحتلال!.

سأتناول في بحثي هذا الدعاوي التي تنكر الإعراب، وتزعم أنَّه لم يأتِ للتفريق بين المعاني، بل له مآرب أخرى، لا تتعدى أن تكون ظاهرة صوتية حسب رأيهم.

ذكرت سابقًا في خِضَمِّ بحثي؛ أنَّ النحاة القدماء أجمعوا على أنَّ حركات الإعراب، تدل على المعاني المختلفة التي تعتورها الأسماء، من فاعلية أو مفعولية، أو إضافة أو غير ذلك.

ولم يخالف هذا الرأي أحدٌ من القدماء، إلا عالم واحد؛ وهو أبو علي محمد بن المستنير (ت٢٠٦هـ) ، المعروف بقطرب[٢].

فيرى قطرب أنَّ الحركات الإعرابية جيء بها للتخلص من التقاء الساكنين، عند اتصال الكلام، وللسرعة في الكلام، ويرى أنَّ العلامات الإعرابية ليست ذات دلالة ومعنى، ولا تفرِّق بين

---

[١] سورة الحجر: ٩/١٥.

[٢] انظر: فصول في فقه اللغة، رمضان عبد التواب: ٣٧١.

المعاني؛ يقول في ذلك: " وإنَّما أَعربت العرب كلامها؛ لأنَّ الاسم في حالة الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضًا، لكان يلزمه الإسكان في الوصل والوقف، وكانوا يبطئون في الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقبًا للإسكان؛ ليعتدل الكلام.."[١].

ويرى أيضًا أنَّ الإعراب لم يدخل لعلة؛ وإنَّما دخل تخفيفًا على اللسان[٢]. ويحاول أن يبرهن على كلامه بأنَّه يوجد في كلام العرب أسماء متفقة في الإعراب، مختلفة في المعاني وأسماء مختلفة في الإعراب ومتفقة في المعاني، مثل: إنَّ زيدًا أخوك، ولعل زيدًا أخوك، وكأنَّ زيدًا أخوك اتفق إعرابه واختلف معناه[٣].

ذكر السُّيوطي بعد إيراده لكلام قطرب: "وقال المخالفون له ردًا عليه: لو كان كما ذكر لجاز جرّ الفاعل مرة، ونصبه مرة، وجاز نصب المضاف إليه، لأنَّ القصد في هذا إنَّما هو الحركة تعاقب سكونًا، ليعتدل الكلام، أيّ حركة أتى بها المتكلم أجزأته، فهو مُخَيَّر في ذلك، وفي هذا فساد للكلام، وخروج عن أوضاع العرب، وحكمة نَظم في كلامهم"[٤].

واحتجُّوا لما ذكره قطرب؛ من اتفاق الإعراب واختلاف المعنى ، واختلاف الإعراب واتفاق المعنى في الاسماء التي تقدم ذكرها؛ بأن قالوا إنَّما كان أصل دخول الإعراب في الأسماء التي تذكر بعد الافعال، لأنَّه يذكر بعدها اسمان: أحدهما فاعل والآخر مفعول، ومعناهما مختلف فوجب الفرق بينهما، ثم جُعل سائر الكلام على ذلك[٥].

هذا الرأي السابق هو رأي قطرب، وهو رأي لم يسبق به أحد، ولم يتابعه عليه غيره من اللُغويين أو النحويين، فيما عدا الدكتور إبراهيم أنيس في كتابه(من أسرار العربية) حيث يظهر أنَّه متأثرٌ فيه بقطرب[٦]، وهذا ما سيتم توضيحه في الفقرة التالية.

---

[١] الإيضاح، الزجاجي: ٧٠.

[٢] انظر: مسائل خلافية: ٧١.

[٣] انظر: الإيضاح، الزجاجي: ٧٠.

[٤] الأشباه والنظائر، السيوطي: ٩٣/١.

[٥] المرجع نفسه: ٩٣/١.

[٦] انظر: فقه اللغة المقارن، إبراهيم السامرائي: ١٢١.

٢. إبراهيم أنيس وقصة الإعراب.

بدأ إبراهيم أنيس حديثه عن الإعراب بعباراتٍ توحى بأنَّ الإعراب قصَّة حاكَها ونسجها مجموعة من صنَّاع الكلام، حتى أصبح الإعراب حصنًا منيعًا للنُّحاة، وأصبح الأدباء والكتاب والشعراء يخافون من سطوة النُّحاة، ولا يخالفون قواعدهم، بهذه العبارات بدأ إبراهيم أنيس حديثه عن الإعراب حيث قال[١]: "ما أروعها قصة! لقد استمدت خيوطها من ظواهر لغوية متناثرة بين قبائل الجزيرة العربية، ثم حيكت وتم نسجها حياكة محكمة... على يد قومٍ من صنَّاع الكلام"

ثم ذهب إبراهيم أنيس إلى اتِّهام النُّحاة والرواة بالكذب، واتباع أهوائهم في وضع القواعد بقوله: "لم يقتصر عمل الذين أسَّسوا قواعد الإعراب على السَّماع والجمع واستنباط الأصول؛ بل قاسوا ما لم يسمعوا على ما سمعوا، وأسرفوا في قياسهم، وابتكروا في اللغة أصولًا وقواعد"[٢].

وانتقل الدكتور أنيس إلى البحث عن آثار الإعراب في اللغات السامية الأخرى، ووصل إلى أنَّه لا أثر للإعراب في السريانية والعبرية والآرامية، ثم عرض بعض أراء المستشرقين في آثار الإعراب في اللغات السامية، ووصل إلى عدم وجود أي أثر للإعراب في اللغات السامية الأخرى[٣]

ثم ذكر أنَّ الهدف من تحريك أواخر الكلمات؛ هو الوصل فقط، وليس لها أهمية في المعاني، وهي ضرورة صوتية يتطلبها الوصل[٤].

ثمَّ تعرَّض لالتقاء الساكنين، وعرض آراء العلماء في كيفية التخلص من التقاء الساكنين وأنكر عليهم ذلك، وأنَّ هناك عاملين أساسيين في تحديد حركة التخلص منهما وهما: الأول إيثار بعض الحروف لحركة معيَّنة، فحروف الحلق مثلًا تؤثر الضمة، والثاني يرجع إلى تجانس الحركات المجاورة، وهو اختصار عضوى في النطق، يرجع إليه المتكلم دون شعور أو تعمد[٥].

---

[١] من أسرار العربية، إبراهيم أنيس: ١٩٨.

[٢] المرجع نفسه: ١٩٩.

[٣] انظر: نفسه: ٢٠٢.

[٤] انظر: نفسه: ٢٢٠.

[٥] انظر: نفسه: ٢٥٣.

ويمكن إجمال نظرية إبراهيم أنيس في نقاط عدة، فيما يلي:

أ- يرى أنَّه ليس للحركات الإعرابية مدلول ولا معنى، ولا تدل على فاعلية أو مفعولية أو إضافة أو غير ذلك.

ب- أنَّ الحركات جيء بها للتخلص من التقاء الساكنين في حالة الوصل في الكلمات.

ت- يرى أنَّ هناك عاملين يتدخلان في التخلص من التقاء الساكنين وهما: إيثار بعض الحروف لحركة معيَّنة، والميل إلى تجانس الحركات المجاورة.

ث- يُرجع الإعراب بالحروف إلى اختلاف اللهجات، فيرى أنَّ إحدى الصور تخصُّ قبيلة معينة والأخرى تخصُّ قبائل أخرى.

ج- تحدَّث عن الروايات التي قيلت في أسباب وضع النَّحو، وقرر أن الكتب التي تحدَّثت عن هذه الأخبار مختلقة للطرافة ، ولا أساس لها من الصحة[١].

ح- يرى أنَّ الذي يحدد معنى الفاعلية والمفعولية؛ هو موقع كلٍّ منهما في الجملة، وليس الحركات الإعرابية.

يردُّ الدكتور محمد محمد حسين[٢] مبيِّنًا عِظَم تلك الدعوى التي جاء بها إبراهيم أنيس "وأبلغ ما يبدو التحامل على علماء النحو واللغة والبلاغة، بل على كتب التراث كلِّها- الفصلين الأخيرين من كتاب إبراهيم أنيس؛ (من أسرار العربية) اللذين عقدهما تحت عنوان (قصة الإعراب) و (الجملة العربية وأجزاؤها ونظامها) وفيهما الشطط والمجازفة والتحامل الظالم المجهول".

٣. الرَّد على منكري الإعراب:

---

[١] انظر: من أسرار العربية: ٢٤٩.

[٢] مقالات في الأدب واللغة، محمد حسين: ٨٨.

إنَّ الدعوة إلى إنكار الإعراب دعوة باطلة، هدفها كما تم ذكره هو تقويض أركان اللغة العربية، وفيما يلى دحضٌ لتلك الدعوة الباطلة:

أ- **وجود الإعراب كاملًا في بعض اللغات السامية؛** كالآكادية وتشمل اللغتين البابلية والآشورية في عصورهما القديمة، وكذلك اللغة الحبشية؛ وهذا قانون (حَمُورابي ١٧٩٢ق.م – ١٧٥٠ق.م) المدون باللغة البابلية القديمة، يوجد فيها الإعراب كما هو في اللغة العربية الفصحى تمامًا فالفاعل مرفوع والمفعول به منصوب وعلامة الرفع الضمة، وعلامة النَّصب الفتحة، وعلامة الجر الكسرة، تمامًا كما في العربية[١].

ب- **القرآن الكريم الذي وصل إلينا بالتواتر الشفوي،** لا يتخيل أحدنا أنَّ الحبيب صلى الله عليه وسلم كان يقرأ بتسكين أواخر الكلمات، حتى إذا نظرنا إلى أحكام التجويد فإننا نرى جلَّها متعلقًا بالحركات الإعرابية، فعلى سبيل المثال لا الحصر؛ الروم والإشمام والقلقلة...، حتى وإن افترضنا إنَّ الرسول صلى الله عليه وسلم قرأ بتلك، لوصلنا روايات بتلك القراءة، مع علمنا بحرص الصحابة رضوان الله عليهم أن يبلغوا كلِّ ما قاله الحبيب عليه السلام. والقرآن وحده يكفي لدحض دعوى إنكار الإعراب.

ت- **إنَّ القواعد تُستخلص من اللغة، ولا تُخترَع ولا تُفترَى،** وفي ذلك يقول الدكتور علي عبد الواحد وافي[٢]: "خَلْقُ القواعد خلقًا، لا يتصورها عقل، ولم يحدث لها نظير في التاريخ، ولا يمكن أن يفكر فيها عاقل، أو يتصور نجاحها؛ فمن الواضح أنَّ قواعد اللغة ليست من الأمور التي تُخترع، أو تفرض نفسها على النَّاس، بل تنشأ من تلقاء نفسها، وتكون بالتدرج".

ث- **رسم المصحف العثماني؛** حيث إنَّ رسم المصحف العثماني، مع تجريده من الإعجام والشكل لدليل على فساد هذه الدعوى؛ وذلك أنَّ المصحف العثماني يرمز إلى كثير من علامات الإعراب بالحروف(المؤمنون، المؤمنين) وعلامة إعراب المنصوب المُنوَّن (رسولًا، شهيدًا بصيرًا) وهلُمَّ جرًّا[٣].

ج- **الشعر العربيِّ بموازينه وبحوره،** لا يقبل هذه الدعوى، بحال من الأحوال؛ فأوزان الشعر وقواعده وعروضه، تقوم على ملاحظة نظام الإعراب، ففي علم العروض مثلًا، الحركات هي

---

[١] فصول في فقه اللغة: ٣٨٢.

[٢] فقه اللغة: ١٦٣.

[٣] السابق: ١٦٤.

التي تفرِّق بين تفعيلات البحور المختلفة؛ فمثلًا لو أخذنا كلمتي: رجلٌ ، رجلْ عند تقطيعهما عروضيًّا ينتج التالي:

رجلُ ← ر ج لن ← فعِلن – رجلْ ← ر جل ← فعل

وهنا نلاحظ أنَّ تحريك الكلمة جعل التفعيلة تختلف، وهَلُمَّ جرًّا.

ح- **إدراك العلماء والنُّحاة الاوائل لأهمية حركات الإعراب**، ومدلولاتها، وعيبهم على من فسدت ألسنتهم بمخالطة الاعاجم، دلالة صادقة على أهمية الإعراب وشعور هؤلاء العلماء بأهمية ترسيخ هذه القواعد. فهناك روايات وأخبار كثيرة، وردت في هذا الصدد، ومن هذه الروايات أنَّ أبا موسى الأشعريِّ كتب إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنهما: (من أبو موسى...)، فكتب عمر رضي الله عنه سلامٌ عليك أمَّا بعد، فاضرب كاتبك سوطًا، وأخِّر عطاءه سنة[١].

ويروى عن أبي الاسود الدؤلي: أنَّه سمع رجلًا يقرأ قوله تعالى: **(أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ)**[٢]، بكسر اللام في (رسوله)، فقال: لا أظنَّه يسعني إلا أن أصنع شيئًا أُصلح به نحْوَ هذا[٣].

وقال رجلٌ للحسن البصري: يا أبو سعيد! فقال: كسْب الدوانيق شغلك، أن تقول يا أبا سعيد[٤]!

كل هذه الروايات، إضافة إلى الروايات والأخبار الكثيرة، تدلل على وجود الإعراب وأهميته، وتدحض من ينكر الإعراب، ويدعو إلى تركه، وتؤكد أنَّ الإعراب كان سليقة لمن يتكلم العربية، وخصوصًا، وأنَّ اللحن كان يقع في العوام والموالي.

---

[١] انظر: مراتب النحويين: ٦.

[٢] سورة التوبة: ٣/٩.

[٣] انظر: أخبار النحويين: ١٢.

[٤] انظر: نور القبس المختصر، المرزباني: ٣.

المبْحَثُ الثَّالث

علامَاتُ الإعْراب

ويَتَضمَّنُ ثلاثَة مَطالِب:

١. نشأة علامات الإعراب.

٢. أنواع الإعراب.

٣. حركات الإعراب وحروفه.

١. نشأة علامات الإعراب:

أجمعت كثير من الدراسات أنَّ الحروف العربية لم تكن مشكولة حتى ولاية زياد بن أبيه على البصرة، حيث ذكرت الروايات أنَّ زيادًا طلب من أبي الأسود أن يضع شيئًا يصلح به ألسنة العرب، ويعربون به كتاب الله، فأَبَى أبو الأسود لعدة أسباب منها ضعف نشاطه بسبب عزله عن ولاية البصرة بعد مقتل على رضي الله عنه، فدبَّر زياد حيلة؛ حيث أمر رجلًا من أتباعه أن يقعد في طريق أبي الأسود ويتعمد اللحن في كتاب الله، فذهب الرجل وفعل ما طلب منه زياد، وقعد في طريق أبي الاسود وقرأ قوله تعالى: ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾[١] بكسر اللام، فكان ذلك مبعثًا لأبي الأسود لوضع نقط الإعراب، حيث اختار كاتبًا من عبد قيس وقال له: خذ المصحف وصِبْغًا يخالف لون المداد، فإذا رأيتني فتحت شفتيَ بالحرف، فانقط نقطةً فوقه، وإذا كسرتهما فانقط واحدة أسفله، وإذا ضممتها فاجعل النقطة بين يدي الحرف، فإذا تَبِعت شيئًا من هذه الحركات غنة فانقط نقطتين، فقرأ أبو الأسود القرآن كله، والكاتب يضع للنقط بمداد يخالف لون المداد الذي كُتب به المصحف[٢].

وبذلك تكون هذه النقط هي أول رموز للعلامات الإعرابية، واستعملها الناس في كتاباتهم فكانوا يضعون نقطة فوق الحرف للدَّلالة على الفتحة، ونقطة أسفل الحرف للدَّلالة على الكسرة ونقطة على شمال الحرف للدَّلالة على الضمة، ولا يضعون شيئًا على الحرف الساكن، أمَّا المنوَّن فإنّهم يضعون نقطتين بدل النقطة.

أمَّا مصطلحات الإعراب؛ الرفع والنصب والجر والجزم فإنَّ الذي وضعها هو الخليل بن أحمد الفراهيدي.

وجميع ما يُعرب به الكلام تسعة أشياء؛ ثلاث حركات، وهي الضمة والفتحة والكسرة، وأربعة حروف وهي: الواو والياء والألف والنون، وحذف وسكون، فلا يكون معرب في شيء من الكلام إلا بأحد هذه الأشياء[٣].

---

[١] التوبة: ٣/٩.

[٢] انظر: مراتب النحويين: ١٠، والمدارس النحوية، شوقي ضيف: ١٦-١٨.

[٣] انظر: الجمل في النحو: ٦.

٢. أنواع الإعراب:

أنواع الإعراب أربعة؛ رفعٌ ونصبٌ وجرٌ وجزمٌ، والبعض يسميها ألقاب كما في (المقرَّب: ابن عصفور)، والبعض الآخر يسميها مجاريًا كما في(الكتاب: سيبويه)، وهناك من يسمِّيها وجوهًا كما في (التبصرة والتذكير: الصَّيمريّ)، وآخر سمَّاها أضربًا كما في(المقتضب: المبرد)، وهذه الأربعة تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

أ- ما هو مشترك بين الاسم والفعل المضارع؛ وهو الرفع والنَّصب، مثل: إنَّ زيدًا قائمٌ.

ب- ما خُصَّ به الاسم؛ وهو الجر نحو: مررتُ بزيدٍ، وعلَّل الزجَّاجي عدم جرِّ الأفعال المضارعة بقوله[١]: "وليس في الأفعال المضارعة جرٌ؛ لأنَّ المجرور داخلٌ في المضاف إليه، معاقبٌ للتنوين، وليس ذلك في هذه الافعال".

ت- ما خصَّ بالفعل؛ وهو الجزم نحو: ﴿ وَإِن يَتَفَرَّقَا يُغْنِ ٱللَّهُ كُلًّا مِّن سَعَتِهِۦ ﴾[٢] فالفعل يتفرقان مجزوم بحذف النون، والفعل يغني مجزوم بحذف حرف العلة، وقد اختصَّ الفعل بالجزم؛ لأنَّ عامل الجزم يدل على النفي غالبًا ك(لم)، والذي يجوز نفيه المعاني دون الذات، لأنَّ النفي يقتضي العدم، والذات غير قابلة لذلك، وما كان الفعل يدل على المعنى دائمًا، والاسم أكثر ما يدلُّ على الذات، لم يصح أن يدخل عامل الجزم على الاسم وصحَّ دخوله على ما يجوز فيه فاختص به.[٣].

وقد علَّل سيبويه خلو الأسماء من الجزم بتمكنها ولحاق التنوين بها، فلو جزمت لذهبت الحركة وترتب على ذلك ذهاب التنوين، فيكون هذا إجحافًا بالاسم، وعلله أيضًا بأنَّ الفعل أثقل من الاسم والحركة أثقل من السكون، فأعطي الثقيل للخفيف والخفيف للثقيل ليحصل التعادل بينهما[٤].

---

[١] الإيضاح في علل النحو: ١٠٨.

[٢] سورة النساء: ١٣٠/٤.

[٣] انظر: شرح شذور الذهب: ٦١.

[٤] انظر: الكتاب: ١٤،٢٠.

٣. حركات الإعراب:

للرفع أربع علامات؛ وهن الضمة والواو والألف والنون؛ فأما الضمة مشترك فيها الأسماء والأفعال نحو قولك: زيدٌ قائمٌ وعبد الله يلعب، والواو علامة الرفع في أسماء معتلة ومضافة وهي أخوك، وأبوك، وحموك، وفوك، وذو مال. وفي جمع المذكر السالم نحو قولك: الزيدون[١].

أمَّا إذا ثُنِّي الاسم فإنَّه يرفع بالألف نحو: المسلمان والصالحان وجنتان[٢]، أما النون فهي علامة رفع الأفعال الخمسة، والأفعال الخمسة هي: كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين أو ياء المخاطبة، أو واو الجماعة، وعلامة رفع هذه الأفعال ثبوت النون نيابة عن الضمة[٣].

وللنصب خمس علامات؛ وهي الفتحة والكسرة والألف والياء وحذف النون؛ فأما الفتحة فمشترك فيها بين الأسماء والأفعال، نحو قولك: إنَّ زيدًا لن يقوم. والألف علامة النَّصب في الأسماء الخمسة المعتلة المضافة، نحو قولك: رأيت أخاك وأباك[٤]، والياء في جمع مسلم مذكر وفي مثنى نحو قولك: مسلمِيْن ومسلمَين، وحذف ما رفع بالنون–الأفعال الخمسة– نحو: لن يعلموا والكسرة علامة النصب في جمع المؤنث السالم، نحو قولك: رأيت الهنداتِ[٥].

وللخفض ثلاث علامات؛ الكسرة والياء والفتحة، فالكسرة نحو قولك: مررت بزيدٍ وعمرو وما أشبه ذلك، والياء علامة الخفض في الأسماء الخمسة المعتلة المضافة، نحو قولك: مررت بأخيك وأبيك، وفي التثنية والجمع نحو قولك: مررت بالزيدَيْن، والزيدين[٦]، أمَّا ما لا ينصرف فإنَّه يجر بالفتحة، نحو قولك: مررت بأفضلَ منه[٧].

---

[١] انظر: الجمل في النحو: ٣.

[٢] انظر: الأصول في النحو، ابن السراج: ٤٦/١.

[٣] انظر: شرح شذور الذهب: ٦٠.

[٤] انظر: الجمل في النحو: ٤.

[٥] انظر: المقرب: ٤٧/١.

[٦] انظر: الجمل في النحو: ٥.

[٧] انظر: شرح شذور الذهب: ٦٤.

وللجزم علامتان: السكون والحذف؛ فالسكون نحو قولك: لم تضربْ، والحذف نحو قولك لم يرمِ ، فكل فعل آخره واو أو ياء أو ألف نجزمه بحذف آخره، وحذف النون أيضًا علامة الجزم في الأفعال الخمسة، نحو: لم يفعلا، ولا تفعلوا[١].

الأصل في الإعراب الحركات، والإعراب بالحروف فرع فيها وذلك يعود لعدة أسباب:

أولها: أنَّ الإعراب دال على معنى عارض في الكلمة، فكانت علامته حركة عارضة في الكلمات

وثانيها: أنَّ الحركة أيسر من الحرف، وهي كافية في الدلالة على الإعراب، وإذا حصل الغرض بالأخصر لم يصر إلى غيره.

أما آخرها: وهو أنَّ الحروف من جملة الصيغة الدالة على معنى الكلمة اللازم لها فلو جُعل الحرف دليلًا على الإعراب، لأدَّى إلى أن يدل الشيء الواحد على معنيين، وفي ذلك تشترك المعاني والأصل أن يختص كل معنى بدلالة[٢].

خلاصة القول: استعمل العرب للدلالة على المعاني نوعين من العلامات الإعرابية علامات أصلية وعلامات فرعية:

١. **علامات أصلية:** وهي الحركات الضمة والفتحة الكسرة، ثم السكون، وهي تقابل أنواع الإعراب الرفع والنصب والجر والجزم.

٢. **علامات فرعية:** وهي تتكون من حروف وحركات وحذف تنوب عن العلامات الأصلية؛ فالألف والواو وثبوت النون تنوب عن الضمة والألف والياء والكسرة للنيابة عن الفتحة، والفتحة والياء تنوبان عن الكسرة، والحذف ينوب عن السكون.

---

[١] انظر: الجمل في النحو: ٥.

[٢] انظر: الأشباه والنظائر: ٣٢/٢.

المبْحَثُ الرابع

التَّوسُّع في الإعْرَاب

ويَتَضمَّنُ ثلاثَة مَطالِب:

١. نشأة النحو وتطوره.

٢. التَّوسع في الإعراب في كتب إعراب القرآن.

٣. التَّوسع في الإعراب عند ابن الشَّجري.

١. نشأة النَّحْو وتطوره

نشأت اللغة العربية في ربوع الجزيرة العربية، خالصة لأبنائها، نقيَّة سليمة متماسكة وبقيت متماسكة غير مشوبة بلوثة الإعجام إلى أن سطع الإسلام بنوره على ما حول الجزيرة العربية بالفتوحات الإسلامية، فدخل الناس في دين الله أفواجا، واختلط المسلمون بالأعاجم والموالي، حتى بدأ وباء اللحن يستشري بين المسلمين شيئًا فشيئا كما ذُكر في المبحث السابق [١]، مما حدا بالغيورين على هذه اللغة وهذا الدين للمطالبة بوضع علم تُصحح به الألسُن، وليس الباحث هنا بصدد ذكر الروايات الكثيرة التي ذكرها العلماء عن واضع علم النحو، ولكن من خلال اطِّلاعي عليها فإنها تؤول في مجملها إلى أنَّ واضع علم النَّحو هو أبو الأسود الدؤلي –رحمه الله–.

ثمَّ أتى بعد ذلك تلاميذ أبي الأسود، وأخذوا ما وضعه وعملوا على جمعه وتطويره، وزادوا ما شاء لهم أن يزيدوا، وعملوا على تتبع النصوص واستخراج الضوابط، فكانت هذه المرحلة مهمة في نشأة النحو وتكوينه، والتي أطلق عليها البعض المرحلة البصرية، حيث كان للبصرة الدور الأهم في وضع قواعد النحو، بينما كانت الكوفة منشغلة بالقراءات القرآنية ورواية الأشعار والنوادر واستمرَّ تلامذة أبي الأسود يستنبطون الأحكام المتفرقة، والملاحظات الكثيرة، إلى أن جاء ابن أبي إسحاق الحضرميّ الذي صاغ هذه الأحكام والقواعد صياغة علمية تقوم على اتخاذ القواعد، وما يطوي فيها من عللٍ وأقيسة[٢].

بعد ذلك خطا النحو خطوات عديدة على طريق تطوره، فأصبح للقضية الواحدة آراء عدة وأخذ العلماء يعتدُّون بآرائهم، ويتمسكون بها، وبذلك أصبح هناك مسائل في النَّحو غير متفق عليها، وبدأت الآراء تظهر، والمسائل تتفرع، وتتجه إلى اتجاهات كثيرة، فهذا عبد الله ابن أبي إسحاق يقرأ: ﴿ يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ [٣] بالنصب.

---

[١] انظر: ص ٢٨ من الدراسة.

[٢] انظر: المدارس النَّحوية:١٧–١٨.

[٣] سورة الأنعام: ٢٧/٦.

وقرأ: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي ﴾ [1] بالنصب أيضًا مخالفًا جمهور القرَّاء في ذلك[2].

وغير ذلك من الأمثلة التي تبيِّن أنَّه في هذه المرحلة بدأت الآراء تتفرع وتظهر، لذلك كان لا بُدَّ من الاحتجاج والاستدلال لهذه الآراء

أصبح النُّحاة بعد ذلك يُعللون ويستشهدون على ما يقولون به، ويستدلُّون لما يأتي مخالفًا لآرائهم، ومثال ذلك ما ذكره سيبويه في كتابه عن عبد الله بن أبي إسحاق أنَّه أجاز نصب لفظة (المراء) في قول الشاعر:

فَإيَّاكَ إيَّاك المِرَاءَ فإنَّه إلى الشَّرِ دعَّاءٌ وللشَّرِّ جالبُ[3]

ثم يُعلِّل سيبويه لصحة ما ذهب إليه بقوله: كأنَّه قال: إيَّاك ثم أضمر بعد إيَّاك فعلًا آخر فقال: اتق المراء[4].

وبذلك يكون النحو قد مرَّ في هذه الفترة بأطوار عدة، حيث بدأ بطور الوضع والتكوين ثم النشأة والنمو ثم النضج والكمال، وصاحب ذلك ظهور مؤلفات كثيرة في النحو منها: الجمل في النحو للفراهيدي، والكتاب لسيبويه، والأصول لابن السَّراج، والإيضاح في النحو للزجاج،...

في هذه الحقبة السابقة لم تجد من العلماء من يذكر آراء العلماء في المسائل المتعددة، ثم يعقِّب عليها، بل كان أغلب العلماء يذكر آراء المدرسة التي يتبع لها، سواءً المدرسة البصرية أم الكوفية، إلى أن ظهر الطور الأخير من أطوار النحو؛ وهو طور الترجيح والذي قام به علماء المدارس: البغدادية والأندلسية والمصرية والشامية.

---

[1] سورة النور: ٢/٢٤.

[2] انظر: طبقات الزبيدي: ٢٧.

[3] البيت لذي الرمَّة في: ديوانه: ٣١٢.

[4] انظر: الكتاب، سيبويه: ١٤١/١.

٢. التَّوسُّع في الإعراب في كتب إعراب القرآن

تميَّزت كتب إعراب القرآن الكريم، وكتب القراءات بتفصيلها وذكرها لوجوه الإعراب التي ذكرها النُّحاة، والتي استفادت منها كتب النَّحو المتأخرة، بأن أمدتها بفيضٍ من وجوه الإعراب فالتوسع في ذكر وجوه الإعراب سبقت به كتب إعراب القرآن كتب النحو القديمة، إلى أن جاء ابن الشَّجريِّ فكان كتابه الأمالي أول كتاب في كتب النَّحو الذي يذخر بوجوه الإعراب الكثيرة، ولذلك كان بحثي حول هذا الكتاب.

فكتب إعراب القرآن كان لها فضل السَّبق في تفصيل وذكر الكثير من الوجوه الإعرابية للآية الواحدة، وفي مقدمة هذه الكتب: معاني القرآن للأخفش، ومعاني القرآن للفرَّاء، وإعراب القرآن للزجَّاج، وإعراب القرآن للنَّحاس، ومشكل إعراب القرآن لمكي ابن أبي طالب، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن لابن خالويه، وغير ذلك من الكتب الكثيرة التي تزخر بأوجه الإعراب المختلفة.

وإذا أردت أن تبحر في كتاب معاني القرآن للفرَّاء، فهو كثيرًا ما يذكر: (قوله تعالى:...ووجوه الإعراب فيها) أمَا داخل الكتاب فيوجد نموذجًا يؤكد ما ذهبت إليه، فمثلًا: يقول في إعرابه لقوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ﴾[١] أنَّ (هدى) رُفع من وجهين، ونصب من وجهين، فإذا أردت أن يكون (الكتاب) نعتًا كان (هدى) في موضع رفع لأنَّه خبر... وفي وجه ثالث من الرفع ... فأما النَّصب في أحد الوجهين: بأن تجعل (الكتاب) خبرًا لذلك، فتنصب (هدى)...[٢].

---

[١] سورة البقرة: ٢/٢.

[٢] انظر: معاني القرآن، الفراء: ١٢/١.

٣. التَّوسع في الإعراب عند ابن الشَّجري.

إنَّ من يقرأ كتاب أمالي ابن الشَّجَريِّ يجده مختلفًا عن سابقيه من كتب النَحو والإعراب وما ذلك إلا لما يحتوي في بطنه من كمٍّ هائل من الوجوه الإعرابية المتعددة، والآراء النَّحوية الجمَّة في آيات القرآن، وفي شواهد الشعر العربيّ والأمثال، حيث تجده في المجلس الواحد من مجالسه يخرج الكثير من الآيات والأشعار، ذاكرًا آراء من قبله من العلماء، مرجِّحًا أحدها على الآخر ومخطئا لآخر، مع إبدائه لرأيه في كثير من المسائل، والتي ستُذكر في الفصلين الثالث والرابع من هذه الدراسة بشيء من التفصيل.

لم تكن مجالس ابن الشَّجريِّ مجرد إملاء منه على تلامذته فقط، بل كان يُسأل ويجيب وكثيرًا ما كان يقول في مجالسه: "سألني فلان يذكر اسمه"، فكان يعلم تلاميذه ومريديه، ويجيب على أسألتهم، وهو بذلك يجسِد لظهور النحو التعليمي، وبذاك يعدُّ ابن الشَّجَرِي البداية الحقيقية للنَحو التعليمي ، ومثالًا على ذلك ما ذكره في مجلسه الرابع والسبعين؛ أنَه سُئل عن إعراب كلمة (فضلًا) في قول الشاعر:

وَوحْشِـيَّةٍ لسْـنَا نَـرى مَـنْ يَصـدُّها عن الفَتْكِ فَضْلًا أو نرى مَنْ يصيْدُها[١]

فأجاب بأنَّ انتصابه على المصدر فقال[٢]: "التقدير فَضل انتفاء أن نرى إنسانًا يصدها عن الفتك بنا فضلًا عن رؤيتنا إنسانًا يصدها لنا، ففضل ها هنا مصدر، فضل من الشيء كذا إذا بقيت منه بقيَّة كقولك: أنفقت أكثر دراهمك والذي فضل منها ثلاثة، وكقولك لإنسان خلص من أمر عظيم ولقي منه بعض الضرر: معك فضل كثيرة، وكذلك وجود إنسان يصد هذه الوحشية، وانتقاء من يكفها عن الفتك بينها فضل كبير، فإذا كان من يكفُّها عن الفتك معدوماً، فكيف يكون من يقدر على صيدِها موجودًا".

وبالرجوع إلى ما أسلف الباحث سابقًا أنَ ابن الشَّجريّ كان سهلًا في طرحه للمسائل، فقد كانت مجالسه عبارة عن حلقة من الإعراب؛ فهو يذكر آراء من سبقوه من العلماء في المسألة الواحدة ويفنِّد ويحلِّل، ويميل إلى بعض الآراء على حساب البعض، ويبتكر آراء تخصه عن غيره من العلماء، والتي وافقه فيها العلماء اللاحقون له من جهابذة اللغة، وهذا نموذج من مجلسه الثاني والثلاثين والذي يذكر في جزءٍ منه إعراب قوله تعالى: ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ

---

[١] لم أعثر على نسبته.

[٢] أمالي ابن الشجري: ٦٧/٣.

مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾[1] حيث قال: "الهاء في (كرهتموه) عائدة على الأكل، وفي الكلام اختصار شديد والتقدير فيما أراه: أنَّ الجملة التي هي(كرهتموه) خبر لمبتدأ مقدَّر، وبعدها تقدير كلامين حذفا للدلالة عليهما كأنها قيل: فأكل لحم أخيكم الميت كرهتموه والغيبة مثله فاكرهوها، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره معطوفة على الجواب الذي يقتضيه الاستفهام... وذكر الزَّجاج وأبو علي تفسير قوله (فكرهتموه) تفسيرًا تضمَّن المعنى دون حقيقة الإعراب، قال الزجاج في تقدير المحذوف فكما تكرهون أكل لحمة الميتة كذلك تجنبوا كره بالسؤال، وقال أبو علي..."[2].

في هذه المسألة السابقة إضافة إلى ما ذكر ابن الشَّجريِّ من آراء ووجوه للإعراب، وخطَّأ علماء وأبدى برأيه، نراه قد لفت أنظار النُّحاة والمتعلمين إلى قضية الإعراب والمعنى، حيث إنَّه ذكر أن لا بدَّ من إعطاء الكلام حقَّه من الإعراب والمعنى.

وخلاصة ما سبق ذكره: أنَّ كتاب أمالي ابن الشَّجريِّ هو من أوائل كتب النَّحو التي زخرت بظاهرة الإعراب؛ لما فيه من الحشد الهائل من الوجوه الإعرابية والآراء المتعددة، في المسائل المختلفة، وهو يعدُّ أيضًا البداية الحقيقية لظهور النَّحو التعليمي التطبيقي، وبذلك يكون هذا الكتاب أحد أعمدة النَّحو العربي العريقة.

---

[1] سورة الحجرات: ١٢/٤٩.

[2] أمالي ابن الشّجري: ٢٣١/١-٢٣٢.

الفصل الثالث

إعْرابات ابنِ الشَّجَريّ

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: ما أعْرَبَهُ عَلى وَجْهٍ واحِد.

المبحث الثاني: ما أعْرَبَهُ عَلىٰ أَكْثرِ مِن وَجْه.

المبحث الثالث: الإعرابات التي انفرد فيها.

مدخل:

لقد ذكر الباحث في أسباب اختياره للدراسة الحشد الهائل من الوجوه الإعرابية في آيات القرآن الكريم، وشواهد الشعر العربي القديم والمحدث.

فابن الشَّجريّ أكثر من الإعراب في كتاب الأمالي، مفردًا له كثيرًا من مجالسها ومُستطردًا في ذكر المئات من الوجوه الإعرابية، من خلال ما يتعرض له من مسائل العربية المختلفة التي يُسأل عنها، ويُستفتى فيها، فقد كان بمثابة المُعلِّم المتميز كما ذُكر في المبحث السابق.

وخير دليل على ذلك؛ المجلس الواحد والثلاثون من الأمالي، والذي خصَّصه ابن الشَّجريِّ للإعراب، فقد ذكر فيه أربعة وثلاثين مسألة إعرابية، في خمسين صفحة، وفي المجلس من الشواهد ما يزيد عن سبعين شاهدًا من القرآن والشعر وغير ذلك، وفيه من الفوائد الجمَّة وأصول النَّحو وفروعه، وهذا هو حال أغلب المجالس في الأمالي.

لذلك لم يكن بالإمكان الحديث عن كلِّ إعرابات ابن الشَّجريَّ؛ لأنَّ ذلك يحتاج إلى مجلدات، وصفحات كثيرة، فكان لا بُدَّ من اقتباس جزء من هذه الإعرابات، وقد قسمت هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث: المبحث الأول ذكرت فيه ما أعربه ابن الشَّجريِّ على وجهٍ واحد، والمقصود به ما له وجوه مشهورة أخرى، فهذه فاعل، وذلك تمييز، وغيره مبتدأ، وهلمَّ جرًّا، أمَّا المبحث الثاني فكان لما أعربه ابن الشَّجريَّ على وجهين فأكثر، وهو كثير في الأمالي لذلك ذكرتُ بعضًا منه في المبحث الثالث، مع العلم أنَّني لم أقتبس من المجالس التي خصَّصها ابن الشَّجريَّ للحذوف، فهي تحتاج إلى دراسة مستقلة، ثمَّ ذكرت بعد ذلك الوجوه التي استقلَّ بها ابن الشَّجريِّ عن غيره من النُّحاة.

وللتنويه أنَّ الذي تم اختياره من مسائل الإعراب كان بالتنوع مشمولًا بين المجالس، والتنوُّع في الإعرابات، فلم آخذ من المجلس أكثر من مسألتين إعرابيتين لترك المجال لغيره من المجالس كذلك استثنيت المسائل المتشابهة في الإعراب، وكان منهج الباحث في هذا الفصل باستخراج المسائل الإعرابية، ومقارنة إعرابات ابن الشَّجريِّ بمن سبقه من النُّحاة، وكذلك من جاء بعده من النُّحاة، ثمَّ إبداء رأيي ما استطعت إلى ذلك سبيلًا، وهذه هي المباحث بالتفصيل:

المبحث الأول: ما أعربه على وجه واحد

١. أعرب ابن الشَّجري كلمة (قيامًا) حالًا من مضاف إليه، في قول المسيَّب بن عامر:

كسيفِ الفِرِنْد العَضْبِ أُخْلِصَ صقْلُهُ تُراوِحُــه أيــدي الرِّجــالِ قِيامــا[١]

فقال[٢]: " نصب (قيامًا) على الحال من الرجال، والحال من المضاف إليه قليلة، فمن ذلك قول الجعديّ يصف فرسًا:

كــــأنَّ حَوَامِيَــــهُ مُــــدْبِرًا خُضِــبْنَ وإن كــان لــم يُخْضَــبِ[٣]

نصب(مدبرًا) على الحال من الهاء في (حواميه)".

في البيت السابق أعرب ابن الشَّجري كلمة(قيامًا) حالًا من مضاف إليه، وذكر أنَّ الحال من المضاف إليه قليلة، وعلَّة قلة مجيء الحال من المضاف إليه؛ أنَّ العامل في الحال ينبغي أن يكون هو العامل في ذي الحال، وقد اختلف النُّحاة في مجيء الحال من المضاف إليه، وذكروا أنَّ حق صاحب الحال ألَّا يكون مجرورًا بالإضافة، كما لا يكون صاحب الجرّ؛ لأنَّ المضاف إليه مكمل للمضاف، وواقع منه موقع التنوين[٤].

وللنُّحاة ثلاثة آراء في مجيء الحال من المضاف إليه:

أ- يجوز أن يأتي الحال من المضاف إليه على الإطلاق، بدون شروط؛ لأنَّ العامل في الحال لا يجب أن يكون العامل في صاحبها، وقال بهذا الرأي سيبويه، وصاحب البسيط والفارسي[٥].

ب- يمنع أن يأتي الحال من المضاف إليه، لكن ليس على الإطلاق، وحجتهم؛ أنَّ العامل في الحال هو العامل في صاحبها، لذلك لا يجوز أن يأتي الحال من المضاف إليه؛ لأنَّها مفعولٌ

---

[١] البيت منسوب إلى المسيَّب في: خزانة الأدب١٦٣/٣.

[٢] المجلس الثالث: ٢٤/١.

[٣] البيت للنابغة الجعدي في ديوانه: ٢٠، والخزانة: ١٦١/٣.

[٤] انظر: شرح الكافية الشافية، ابن مالك: ٥٧/٢.

[٥] انظر: نتائج الفكر، السهيلي: ٢٤٥، وشرح ابن عقيل: ٢٦٧/٢، وهمع الهوامع، السيوطي: ٢٣٥/٢.

فيها، فهي كالظرف، والمفعول، فلا بُدَّ لها من عامل يعمل فيها، ولا يجوز أن يعمل فيها معنى الإضافة؛ لأنَّه أضعف من لام الإضافة، ولام الإضافة لا يعمل معناه في ظرف ولا حال، فمعناها إذا لم يلفظ بها أضعف وأجدر ألَّا يعمل[١]، وقال بهذا الرأي جمهور النُّحاة والأخفش، والسُّهيلي، وابن مالك، وابن هشام[٢]، لكنَّهم أجازوا مجيء الحال من المضاف إليه إذا تحققت فيه أحد أمور ثلاثة: **الأول:** أن يكون المضاف عاملا في المضاف إليه؛ بسبب شبهه للفعل لكونه مصدرا، أو اسم فاعل، كقوله تعالى: ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾[٣] لأن ما في المضاف من معنى الفعل، واقع على المضاف إليه، وعامل فيها هو حال منه[٤]. **الثاني:** أن يكون المضاف بعضًا من المضاف إليه، كقوله تعالى: ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا ﴾[٥]، فـ(إخوانا) حال من الضمير المضاف إليه(صدور)، والصدور جزء من المضاف إليه. **الثالث:** أن يكون كبعض المضاف، كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ﴾[٦] لأنَّ البعض يجري عليه حكم الكل، فيعمل في الحال ما يعمل في البعض، من حيث أجروا البعض مجرى الكل[٧].

ت- منع أن يأتي الحال من المضاف إليه مطلقًا، وإليه ذهب أبو حيَّان، فهو يرى أنَّه لا يجوز أن يأتي الحال من المضاف إليه؛ لأنَّ العامل في الحال هو العامل في صاحبها، وعامل المضاف إليه اللام، أو الإضافة، وكلاهما لا يصلح أن يعمل في الحال مطلقًا[٨].

والنفس أميل إلى الرأي الثاني؛ وهو رأي جمهور النُّحاة، الذي لا يجوِّز مجيء الحال من المضاف إليه إلا بشروط، وهذا الرأي مقنع؛ لما فيه من الأدلة التي قدمها أصحابه، والله أعلم.

---

[١] انظر: نتائج الفكر: ٢٤٥.

[٢] انظر: نتائج الفكر: ٣٠٧، وشرح الكافية: ٧٢/٢، وارتشاف الضرب: ١٥٨٠/٣، وأوضح المسالك، ابن هشام: ٢٧٠/٢، وشرح ابن عقيل: ٢٦٧/٢، وهمع الهوامع: ٢٣٥/٢.

[٣] يونس: ٤/١٠.

[٤] شرح ابن عقيل: ٧٢/٢، وشرح الأشموني: ٢١/٢.

[٥] الحجر: ٤٧/١٥.

[٦] النحل: ١٢٣/١٦.

[٧] انظر: نتائج الفكر: ٣٠٨، وشرح الكافية: ٧٢/٢، وهمع الهوامع: ٢٣٥/٢.

[٨] انظر: ارتشاف الضرب: ١٥٨٠/٣، وهمع الهوامع: ٢٣٥/٢.

٢. سأل أبو الحسن عليّ بن عبد الرحمن المغربي ابنَ الشَّجريّ عن معنى وإعراب قول الشاعر:

أنَّـــى تُـــرَدُّ لِـــيَ الحُمُـــولُ أراهُـــمُ مـــا أقْـــرَبَ المَلْسُـــوعَ مِنـــه الـــداءُ[١]

فأجاب إنَّ الداء مبتدأ قُدِّم خبره عليه، وإن كان الخبر جملة؛ لأنَّ البصريين مجمعون على جواز تقديم الجملة على المخبر بها عنه، كقولك: مررت به المسكين، والتقدير عنده: الداء ما أقرب الملسوع منه، وجاز الإخبار بجملة التعجب، لأنَّ التعجب ضربٌ من الخبر، حيث يدخله التصديق والتكذيب[٢].

اختلف النُّحاة في جواز تقديم الخبر على مفرده؛ فذهب الكوفيون إلى أنَّه لا يجوز تقديم الخبر على مبتدئه، مفردًا كان أم جملة، وحجتهم في ذلك أنَّ التقدم يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره، فإذا قلت: قائمٌ زيدٌ كان في (قائم) ضمير (زيد)، فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره ولا خلاف أنَّ رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره، فوجب أن لا يجوز تقديمه عليه، أمَّا البصريون فاحتجوا بجواز تقديم الخبر على المبتدأ بالسَّماع والقياس؛ فأما السَّماع فمثل قول الشاعر:

بَنونَـــا بَنُـــو أبنَائِنَـــا وَبَنَاتُنَـــا بَنُـــوهُنَّ أبْنَـــاءُ الرِّجَـــالِ الأباعِـــدِ[٣]

وتقديره: بنو أبنائنا بنونا.

أمَّا في القياس فمن وجهين: أحدهما: أنَّ الخبر يشبه الفعل، والفعل يتقدم ويتأخر، والثاني أنَّ الخبر يشبه المفعول؛ لأنه قد يصير مفعولًا في قولك ظننت زيدًا قائمًا، والمفعول يجوز تقديمه([٤])

وقد دحض ابن الأنباري حجَّة الكوفيين بقوله[٥]: "هذا فاسد؛ وذلك لأنَّ الخبر وإن كان متقدمًا في اللفظ إلَّا إنَّه متأخر في التقدير، وإذا كان متقدمًا لفظًا، متأخرًا تقديرًا، فلا اعتبار بهذا

---

[١] البيت من غير نسبة في: اللسان: ١١/١٨٠(حمل).

[٢] انظر: المجلس الرابع: ١/٣٧.

[٣] البيت للفرزدق في: الخزانة: ١/٢١٣، وبغير نسبة في: همع الهوامع: ١/١٠٢.

[٤] انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري: ٦٢-٣٠، واللباب في علل البناء والإعراب، العكبري: ١/١٤٢، وشرح الأشموني: ١/١٠٠.

[٥] الإنصاف في مسائل الخلاف: ٦٤.

التقديم في منع الإضمار؛ ولهذا جاز بالإجماع (ضربَ غلامه زيدٌ) إذا جعلت زيدًا فاعلًا، وغلامه مفعولًا؛ لأنَّ (غلامه) وإن كان متقدمًا عليه في اللفظ، إلَّا أنَّه في تقدير التأخير".

وذكر النُّحاة حالات يتقدم فيها المبتدأ على خبره وجوبًا، وحالات يتقدم الخبر على المبتدأ وجوبًا وجوازًا، ولكن ليس هناك مجالٌ لذكر هذه الحالات في هذه الدراسة[١].

ومما سبق يتضح أنَّ إعراب ابن الشَّجري لهذه المسألة، يتفق مع ما يراه النُّحاة؛ من جواز تقديم الخبر الجملة، على المخبر عنه، والله أعلم.

٣. سُئل ابن الشَّجريّ عن قول الشاعر:

غَيْـــرُ مأسُـــوفٍ علـــى زَمَـــنٍ يَنْقَضِـــي بـــالهَمِّ والحَـــزَنِ[٢]

فقال[٣]: "(غير) رفع بالابتداء، ولمَّا أضيفت إلى اسم المفعول، وهو مسند إلى الجار والمجرور، استغنى المبتدأ عن خبر، كما استغنى (قائم ومضروب) في قولك: أقائم أخواك؟ وما مضروب غلاماك، عن خبر، من حيث سدَّ الاسم المرفوع بهما مسدَّ الخبر...".

المبتدأ في اللغة على قسمين: مبتدأ له خبر، نحو: زيدٌ عاذرٌ من اعتذر، ومبتدأ له فاعل سدَّ مسدَّ الخبر؛ وهو كل وصف اعتمد على استفهام، أو نهي، والمقصود بالوصف؛ هو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل، ومثال ذلك: أقائم الزيدان، وما قائم الزيدان فالزيدان فاعلٌ سدَّ مسدَّ الخبر، والاستفهام يكون بالاسم والفعل، كما يكون بالحرف، كقولك: كيف جالس العمران، وغير قائم الزيدان، بجامع المعنى المشترك بينهما، وهو المعنى.

والوصف بعد (غير) يجرّ بالإضافة، وفاعله مغنٍ عن خبر المبتدأ، وهو غير، ومثال على ذلك بيت أبي نواس السابق[٤].

---

[١] للاطلاع على هذه المسألة بالتفصيل انظر: أوضح المسالك: ٢٠٩/١، وشرح الأشموني: ١٠٠/١، وجامع الدروس العربية، الغلاييني: ٢٦٧/٢.

[٢] البيت لأبي نواس في: شرح ابن عقيل: ١٩١/١، ومغني اللبيب، ابن هشام: ٢/، ولم أعثر عليه في ديوانه٤٦٨.

[٣] المجلس الخامس: ٤٧/١.

[٤] انظر: شرح ابن عقيل: ١٨٩/١-١٩٠.

وقد ذُكرت هذه المسألة كثيرًا، في كتب النُّحاة المتقدمين والمتأخرين، وأُعربت (غير) على ثلاثة أوجه[١]:

أ- (غير) مبتدأ لا خبر له على الحقيقة، وقوله(مأسوف) اسم مفعول من الأسف مضاف إليه متعلق به الجار والمجرور(على زمن) على أنَّه نائب فاعل له، سدّ مسدَّ الخبر، وجملة(تنقضي) صفة للزمن، و(بالهمّ) حال من ضمير(تنقضي) وهذ الوجه الذي ذكره ابن الشَّجري، ونسبه إليه ابن هشام في مغنيه، والبغدادي في خزانته، وملك النُّحاة.

ب- (غير) خبر مقدم، فأصل الكلام: زمنٌ ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف عليه، ثمَّ قُدمت(غير) وما بعدها، ثم حذف زمن دون صفته، فعاد الضمير المجرور بـ(على) على غير مذكور، فأتى بالاسم الظاهر مكانه، وحذف الموصوف بدون شرطه المعروف ضرورة[٢] ونُسب هذا الوجه لابن جني، حكاية عن ابنه غالي حين قال: سألت أبي –رضي الله عنه– عن إعراب بيتٍ مرَّ بي وهو قول الشاعر:

غَيْـــرُ مأسُـــوفٍ علـــى زَمَـــنٍ يَنْقَضِـــي بـــالهَمِّ والحَـــزَنِ

فأجاب: أنَّ المقصود ذمّ الزمان الذي هذه حاله، فكانّه قال: زمانٌ ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف عليه، فـ(زمان) مبتدأ، وما بعده صفة له، و(غير) خبر للزمان، ثم حذف المبتدأ مع صفته، وجعلت إظهار الهاء مؤذنً بالحذف؛ لأنك إنَّما جئت بالهاء لما تقدمها ذكر ما ترجع إليه، فصار اللفظ بعد الحذف والإظهار: غير مأسوف على زمنٍ ينقضي بالهم والحزن[٣] وقال بهذا الوجه أيضًا ابن الحاجب[٤].

ت- (غير) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: (أنا) و(مأسوف) مصدر جاء على مفعول، كالمعسور والمسبور، والمعنى: أنا غير أسفٍ على زمن هذه صفته، ونُسب هذا الوجه لابن الخشاب[٥] ولقى هذا الوجه رفضًا قطعيًا من النحاة؛ بوصفه بالمجهد والمتكلف، وغير المقبول[٦]، وقال

---

[١] انظر: شرح الكافية، الرضي: ٨٧/١، وشرح التسهيل، ابن مالك: ٢٧٥/١، وارتشاف الضرب: ١٠٨٤/٣، ومغني اللبيب: ٤٦٦/٢-٤٧٢، وشرح ابن عقيل: ١٨٠/١-١٨١، وشرح الأشموني: ٨٩/١.

[٢] انظر: مغني اللبيب: ٤٦٧/٢، وخزانة الادب: ٣٤٦/١.

[٣] انظر: الأشباه والنظائر: ٢٨٩/٥.

[٤] انظر: أمالي ابن الحاجب: ٦٣٧/٢-٦٣٨.

[٥] انظر: مغني اللبيب: ٤٠/٢، وشرح ابن عقيل: ١٨٠/١، وهمع الهوامع: ٣٠٨/١.

[٦] انظر: شرح ابن عقيل: ١٨١/١، وارتشاف الضرب: ١٠٨٣/٣.

الدماميني بعد إيراده لهذا الوجه[1]:"... وإن لم يثبت عن العرب استعمال المأسوف مصدرًا فهذا الإعراب غير مقبول البتة، والله أعلم".

فهذه الأوجه التي ذكرها النُّحاة، في إعراب (غير) في بيت أبي نواس، وأولى هذه الوجوه هو الوجه الأول الذي ذكره ابن الشَّجري، وهو ما عليه جمهور النُّحاة باعتبار(غير) مبتدأ و(مأسوف) اسم مفعول من الاسف، (على زمن) الجار والمجرور، نائب فاعل لاسم المفعول العامل، سدّ مسدَّ الخبر، وهذا يقوي إعراب ابن الشَّجري لهذا البيت على هذا الوجه.

٤. ذكر ابن الشَّجريّ بيتًا للمتنبي، لم يتعرض له أحد من شرَّاح شعره- حسب رأيه- وهو:

وتَــراه أَصْــغَرَ مــا تَــراه ناطِقًــا ويكــونُ أكــذبَ مــا يكــونُ ويُقْسِــمُ[2]

ثمَّ تساءل عن سبب نصب: (أصغر وأكذب) ، وعن معنى الواو في(ويقسم) هل هي عاطفة أم حالية، وأجاب على تساؤله بقوله[3]: "الجواب: إنَّ كلَّ واحد من الفعلين المأخوذين من الرؤية، قد تعدَّى إلى مفعول واحد؛ وهو الهاء؛ لأنَّ (أصغر) منصوب على المصدر، و(ناطقًا) منصوب على الحال، وإذا كان لم يتعد إلَّا إلى مفعول واحد ثبت أنَّه من الرؤية التي هي الإبصار دون الرؤية التي هي العلم، وإنَّما قلنا(أصغر) منصوب على المصدر؛ لأنَّه مضاف إلى (ما) وهي مصدرية...وكذلك (أكذب) حكمه حكم (أصغر)...والواو في قوله (ويقسم) واو الحال، فالجملة بعده حال، عمل فيها(يكون) الأول، وهي جملة ابتداء، والمبتدأ محذوف، والتقدير: وهو يقسم".

يستمر ابن الشَّجريّ في أسلوبه التعليمي؛ فتراه يقول: سألني فلان، وسُئلتُ، و...، وهنا يتعرض لبيت المتنبي الذي لم يتعرض له أحد من مفسري شعره، وهذا يدلّ على عظمة ابن الشَّجري وتبحره في شتَّى العلوم، فقد طرح تساؤلين في هذا البيت وأجاب عنهما، وذكر أنَّ إعراب (أكبر وأصغر) النَّصب على المصدر، ولم ينصبهما على المفعولية؛ لأنَّه عدَّ (رأى) هنا بصرية وليست قلبية.

وقد فرَّق النُّحاة بين (رأى) القلبية، والبصرية، فـ(رأى) البصرية التي تكون بالعين، تتعدى إلى مفعولٍ واحد، كقولك :رأيت الشمس ساطعة، فالشمس: مفعول به، وساطعة حال، أمَّا (رأى)

---

[1] شرح الدماميني: ٢/٧٩.

(٢) البيت في: ديوانه: ٤/١٢٩.

(٣) المجلس السادس: ١/٥٢-٥٣.

الظَّنية أو القلبية، فإنَّها تتعدى لمفعولين كقولك: رأيت الحق ظاهرًا؛ فالحق: مفعول به أول، وظاهرًا مفعول به ثانٍ[١].

٥. **أعرب ابن الشَّجريّ قول الشاعر:**

فغَـدتْ كِـلا الفَـرْجَيْنِ تحسَـبُ أنَّـه مَـولَى المخَافـةِ خلْفُهـا وأَمامُهـا[٢]

فأعرب(كلا) بالرفع بالابتداء، والجملة من تحسب وفاعله ومفعوله خبر المبتدأ، وموضع المبتدأ مع الجملة التي هي خبره نصب بأنها خبر(غدت) لمن جعلها بمنزلة أصبح وأضحى، وفي موضع نصب على الحال لمن جعلها تامة، ثم أعرب (خلفها) بدلًا مرفوعًا من(كلا)، وضعَّف إعراب بعض النحويين(خلفها) بدلًا من (مولى المخافة) وعلَّل ذلك لأن البدل يقدَّر إيقاعه في مكان المبدل منه وقد صرَّح ابن الشَّجري؛ بأنَّ هذا البيت شاهدًا على اتساع الظروف بإجرائها مجرى الأسماء[٣].

وإعراب ابن الشَّجريّ لهذا البيت سهلٌ، وبعيدٌ عن التكلف والتقديرات، وقد ذكر أنَّ هذا البيت شاهد على إجراء الظروف مجرى الأسماء، وهذا البيت استشهد به النُّحاة على الاتِّساع في (خلفها وأمامها) برفعهما، فكل ظرف متمكن فالإخبار عنه جائز، فمثلًا إذا قال قائل: زيد خلْفَك أخبِرْ عن (خلف) قلت: الذي زيد فيه خلفُك، فترفعه ؛لأنَّه اسم، فهم يجرون الظروف مجرى الأسماء[٤].

واختلف النُّحاة في رفع (خلفها) على أربعة وجوه:

---

[١] انظر: أوضح المسالك: ٤٥/٢، وشرح ابن عقيل: ٦٧/٢، وشرح التصريح على التوضيح، الجرجاوي: ٣٩٠/١.

[٢] البيت للبيد في: ديوانه:١٢٩/٤، والمقتضب، المبرد: ١٠٢/٣.

[٣] انظر: المجلس السابع عشر: ١٦٦/١-١٦٧.

[٤] انظر: الجمل في النحو، للفراهيدي:٧٢/١، والكتاب: ٤٠٧/١، والمقتضب: ١٠٢/٣، والإيضاح، الفارسي: ٢١٠، وشرح المفصل، ابن يعيش: ٤٤/٢، وهمع الهوامع: ١٢٥/٢.

أ- أن يكون(خلفها) خبرً لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو خلفها، قال بهذا الوجه ابن الشَّجريّ والقيسيّ[١].

ب- أن يكون(خلفها) بدلًا من(كلا)، وموضع(كلا) رفع بالابتداء، وهذا رأي الخليل، والسيرافي والجرجاني، وابن هشام، وابن الشَّجري، والقيسيّ[٢].

ت- أن يكون(خلفها) خبرًا لـ(مولى)، فتكون الهاء في(إنَّه) ضمير الشأن والقصة، والجملة خبر(إنَّ) وقال بهذا الوجه: النحاس، وابن برِّي[٣].

ث- أن يكون(خلفها) بدلًا من (مولى)، وهذا رأي الفارسي، وابن يعيش، والنَّحاس[٤]، وهذا الوجه اعترض عليه ابن الشَّجريّ، بأنّ جعل المبدل منه (مولى) يؤدي إلى فساد في المعنى، وعلَّة الفساد؛ أنَّ البدل يقدَّر إيقاعه مكان المبدل منه، فيصير التقدير: فغدت كلا الفرجين تحسب أنَّه خلفها، وأمامها، وهذا التقدير لا فائدة منه؛ لأنَّ الفرجين هما خلفها، وأمامها فليس في إيقاع الحسبان على ذلك فائدة، وقال بهذا الاعتراض أيضًا ابن برَّيّ[٥].

---

[١] انظر: إيضاح شواهد الإيضاح، القيسي: ٢٣٤/١.

[٢] انظر: العين، الفراهيدي: ٤٢٩/٨، وشرح الكتاب، السيرافي: ١٣٤/٢، وشرح شذور الذهب: ١٥٦ن وإيضاح شواهد الإيضاح: ٢٣٤/١.

[٣] انظر: شرح شواهد الإيضاح: ١٧٢.

[٤] انظر: الإيضاح في شواهد الإيضاح: ٢٣٤/١، وشرح المفصل: ٤٤/٢.

[٥] انظر: شرح شواهد الإيضاح، ابن برِّي: ١٧٢.

٦. أعرب ابن الشَّجريّ قول الشاعر:

فَليـــتَ كَفافًـــا كـــان خيـــرُك كُلُّـــهُ وشَرُّك عنِّي ما ارْتَوَى الماءَ مُرْتَوِي[١]

فقال[٢]: "إنَّ اسم ليت ضميرٌ محذوف، وحذف هذا النحو مما تجوزه الضرورة، فإن شئت قدّرته ضمير الشأن والحديث، وإن شئت قدّرته ضمير المخاطب. وكفافًا: معناه كافًّا، وهو خبر كان، (وخيرك) اسمها، وكله توكيد، والجملة التي هي كان واسمها وخبرها خبر اسم ليت... وأمَّا قوله (وشرك) فقد رُوي مرفوعًا ومنصوبًا؛ فمن رفعه فبالعطف على اسم كان، و(مرتوي) في رأي أبي عليّ خبرها. وكان حقُّ (مرتوي) أن ينتصب، لأنّه معطوف على كفافًا...ومن روى (شرك) بالنصب حمله على ليت، وليس المراد بالحمل على ليت أنَّه منصوب بالعطف على منصوب ليت... ولكنك تحمله على ليت أخرى تقدرها...".

وإعراب هذا البيت هو بمثابة حلقة عمل، قادها ابن الشجري، يبسط إعراباته، ويذكر الاحتمالات الأخرى لهذه الإعرابات، فهو يطرح كل ما يجول في خاطر طالب العلم من أسئلة فتراه يعرب الكلمة، ثم يعقب بقوله: فإن قيل... فأقول، وبهذه الطريق يعرض كل ما تحتمله الكلمة من إعرابات، وتساؤلات، وهذا كله لم يكن لولا براعة هذا العالم، ومقدرته اللغوية والنَّحوية الكبيرة.

وبالرجوع إلى محاور ما أعربه ابن الشَّجري في البيت السابق، فقد تعرَّض النُّحاة لهذا البيت فقد أعربه العكبري على ثلاثة أوجه فقال: **أحدها:** أنَّ ضمير الشأن محذوف وهو اسم (ليت) وخبرها الجملة التي بعدها، و(كفافا) خبر (كان)، (خيرك) اسمها، ولم يثن الخبر؛ لأنه كالمصدر وهذا ما رجَّحه ابن الشَّجري، وابن الأنباري، وابن هشام، **والثاني:** أنَّ (كفافا) اسم (ليت)، وكان وما عملت فيه خبرها، وخبر (كان) محذوف، وهذا الرأي ذكره الرّضيّ، وضعَّفه ابن الشَّجري، **والثالث** أنَّ (كان) زائدة، ويروى (شرك) بالنَّصب على أنه معطوف على اسم (ليت)[٣].

أمَّا (وشرك) فذكر ابن الشَّجري أنَّها إذا رفعت فهي بالعطف على اسم كان؛ وهو (خيرك) ومن نصبه فقد حمله على ليت المحذوفة؛ لأنَّه لم يجز أن يعطف على اسم ليت المذكورة لأنَّ ضمير الشأن محذوف، وأعرب الرَّضي هذه الكلمة كما أعربها ابن الشَّجريّ[٤].

---

[١] البيت ليزيد بن الحكم الثقفيّ في: الإيضاح، الفارسي: ١٢٣، والخزانة: ٤٧٢/١٠.

[٢] المجلس الثامن والعشرون: ٢٨٠/١-٢٨٥.

[٣] انظر: الإنصاف: ١٧٥، واللباب: ٢١٩/١، وشرح الرضي على الكافية: ٣٧٩/٤.

[٤] انظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٨٠/٤.

٧.ذكر ابن الشَّجريّ إعراب بيت الأخطل:

كانـــــتْ منـــــازِلَ أُلَّافٍ عَهِـــــدْتُهُمُ إذ نحـن إذ ذاك دُونَ النَّـاسِ إخوانـا[١]

فقال[٢]: "خبر المبتدأين اللذين هما(نحن وذاك) محذوفان، أراد: عهدتهم إخوانًا إذ نحن مُتألِّفُون... ولا يجوز أن يكون(إذ ذاك) خبر(نحن) لأنَّ ظروف الزمان لا يصحُّ الإخبار بها عن الأعيان، فلو قلت: زيدٌ أمس، لم تحصل على فائدة، و(إذ) الأولى ظرف لعهدتهم، وأمَّا الثانية فيعمل فيها الخبر المقدر الذي هو متألِّفون أو متآخون".

تعرَّض ابن الشَّجري في إعرابه لحذف خبر المبتدأ وجوبًا بعد (إذ)، في موضعين، وعلَّل ذلك بأنَّ إذ ظرف ولا يجوز الإخبار بالظرف عن الأعيان، وقد سبقه أبو علي الفارسي في إعرابه لهذا البيت، بالإعراب نفسه[٣]، لكنَّ ابن الشَّجري لم يُشر إلى رأي أبي علي في هذه المسألة، ثم تبعه ابن هشام أيضًا بالإعراب نفسه[٤]، ولم يُشر إلى أنَّه أخذ من أبي علي أو ابن الشَّجريّ، ولعلَّ الاثنين أخذا عن أبي علي ولم يشيرا إلى ذلك.

والإخبار بالظروف والجار والمجرور لا يجوز إلَّا بشرط أن يكون كلٌّ واحد منهما تامًا ومعنى التمام أن تفهم منه متعلقه المحذوف، وإنَّما يفهم متعلق كل واحد منهما في حالتين: أولاهما أن يكون المتعلق عامًا، نحو: زيدٌ عندك، وثانيهما: أن يكون المتعلق خاصًا، وقد قامت القرينة الدالة عليه، كأن يقول لك قائل: زيد مسافر اليوم وعمرو غدًا، فتقول له: بل عمرو اليوم وزيد غدًا[٥].

وفي هذه المسألة لم يتحقق أيٌّ من الشروط السابقة، ولذلك لم يجز أن نخبر بهذه الظروف وهذا يبيِّن صواب ما ذهب إليه ابن الشَّجريّ، والله أعلم.

---

[١] البيت ليس في ديوانه، ونسبه إليه أبو علي في: كتاب الشعر: ٢٨٤.

[٢] المجلس الموفي الثلاثين: ٣٠٨/١.

[٣] انظر: كتاب الشعر: ٢٤٨.

[٤] انظر: مغني اللبيب: ٣٦/٢.

[٥] انظر: شرح ابن عقيل: ٢١٠/١.

٨. **أجاب ابن الشَّجريّ على مسألة إعرابية جاءته من الموصل؛** وهي قول أبي عليّ **(أخطبُ ما يكون الأمير قائمًا)**، فذكر أنَّ أخطب من باب أفعل الذي هو بعض ما يضاف إليه كقولك: زيدٌ أكرم الرجال، فزيد بعض من الرجال، ثم ذكر إعرابها؛ فأعرب ما مصدرية ، وأخطب مبتدأ محذوف الخبر، والحال التي هي(قائمًا) سادة مسدَّ الخبر؛ فالتقدير: أخطب أوقات كون الامير إذا كان قائمًا[١].

ذكر ابن الشَّجريّ هذه المسألة ضمن ثماني مسائل جاءته من الموصل، وهذا يدلِّل على شهرة ابن الشَّجري في زمانه، فهو مرجع يرجع إليه كل من يلتبس عليه أمرٌ في النَّحو وعلوم اللغة وفي هذه المسألة تعرَّض لأمرين مهمين:

الأول: وهو أنَّ (أفعل) لا يضاف إلا إلى الذي هو بعضه، وقد ذكر ذلك ابن السَّراج والمبرد وغيرهم، أن أفعل لا بدَّ أن يكون أحد ما أضيف له واحتجوا بقولهم: إنَّه لا يجوز أن نقول: زيدٌ أفضل الحجارة، كما لا تقول: حمارك أفضل الرجال لأنَّه ليس منها[٢].

أمَّا الثاني: وهو أنَّ الحال سدَّ مسدَّ الخبر، فـ(قائمً) في الجملة، حال سدت مسدَّ الخبر وهذه القضية تعرض لها النُّحاة بإسهاب، حيث يرون أنَّ الخبر يحذف وجوبًا في حالات، منها أن يكون المبتدأ مصدرًا، وبعده حال سدَّت مسدَّ الخبر، وهي لا تصلح أن تكون خبرًا، فيحذف الخبر وجوبا لسدِّ الحال مسدَّه، نحو (ضربي العبد مسيئًا). أو أفعل تفضيل مضافًا إلى المصدر المذكور كما في المثال الذي عرضه ابن الشَّجري[٣].

---

[١] انظر: المجلس السابع والثلاثون:٢٩/٢.

[٢] انظر: المقتضب: ٣٨/٣، والأصول في النحو، السيرافي: ٦/٢.

[٣] انظر: الأصول في النحو: ٣٦٠/٢، واللمحة في شرح الملحة، ابن الصائغ: ٣٠٤/١، وأوضح المسالك: ٢٢٢/١، وشرح التصريح: ٢٢٩/١.

٩. **أعرب ابن الشّجري كلمة(حقًا) في قوله تعالى:** ﴿ ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كَذَٰلِكَ حَقًّا عَلَيۡنَا نُنجِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾[١]

فقال[٢]:" وقوله(حقًا) نعت لمصدر الفعل الذي بعده، كأنه استؤنف فقيل: إنجاءً حقًا علينا ننجي المؤمنين".

وقد ذُكرت ثلاثة وجوه لإعراب (حقًا) في هذه الآية:

أحدها: أن كذلك في موضع نصب صفة لمصدر محذوف؛ أي إنجاء كذلك وحقا بدل منه **والثاني:** أن يكونا منصوبين بـ(ينجي) التي بعدهما.

والثالث: أن يكون كذلك للأولى: وحقا للثانية: ويجوز أن يكون كذلك خبر المبتدأ؛ أي الأمر كذلك وحقًا منصوب بما بعدها[٣].

وأعربها بعض معربي القرآن المتأخرين على أنَها مفعول مطلق، لفعل محذوف تقديره: أي حق ذلك حقًا(٤).

وبذلك تكون (حقًا) حظيت بعدة إعرابات ؛ وهي إمَّا أن تكون صفة لمصدر الفعل الذي بعده، أو بدلًا من (كذلك)، أو منصوبة بـ(ننجي) أو مفعولًا مطلقًا لفعل محذوف، ولعلَّ هذه الوجوه متقاربة من حيث تأديتها المعنى المطلوب، والله أعلم.

١٠. **أعرب ابن الشَّجري قولهم: " المُعْلِمُ والمُعْلِمُهُ زيدٌ عمرًا خيرَ الناس إيَّاه أنا"**

فقال [٥]: " الجواب: أنّ المعلم مبتدأ، والمعلمه معطوف عليه، وهو يقتضي اسم فاعلٍ، ويقتضي التعدِّيَ إلى ثلاثة مفاعيل، كما يقتضي لك فعله الذي هو (أعلم)، فزيدٌ فاعله، والهاء المفعول الاول، وعمرًا المفعول الثاني، وخير الناس الثالث... وقولك(أنا) خبر المبتدأ الذي هو المُعلم والمعلمه، وإن كان عطفًا على المعلم، فإنَّه هو المُعْلِم، لأنَّه وصفٌ لذلك كان(أنا) خبرًا عنهما معًا فالتقدير: المعلم المعلمه زيدٌ عمرًا خير الناس أنا"

---

[١] يونس: ١٠/١٠٣.

[٢] المجلس الحادي والستون: ٢/٤٣١.

[٣] انظر: البيان في إعراب غريب القرآن، ابن الانباري: ١/٣٨٠، والتبيان في إعراب القرآن، العكبري: ٢/٤٤٥.

[٤] انظر: الجدول في إعراب القرآن، صافي: ١١/٢٠٣.

[٥] المجلس الخامس والستون: ٢/٧٠٥.

وبإنعام النظر إلى ما أعربه ابن الشَّجريّ يتضح لنا جليًا، منهج ابن الشَّجريّ في سهولة طرحه، ودقة إعرابه، وموافقته للمعاني، ففي القول السابق ذكر أنَّ اسم الفاعل(المُعْلِم) عمل الفعل الذي اشتق منه؛ وهنا تعدى(المعلم) إلى ثلاثة مفاعيل.

واسم الفاعل يعمل عمل الفعل الذي اشتق منه، إذا كان بمعنى الحال والاستقبال، فالمعرفة منه يعمل بدون مسوِّغات، أمَّا النكرة فيعمل بشرط: أن يكون خبرًا، أو وصفًا، أو حالًا، أو مسبوقًا بنفي أو استفهام، وفي جملة ابن الشَّجري جاء اسم الفاعل معرَّفا بأل ولم يحتج إلى مسوغات[١].

١١. أعرب ابن الشَّجريّ بيتًا ذكر أنَّ في معناه وإعرابه إشكالًا؛ وهو قول المتنبي:

لـو كـان مـا تُعْطِـيهِمُ مِـن قَبْـلِ أنْ تُعْطِـيهِمُ لـم يَعْرِفـوا التَّـأمِيلا[٢]

فقال[٣]: "إنَّ خبر(كان) ومفعول(تعطيهم) الثاني محذوفان، وتقدير خبر كان: لهم، وكذلك العائد إلى الموصول من (تعطيهم) الأول محذوف، فالمعنى والتقدير: لو كان لهم الذي تعطيهموه من قبل أن تعطيهم إيَّاه لم يعرفوا التأميل"

أزال ابن الشجَّريّ بإعرابه لهذا البيت الإشكال القائم في تقدير المحذوف؛ فحذف خبر كان جائز، قياسًا على أصله وهو خبر المبتدأ؛ فلما جاز حذف الخبر في الجملة الاسمية، جاز حذف خبر كان، وبعض النحويين كأبي حيان لا يرى بجواز حذف كان أو اسمها أو خبرها، سواء كان ذلك اختصارًا أو اقتصارًا، وقال بهذا الرأي أبو حيان[٤].

وبذلك يكون ابن الشَّجريّ العالم المتمكن الذي يعرض المسائل التي تشكل على النُّحاة حيث يقوم بإزالة هذا الإشكال، بأسلوب واضح وبسيط، يفهمه السائل بيسر.

---

[١] انظر: المقتضب: ١٢٤/٣، وشرح الكافية الشافية: ١٠٢٧/٢، وحاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٤٤٢/٢.

[٢] البيت في ديوانه: ١٨٠/١.

[٣] المجلس الرابع والسبعون: ٦٨/٣.

[٤] انظر: شرح ابن عقيل: ٢٩٨/١، وهمع الهوامع: ٣٦٩/١.

١٢. أثار ابن الشَّجريّ عددًا من الأسئلة الإعرابية، التي يمكن أن ترد على بيت المتنبي:

كفــى بجِســمي نُحُــولًا أنَّنــي رجــلٌ لــولا مُخــاطَبَتي إيَّــاك لــم تَرَنِــي[١]

فقال[٢]: "يتوجه في هذا البيت سؤال عن الفرق في الإعراب بين(كفى بجسمي نحولا) و ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾[٣]، وسؤال ثان: وهو أن (أنَّ)المفتوحة تكون مع خبرها في تأويل المصدر كقولك: بلغني أنَّك ذاهب، أي بلغني ذهابك فبأي مصدر يتقدر في هذا البيت، وسؤال ثالث: وهو أن يقال إنَّ الجملة التي هي(لولا مخاطبتي إياك لم ترني) وصف لرجل، ورجل اسم غيبة فكيف عاد إليه منها ضمير متكلم".

ثم أجاب ابن الشَّجريّ على أسئلته، بإجابات شافية، واضحة، مشفوعة بالشواهد، فذكر أنَّ (كفى) مما غلب عليه زيادة الباء تارة مع فاعله، وتارة مع مفعوله، وهي أقل مع مفعوله، ومثال زيادتها مع فاعله قوله تعالى: ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾[٤]، وأمَّا زيادتها مع المفعول كقول المتنبي (كفى بجسمي نحولا) لأنَّ فاعل (كفى) أنَّ وما اتَّصل بها ، والتقدير: كفى بجسمي نحولا انتفاء رؤيتي لولا وجود مخاطبتي، ثم أعرب (نحولا) على التفسير، والتفسير للفاعل دون المفعول (فشهيدا) تفسير لاسم الله تعالى، (ونحولا) تفسير لانتفاء الرؤية، وأمَّا (رجل) من قوله: أنَّني رجل فخبر مُوَطِّئ؛ والخبر الموطئ هو الذي لا يفيد بانفراده مما بعده، والخبر الموطئ كالزيادة في الكلام، لذلك عاد الضميران اللذان هما الياءان في(مخاطبتي) و(لم ترني) إلى الياء في (إنَّني)، ولم يعودا على(رجل) لأنَّ الجملة في الحقيقة خبر عن الياء في(أنَّني) وإن كانت بحكم اللفظ صفة للرجل[٥].

وقد استشهد ابن هشام في مغنيه، بهذا البيت كشاهدٍ على الخبر الموطِّئ، فقال[٦]: "وإن كان الخبر مثلًا غير مقصود لذاته، قيل: خبر موطئٌ، ليُعلم أنَّ المقصود ما بعده، كقوله تعالى:

---

[١] البيت في: ديوانه:١٨٦/٤.

[٢] المجلس الثالث والثمانون: ٢٢١/٣.

[٣] سورة النساء: ٧٩/٤.

[٤] سورة النساء: ٧٩/٤.

[٥] انظر: المجلس الثالث والثمانون: ٢٢١/٣-٢٢٣.

[٦] مغني اللبيب: ٦٠١/٦.

﴿ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴾[1]، وكقوله: كفى بجسمي... البيت، ولهذا أعيد الضمير بعد(قوم) و(رجل) إلى ما قبلهما لا إليهما".

وفي نظري أنَّ المسألة السابقة، تمثل ركنًا من أركان منهج ابن الشَّجريّ؛ في توسُّعه في الإعراب، وغايته بذلك تعليمية، وهو واضح من خلال أسلوبه في عرض المسائل، ووضعه لها أسئلة تكشف عن المواضيع التي يأتي السؤال من قِبلها، لتقريبها إلى الاذهان، فهو يسوق البيت، ثم يثير حوله مسائل من جهتي المعنى والإعراب، ثمَّ يجيب عنها واحدًا تلو الآخر، بيسر وتنظيم، كما رأينا في المسألة السابقة.

١٣. أعرب ابن الشَّجريّ (مسكوبًا) من قول المتنبي:

لا تَجْزِنِـي بِضَـنًى بـي بعـدَها بَقَـرٌ تَجْـزِي دُمُـوعِيَ مَسْـكُوبًا بمَسْـكُوبِ[2]

فقال بعد تفسيره لمعنى البيت[3]: " و(مسكوبا) لا يجوز ان تنتصب على الحال من دموعي)؛ لأنَّ الواحد المذكَّر لا يكون حالًا من جماعة، لا تقول: طلعت الخيل مترادفًا، ولكن مترادفةً، ولو قلت مترادفاتٍ، كان أحسن، كما جاء في التنزيل: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾[4]. ولو قال: تجزي دموعي مسكوبةً، كان حالًا، وإذا بطل انتصاب (مسكوبًا) على الحال، نصبته على البدل من (الدموع) كأنَّه قال: تجزي مسكوبًا منها بمسكوبٍ من دموعها، فحذف الجارَّين والمجرورين، وإنَّما احتيج إلى تقدير (منها)؛ لأنَّ بدل البعض وبدل الاشتمال لا بُدَّ أن يتَّصل بهما ضميرٌ يعود على المبدل منه، كقولك: ضربت زيدًا رأسه"

وتعرَّض شرَّاح ديوان المتنبي، لإعراب هذا البيت، وقد لاحظ الباحث أنَّ العكبريّ أعرب هذا البيت بما أعربه ابن الشَّجريّ كلمة كلمة، لكنَّه لم يُشر إلى أنَّه أخذ عن ابن الشَّجريّ[5]! أمَّا المهلَّبيّ فقد خطَّأ إعراب ابن الشَّجريّ والعُكبريّ؛ في إعرابهم (مسكوبًا) على أنَّها بدل، فهو يرى أنَّ

---

(١) النمل: ٢٧/٥٥.

(٢) البيت في: ديوانه:١/١٦٠.

(٣) المجلس الثالث والثمانون: ٣/٢٣٣.

(٤) الملك: ٦٧/١٩.

(٥) انظر: التبيان في شرح الديوان: ١/١٦٠.

(مسكوبًا) مفعول به ثانٍ ل(جزى)، ذلك أن (جزى) يتعدى إلى مفعولين؛ يقال: جزى الله زيدًا خيرًا[١].

واشترط أكثر النحويين أن يصاحب بدل البعض والاشتمال ضميرًا عائدًا على المبدل منه والصحيح عدم اشتراطه، لكن وجوده أكثر من عدمه كقوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾[٢]، ومن الشواهد على الاستغناء عن الضمير: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾[٣]، وغير ذلك من الشواهد[٤]، وما ذكره النُّحاة هنا، يتوافق مع ما ذهب إليه ابن الشَّجريّ من حذف(منها) من قول المتنبي.

وفي هذه المسألة، لا بُدَّ من وقفة؛ وذلك لكي نكشف عن إحدى مزايا هذا العالم النَّحويّ الكبير، والتي تتمثل في كيفية إعرابه لهذه المسألة وغيرها من المسائل؛ فهو لم يعرب (مسكوبًا) بدلًا مباشرة، بل عرض إعرابها حالًا، لأنَّ أيّ أنسان ليس خبيرًا في الإعراب، يعرب(مسكوبًا) للوهلة الاولى على أنَّها حال، لكنَّ ابن الشَّجريّ عرض الإعراب المشهور، الذي يتبادر لأذهاننا، وعلَّل هذا الخطأ، ثمَّ أعربها على ما يراه صوابًا، وهذا يبرز شخصية ابن الشَّجريّ النَّحوية، وأسلوبه التحليلي والمقنع، والبعيد عن التكلف، وتأكيده دائمًا على موافقة الإعراب لحقيقة المعنى، والله أعلم.

---

[١] المآخذ على شرَّاح المتنبي، الأزدي: ٦٣/٤.

[٢] سورة البقرة: ٢١٧/٢.

[٣] آل عمران: ٩٧/٣.

[٤] انظر: شرح الكافية الشافية: ١٢٨٠/٣، وأوضح المسالك: ٣٦٥/٣، وهمع الهوامع: ١٤٨/٣.

المبحث الثاني: ما أعربه على أكثر من وجه

١. أعرب ابن الشَّجري كلمة(تستطار) من قول الشاعر:

متـــى مـــا تَلْقَنـــي خِلْـــوَيْنِ تَرْجُـــفْ رَوانِـــــفُ أَليتيْـــــكَ وتُسْـــــتطارا[١]

فقال[٢]: " ويحتمل قوله(تستطار) وجهين من الإعراب، أحدهما: أن يكون مجزومًا معطوفًا على جواب الشرط، وأصله تستطاران، فسقطت نونه للجزم... والوجه الثاني: أن يكون نصبًا على الجواب بالواو، بتقدير: وأن تستطارا".

ساق النُّحاة هذا البيت شاهدًا على مجيء الحال(فردين) من الفاعل والمفعول به معًا، وقلَّما تعرضوا لإعرابه، إلَّا بعض النُّحاة مثل الغلاييني، الذي أجاز في(تستطار) ثلاثة أوجه؛ وهي **الأول:** وهو الجزم بالعطف على جواب الشرط الجازم، **والثاني:** الرفع على أنَّه جملة مستأنفة **والثالث:** النَّصب بأن مضمرة وجوبًا[٣]. وقد ذكر ابن الشجري الوجهين الأول والثالث، ولم يذكر الثاني، وأظنُّه محقًا في ذلك؛ لأنَّ قافية القصيدة هي الراء المفتوحة، وكذلك سبقه بالواو التي ترجِّح الوجه الثالث.

٢. أعرب ابن الشَّجريّ (حب الخير) من قوله تعالى: ﴿ فَقَالَ إِنِّيٓ أَحۡبَبۡتُ حُبَّ ٱلۡخَيۡرِ عَن ذِكۡرِ رَبِّي ﴾[٤]على وجهين فقال[٥]: "انتصاب (حبّ الخير) على وجهين: أحدهما: أن يكون مفعولًا به، والمعنى آثرت حب الخير؛ لأنَّك إذا أحببت الشيء، فأنت مؤثر له، وهذا قول الفراء والزجَّاج... والوجه الآخر: أن يكون(أحببت) من قولهم: أحبَّ البعير، إذا وقف فلم ينبعث... يكون انتصاب(حب الخير) على أنَّه مفعول له، و(عن) متعلقة بمعنى أحببت، لأنَّه بمعنى تثبطت، وهذا

---

(١) البيت لعنترة بن شداد في: ديوانه:٧٥، والكامل، المبرد: ١٠٠/١، ووردت كلمة(فردين) بدل (خلوين) في أغلب كتب النحو. انظر: شرح الكافية الشافية: ١٧٨٥/٤، وخزانة الأدب: ٢٩٧/٤، وجامع الدروس العربية: ٢٠١/٢.

(٢) المجلس الثالث: ٢٩/١.

(٣) انظر: جامع الدروس العربية: ٢٠١/٢.

(٤) سورة ص:٣٢/٣٨.

(٥) المجلس السابع: ٨٧/١.

القول لأبي عبيدة، حكاه عنه علي بن عيسى الرُّماني، قال: قال أبو عبيدة: أحبَّ البعير إحبابًا وهو أن يَبْرُك فلا يثور"

وجَّه ابن الشَّجريّ نص(حبَّ الخير) على وجهين : **الأول:** وهو أنها مفعول به؛ لأن المعنى آثرته، وقد رجعت إلى كتابي الفَّراء والزجاجي، فوجدتهما قد ذكرا المعنى الذي ذكره عنهما ابن الشَّجري[١]، وذهب أبو حيان أيضًا إلى نصبها على المفعول به[٢]، أمَّا الوجه الثاني الذي ذكره ابن الشَّجريَ؛ وهو النصب على المفعول له، وتكون (حبّ) من حبَّ البعير وهو عدم ثورانه، وقد نسبه إلى أبي عبيدة، وعندما رجعت إلى كتاب أبي عبيدة لم أعثر على ما ذكره ابن الشَّجريّ، بل قال[٣] "مجازه أحببته حبًّا، ثم أضاف الحبَّ إلى الخير"، والعجب أيضًا أنَّ ابن هشام حين تعرَّض لإعراب هذه الآية، ذكر أنَّ(حبَّ الخير) من (أحبَّ البعير إحبابًا) أي برك ولم يثر، وهي بذلك مفعول لأجله، ونسب هذا المعنى لأبي عبيدة كما نسبه ابن الشَّجريّ[٤]، مع أنَّه غير موجود في كتاب أبي عبيدة، كما وضحت آنفًا! والله أعلم.

٣. أعرب ابن الشَّجريّ قول عديّ بن زيد العِبادِيّ:

أرَواحٌ مـــــــــودِّعٌ أم بكُـــــــــورُ أنـــت فـــانظُرْ لأيِّ حـــالٍ تصـــيرُ[٥]

فذكر أنَّ (رواح) يحتمل أن يكون خبرًا عن(أنت)، بتقدير: أذو رواح أنت؟ ويحتمل أن يكون مبتدأ خبره محذوف، أي ألك رواح؟ ويحتمل أن يكون مبتدأ محذوفًا، أي أرواحك رواح مودع؟، أمَّ (أنت) فترفع بفعل مضمر، يفسره(انظر)، أو يرفع بالمصدر(بكور)فيكون فاعلًا، أو يكون مبتدأ وخبره(فانظر) وهذا رأي الأخفش، وإلى ذلك ذهب في قوله تعالى: ﴿ **وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا** ﴾[٦]، ثمَّ ذكر أنَّ سيبويه وغيره من البصريين قدَّروا قدَّروا الخبر في الجملة السابقة: فيما فرض عليكم، أو ما يتلى عليكم: السارق والسارقة؛ أي حد السارق والسارقة[٧].

---

[١] انظر: معاني القرآن، الفراء: ٤٠٥/٢، ومعاني القرآن، الزجاج: ٣٣١/٤.

[٢] انظر: البحر المحيط، أبو حيان: ٣٩٦/٧.

[٣] مجاز القرآن، لأبي عبيدة: ١٨٢/٢.

[٤] انظر: مغني اللبيب: ٣٩٦/٢.

[٥] البيت في ديوانه: ٨٤، وكتاب الشعر: ٣٢٥.

[٦] المائدة: ٣٨/٥.

[٧] انظر: المجلس الثالث عشر: ١٣٦/١.

أعرب ابن الشَّجريّ كلمتي(أرواح) و(أنت) من قول الشاعر السابق؛ أمَّا (أرواح) فتحتمل أن تكون خبرًا لـ(أنت) وبذلك تكون (أنت) مبتدأ مؤخر، ويحتمل أن تكون مبتدأً خبره محذوف مقدَّر أو تكون خبرًا لمبتدأ محذوف.

وقد تعرَّض الفارسيّ لهذه المسألة، وذكر أنَّ(رواح) تعرب خبرًا لـ(أنت)، أو تعرب خبرًا لمبتدأ محذوف، ولم يعربها مبتدأ لخبر محذوف[١]، كما أعربها ابن الشَّجريّ، أمَّا ابن جنِّي فقد ذكر أنَّ(أرواح) خبر المبتدأ(أنت)[٢]، ولعلَّ الوجه الذي اتفقوا عليه جميعًا هو أنَّ (رواح) خبر لـ(أنت) هو الأصوب، لقربه من المعنى، وعدم التقدير فيه، مقارنة بالوجوه الأخرى.

أمَّا (أنت) فقد وضع ابن الشَّجريّ لرفعها احتمالات عدة: **الأول:** أن تكون مرتفعة بفعل مضمر، **والثاني:** أن ترتفع بالمصدر(بكور)، **والثالث:** أن تكون مبتدأ وخبره(فانظر) وهو رأي الأخفش[٣]، وقدَّر سيبويه فيها خبرًا محذوفًا، كما قدَّر في قوله تعالى: ﴿ **وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا** ﴾[٤]، أي: فيما فرض عليكم، أو ما يتلى عليكم: السارق والسارقة؛ أي حد السارق والسارقة وقد ذهب إلى هذا الرأي ابن هشام[٥] أيضًا، وتقديره(انظر فانظر)، **والرابع:** أن تكون مبتدأ وخبرها(أرواح).

وبالنظر إلى كتاب الشعر[٦] أرى أنَّ ابن الشَّجريّ قد نقل عنه هذا الإعراب تمامًا، مع أنَّه لم يُشر إلى ذلك، فأنت حين تقرأ الإعرابين ترى أنهما أعربا بالإعراب نفسه، والشواهد أيضًا والنفس أميل إلى أنَّها مبتدأ وخبره (أرواح) كما ذكرت آنفًا، والله أعلم.

---

[١] كتاب الشعر:٣٢٦.

[٢] انظر: الخصائص: ١/١٣٣.

[٣] انظر: معاني القرآن، الأخفش: ٨٤.

[٤] المائدة: ٥/٣٨.

[٥] انظر: مغني اللبيب: ٢/٥٠٠.

[٦] انظر: كتاب الشعر: ٣٢٦.

٤. سُئل ابن الشَّجريّ عن قول سُحيم عبد بني الحسْحاس:

جُنونًــا بهــا فيمــا اعتَشَــرْنا عَلاقــةً عَلاقَــةَ حُــبٍّ مُسْتَسِــرًّا وبادِيــا[١]

فأجاب بأنَّ(جنونًا) نصب على المصدر، والتقدير: جننت جنونًا وقوله(علاقة) يحتمل فيها أن تكون مفعولًا لأجله، أو تنصب على البدل من (جنونًا) وقوله(مستسرًّا) فيحتمل فيها ما يأتي:

أ- نعت لقوله(علاقة حبّ) منصوب، وقد استحسنه ابن الشَّجريّ عن الرأي التالي.

ب- نعت لقوله(جنونً) .

ت- حالًا من (حبَّ) وإن كانت نكرة، وقد علَّل إعرابها حالًا من نكرة لأمرين: الأول: أن كون الحال من النكرة جائز، والثاني: أنَّ المضاف إلى (حُبّ) مصدر، فحُبّ منصوب في المعنى بعلاقة، على أنَّه مفعول به، وفاعل المصدر محذوف، فالتقدير: علاقتي حبًّا.

ث- نعت لـ(حُبّ) على معناه، وقد قوَّى ابن الشَّجري هذا الوجه على وجه الحال[٢].

ما زال ابن الشَّجريّ، يبرهن على المقدرة النَّحوية، كعالم نحو متمكن، فهو يُسأل ويجيب بصورة موسَّعة، يعرض آراءه، ويبرهن على كلٍّ منها، ويسوق عليه الشواهد الكثيرة، ويترك الامر لمن سئل لكي ينتقي الإجابة التي يراها أقرب، ففي المسألة السابقة، فقد أعرب ابن الشَّجريّ كلمة(جنونا) مفعولًا مطلقًا، و(علاقة) مفعولًا لأجله، أو بدل من (جنونًا)، ولعلَّ إعرابها مفعولًا لأجله أقرب؛ لقربه من المعنى، أمَّا (مستسرًّا) فقد أعربها نعتًا من(علاقة حب) أو (جنونًا) أو(حبّ)، ولعلَّ إعرابها نعتًا من (حبّ) أصوب؛ لأنها تتبعه، وأقرب له، ولا تحتاج إلى تقدير، ونحن نميل إلى الإيسر إذا اتفق مع المعنى.

والغالب في ذي الحال أن تكون معرفة، ولمجيء صاحب الحال نكرة لا بُدَّ من مسوِّغات وهي[٣]:

أ- تخصيصه بوصف كقولك: جاءني رجلٌ من قومك شاكيًا.

ب- تخصيصه بإضافة، كقوله تعالى: ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴾[٤].

ت- تقديم الحال عليه، كقولك: جاءني راكبًا رجلٌ.

---

[١] البيت في ديوانه: ١٧.

[٢] انظر الإعراب السابق: المجلس الحادي والثلاثون: ١/٣٤٥-٣٤٧.

[٣] انظر: شرح الكافية الشافية: ٢/٧٣٧-٧٣٩، وارتشاف الضرب: ٣/١٥٧٧.

[٤] سورة الدخان: ٤٤/٤.

ث- اعتماده على نفي، أو نهي، كقوله تعالى:﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ ﴾[1].

وقد يجيء صاحب الحال نكرة، خالية من جميع ما ذكر من المسوَّغات، ومن ذلك ما رواه سيبويه عن الخليل إجازة: (فيها رجل قائمًا)، وعن عيسى إجازة: (هذا رجلٌ منطلقًا)[2].

وعلى ما تقدَّم، يكون إعراب(مستسرًّا) حالًا من النكرة ضعيفًا، والله أعلم.

٥.أعرب ابن الشَّجريّ بيت الخنساء:

تَعَرَّقَنِـــي الـــدهرُ نَهْسًـــا وحَـــزّا وأوجعنـــي الـــدهرُ قَرْعًـــا وغَمْـــزا[3]

تعرَّض ابن الشَّجريّ لتفسير البيت، ثم وجَّه انتصاب(نهسًا وحزّا) على أربعة أوجه:

الأول: النصب على المصدر، بإضمار ناصب المصدر، وإضمار ناصب المصدر المأخوذ من لفظه كثير.

والوجه الثاني: النصب على الحال، ووقوع المصدر في موضع اسم الفاعل، واسم المفعول حالًا كثير الاستعمال.

والوجه الثالث: النصب على نزع الخافض: أي تعرقني بنهس وحزٍّ.

والوجه الرابع: النصب على التمييز؛ لأنَّ التعرَّق لما احتمل أكثر من وجه، جاز أن يكون بالنهس أو بالحز أو بالكشط، وكان ذكر كلّ واحدٍ منهما تبيينًا[4].

أول وجه ذكره في إعراب الكلمتين هو المصدر، وقال إنَّ إضمار ناصب المصدر المأخوذ من لفظه كثير الاستعمال، وقد أكدَّ النُّحاة أنَّ المصدر يُنصب بمصدر مثله، وصفة، وفعل، فإن كان من لفظه وجرى عليه، يضمر الفعل[5]، وأمَّا الوجه الثاني؛ وهو أنه حال، فقد ورد وقوع المصدر حالًا، وقد وقع كثيرًا لكنه قياسي[6]، والوجه الثالث؛ وهو النصب بحرف جار مقدر، وهنا حسب ظنِّي لا داعي للتقدير ما دام هناك إعرابات أخرى تؤدي المعنى، والوجه الرابع: علَّه يكون

---

[1] الحجر: ٤/١٥.

[2] انظر: الكتاب: ٢٧٢/١-٢٧٣.

[3] البيت في ديوانها: ٨١.

[4] انظر: المجلس الثاني والثلاثون: ٣٦٩/١-٣٧٠.

[5] انظر: شرح ابن عقيل: ١٧٧/٢، وهمع الهوامع: ٧٨/٢.

[6] انظر: حاشية الصَّبان: ٤٣١/١.

من الوجوه القوية؛ لأنَّه برهن أن التعرق فيه إبهام ويحتاج إلى إزالة، والتمييز يزيل إبهام ما قبله ومما سبق نرى أنَّ ابن الشَّجريّ من خلال عرضه لهذه الوجوه المتعددة لكلمة واحدة، يؤكد أنَّ ابن الشَّجريّ يغرف من بحر.

٦. أعرب ابن الشَّجريّ (معًا) من وقول الخنساء:

وأفنـــى رِجـــالي فبـــادُوا مَعـــا فأصـــبح قلبـــي بهـــمْ مُسْـــتَفَزّا[١]

فقال[٢]: "وقولها (فبادوا معا) انتصاب(معًا) على الحال بمنزلة جميعًا، وهو في الأصل ظرف موضوع للصحبة، وأجاز بعض النّحويين أن يكون حرفًا، وتنوينه ودخول الجار عليه يخرجانه من الحرفية، وذلك فيما رواه البصريّ والكوفيّ، في قولهم: جئت من معهم، وكان معها فانتزعنه مِن معِها... وذهب أبو علي إلى أنَّ من فتحه، فهو عنده ظرف، ومن أسكنه جعله حرفًا...وعند بعض النحويين أنَّ (معا) في قولك: جاءوا معًا، ينتصب على الظرف..."

و(مع) اسم بدليل التنوين في قولك(معًا)، ودخول الجار في قول سيبويه: هيت من معه وتستعمل مضافة فتكون ظرفًا، كقولك: جئتك مع العصر، وتستعمل مفردة، فتكون حالًا، وهي بمعنى جميعًا كما في البيت السابق، والاكثر في (معا) النصب على الحال، ووقوعها في خبر المبتدأ قليل[٣]، وبذلك يتفق ما ذكره ابن الشَّجريّ مع ما قاله النُّحاة عنها، وهذا يبرهن ويكشف عن دقة إعرابات هذا المُعلِّم.

---

[١] البيت في ديوانها: ٨١.

[٢] المجلس الثاني والثلاثون: ١/٣٧٤-٣٧٥.

[٣] انظر: الكتاب: ٤/٢٢٨، ومغني اللبيب: ٤/٢٣٥، وارتشاف الضرب:٣/١٤٦١.

٧. سُئل ابن الشَّجريّ عن صحة إعراب من أعرب قول الشاعر:

يُؤَلِّـــلُ عُصْـــلًا لا بُنـــاهُنَّ هَيْنَـــةً ضِـــعافًا ولا أطـــرافُهُنَّ نَوابِيـــا[١]

والإعراب هو: رفع (بناهن) بلا، ونصب(هينة) خبرها، وإنما فعل ذلك لينصب القافية، لأنَّه لما أعمل(لا) الأولى هذا العمل، أعمل(لا) الثانية عمل الأولى، ولَحَّنه في هذا الإعراب نحوي، بأنَّه جعل اسم لا معرفة؛ لأنَّ العرب ترفع لا المشبهة بليس النكرة دون المعرفة. فأجاب ابن الشَّجريّ بأنَّه وجد النَّحويين معتمدين على ان (لا) المشبهة بليس، إنما ترفع النكرات خاصة، وحجتهم في ذلك أنَّ(لا) ضعيفة في باب العمل؛ لأنَّها تعمل بحكم الشّبه، لا بحكم الأصل في العمل، لذلك لم يعمل العامل الضعيف إلا في النكرات، باستثناء ابن جني الذي لم ينكر مجيء ذلك في تفسيره لشعر المتنبي، وبعد ذلك أبدى ابن الشَّجريّ رأيه: أنَّ مجيء مرفوع(لا) منكورًا في الشعر القديم هو الأعرف، إلَّا أنَّ خبرها كأنَّهم ألزموه الحذف كقول سعد بن مالك:

مَن صَدَّ عن نيرانِها فأنا ابنُ قيسٍ لا بَراحُ[٢]

أراد: لا براح لي[٣].

من الحروف التي تعمل عمل ليس(لا)، ومذهب الحجازيين إعمالها عمل ليس، ومذهب تميم إهمالها، ومن أعملها عمل ليس، اشترط في إعمالها ثلاثة شروط: أحدها: أن يكون الاسم والخبر نكرتين، نحو: لا رجلٌ أفضلَ منك، وقد أكدَّ سيبويه والمبرد، وغيرهم؛ على أنَّ معمول (لا) المشبهة بليس، لا يأتي معرفة مطلقًا، وهناك من أجاز أن تعمل في المعرفة، كابن جنَّي وابن الشَّجريّ، وابن مالك، واحتجوا بقول النابغة:

وحَلَّت سَوَادَ القَلب لا أنا باغِيًا سِواهَا ولا في حُبِّها مُتَراخِيًا[٤]

والشرط الثاني: ألَّا يتقدَّم خبرها على اسمها فلا تقول: لا قائمًا رجلٌ، والشرط الثالث: ألَّا ينتقض خبرها بالنفي بإلَّا فلا تقول: لا رجلٌ إلا أفضلَ منك[٥].

---

[١] البيت لسعد بن محمد الصيفيّ التميمي في: خريدة القصر وجريدة العصر، الأصبهاني: ٢٠٢/٢، وقد ذكر السائل أنَّ هذا البيت لشاعر أصفهاني، لكن ابن الشَّجريّ أشار في حواشيه بأنَّ هذا البيت لابن الصفيّ.

[٢] البيت لسعد بن مالك في: الكتاب: ٢٩٦/٢، والمقتضب: ٣٦٠/٤، الأشباه والنظائر: ٨/ ١٠٩.

[٣] انظر: المجلس الخامس والثلاثون:٤٣٠/١-٤٣١.

[٤] البيت للنابغة في: همع الهوامع: ١٢٧/١.

[٥] انظر: الكتاب:٢٩٦/٢، المقتضب: ٣٦٠/٤، والأزهية، الهروي: ١٥٩، وشرح الكافية الشافية:٤٤٠/١، ومغني اللبيب: ٢٨٧/٣، وشرح ابن عقيل: ٣١٢/١.

وهذا يتوافق مع قول ابن الشَّجريّ: أنَّ الأعرف في رفع (لا) المشبَّهة بليس أن يكون منكورًا.

أمّا البيت الذي ساقه ابن الشَّجريّ كشاهد على حذف خبر (لا)، وهو: "من صدَّ.. البيت فاستشهاد ابن الشَّجري به في قوله (لا براح) حيث أعمل فيه (لا) عمل ليس؛ فرفع بها الاسم وحذف خبرها، وتقدير الكلام: لا براح لي، وقد قال المبرِّد وابن يعيش وابن هشام: إنه يجوز أن تكون لا نافية مهملة، وبراح –على هذا– يكون مبتدأ، وقد حذف خبره[١].

وقوله (خبرها كأنَّهم ألزموه الحذف)، فقد أكده ابن هشام والغلاييني بقولهم: والغالب على خبر (لا) هذه–يعني المشبهة بليس– أن يكون محذوفًا[٢].

وبذلك يكون كل ما ذكره ابن الشَّجريّ بخصوص صحة إعراب البيت السابق، مقنعًا وموافقًا لآراء العلماء، وشاملًا لها، ومشفَّعًا بالشواهد الكثيرة.

٨. أعرب ابن الشَّجريّ قول المتنخِّل الهذلي:

السَّالِكُ الثُّغرةَ اليَقْظانَ كالِئُها مشْيَ الهَلُوكِ عَليْها الْخَيعَلُ الفُضُلُ[٣]

فقال[٤]: "فأمَّا إعراب البيت، فإنَّ الوجهَ في قوله: (السالك الثغرة) نصب الثغرة، كقولك الضارب الرجل، ويجوز فيها الخفضُ، كقولك: الضارب الرجلِ، على التشبيه بالحسن الوجهِ فنصبوا على التشبيه بالضارب الرجل، وإذا نصبت الثُّغرة أو خفضتها، أجريت عليها اليقظان وصفًا فنصبته أو جررته، وارتفع به كالئها... وقوله(مشى الهلوك) إن شئت نصبته بتقدير: يمشي مشي الهلوك وإن شئت أعملت فيه السالك... وزعم بعض من لا معرفة له بحقائق الإعراب، بل لا معرفة له بجملة الإعراب، أنَّ ارتفاع(الفضل) على المجاورة للمرفوع، فارتكب خطأ فاحشًا، وإنَّما الفضل نعت للهلوك على المعنى..."

أعربَ ابن الشَّجريّ كلمة (الثغرة) على وجهين: **الوجه الأول:** وهو أنَّ تكون مفعولًا به منصوبًا لاسم الفاعل(السالك)، وبذلك تكون(كالئها) فاعل لاسم الفاعل (السالك)، و(اليقظان) صفة

---

[١] انظر: الكتاب: ٢٩٦/٢، والمقتضب: ٣٦١/٤.

[٢] انظر: مغني اللبيب: ٤٥٠/٦، وجامع الدروس العربية: ٢٤٩/٢.

[٣] البيت في: شرح أشعار الهذليين، السُّكري: ١٢٨١، وكتاب الشعر: ٤٣٤.

[٤] المجلس التاسع والاربعون: ٢٢١/٢–٢٢٢.

لـ(الثغرة). واسم الفاعل يعمل عمل الفعل الذي اشتق منه فيرفع فاعلًا، وينصب مفعولًا به إن لزم الأمر؛ فكل اسم فاعل يجري مجرى مضارعه، ثلاثيًا كان أو رباعيًا، مزيدًا أو مجردًا، فمكرم جار على أكرم، ومستخرج على استخرج[١].

ويشترط في إعمال اسم الفاعل النكرة؛ أن يكون في معنى الحال، أو الاستقبال، فلا يقال زيدُ ضاربُ عمرًا أمس، ويشترط أيضًا في عمله الاعتماد؛ واعتماده يكون على مبتدأ، أو موصوف أو ذي حال، أو حرف استفهام، أو حرف نفي، ويشترط ألَّا يكون مصغَّرًا، أو موصوفًا، أمَّا إذا وقع اسم الفاعل صلة لـ(ال) عمل مطلقًا، سواء كان ماضيًا، أو مستقبَلاً، أو حالاً؛ لوقوعه حينئذ موقع الفعل؛ إذْ حَقُّ الصّلة أنْ تكون جملة؛ فتقول: (هذا الضّارب زَيْدًا الآنَ، أو غدًا، أو أمس)[٢].

والوجه الثاني ل(الثغرة)، هو الجرّ على الإضافة، كقولك: الضارب الرجلِ، تشبيهًا بالوجه الحسن، وقد تحدثت أغلب كتب النحو عن هذه المسألة، حيث إنَّ الجمع بين الألف واللام والإضافة غير جائز، لكنهم أجازوه هنا تشبيهًا بالوجه الحسن؛ أي أنَّ السالك صفة ل(الثغرة) كما الحسن صفة للوجه، فالإضافة هنا لفظية، لا تفيد العدد، فإدخال (أل) في كلٍّ من المتضايفين، إنَّما يكون إذا كان الأول وصفًا نحو: الضارب الرجل[٣].

وأما قوله(مشى الهلوك)، فذكر أن النصب فيها من وجهين: الأول: وهو النصب على المصدر، والتقدير: يمشي مشي الهلوك، والثاني: النصب بفعل مضمر دلَّ عليه السالك. وقد أجاز السيوطي في (مشى) ثلاثة أوجه: "**الأول**: أنَّه منصوب بمضمر دلَّ عليه السالك، **والثاني**: أنَّه منصوب بالفعل الظاهر، لأنَّه بمعناه فتعدى إليه، كما لو كان من لفظه، وعليه المازني، **والثالث** وعليه ابن جني، وهو التفصيل؛ فإن أريد به التأكيد عمل فيه المضمر الذي من لفظه، كقعدت جلوسًا، وقمت وقوفًا، بناءً على أنَّه من قبيل التوكيد اللفظي، فلا بدَّ من إشراكه مع عامله في اللفظ، أو بيان النوع عمل فيه الظاهر، لأنَّه بمعناه"[٤].

أمَّا قوله(الفضل) فأعربها ابن الشَّجريّ نعتًا للهلوك على المعنى، لأنها فاعلة من حيث أسند المصدر الذي هو المشي إليها، وأنكر ابن الشَّجريّ على من رفع (الفضل) على المجاورة

---

[١] انظر: الأصول في النحو: ١٢٢/١-١٢٣.

[٢] انظر: المفصَّل في صنعة الإعراب، الزمخشري: ٢٨٩-٢٩٠، واللمحة في شرح الملحة: ٣٤٢/١.

[٣] انظر: الكتاب: ١٨٢/١، والمقتضب: ١٦١/٤، والأصول في النحو: ١٢٩/١، وشرح ابن عقيل: ٢٢٢/٣.

[٤] همع الهوامع: ٧٥/٢.

ونعته بالجاهل، الذي لا يفهم حقيقة الإعراب، وقد أيَّد إعراب ابن الشَّجريّ لكلمة(الفضل) علماء كثر؛ منهم: ابن مالك ، والأشموني، والسيوطي[١].

ومما سبق نتعرّف أكثر على شخصية ابن الشَّجريّ، ومحصلته اللغوية الكبيرة، فكما رأينا لكل إعراب شواهده، وآراء لعلماء كثيرة، وإعراباته قوية، مُؤيَّدة بآراء النُّحاة، ومشفوعة بالشواهد، وهذا كله يوضح لنا أننا أمام أحد أئمة النَّحو الأفذاذ، عليهم رضوان الله جميعًا.

٩. **أعرب ابن الشَّجريّ مطلع قصيدة**، قال: إنَّها من أجود ما قيل في لقاء الأسد من الشعر القديم، وهو لبشر بن عوانة الأسدي، أنشده بديع الزَّمان الهمذاني وهو:

أفاطِمَ لو شَهِدْتِ ببَطْنِ خَبْتٍ وقد لاقَى الهِزَبْرُ أَخاكِ بِشْرَا[٢]

فأعرب (أخاك) على وجهين؛ الأول: أن تنصبه بالفعل شهدت، فيكون مفعولًا به وتنصب(الهزبر) على هذا القول بـ(لاقى)، وتضمر الفاعل في(لاقى)، وتعيده إلى الأخ، وتكون جملة(وقد لاقى الهزبرَ) في موضع حال، وجاز وقوع الماضي حالًا، والوجه الآخر: أن تنصب(أخاك) ب (لاقى) وترفع (الهزبر) على الفاعلية من(لاقى)، وتكون شهدت بمعنى حضرت والتقدير: لو حضرت ببطن خبتٍ، وقد لاقى الهزبرُ أخاك. أمَّا (بشرا) فنصبها على البدل، أو على عطف البيان[٣].

بالنَّظر إلى إعراب ابن الشَّجري، ترى فيه من السُّهولة واليسر، ما يغنيك عن إعادة تفسيره وشرحه، وقد أشار إلى جواز وقوع الماضي حالًا، لأنَّ قد تقربه من الحاضر، وقد اختلف النُّحاة في وقوع الماضي حالًا؛ فذهب الكوفيون، والأخفش من البصريين، إلى أنَّ الفعل الماضي يجوز أن يكون حالًا، وحجتهم في ذلك النقل والقياس، فأمَّا النقل: فقوله تعالى: ﴿ أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ ﴾[٤]، فحصرت فعل ماضٍ وهو في موضع حال، وأمَّا القياس: فلأنَّ كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة، جاز أن يكون حالًا للمعرفة، نحو: مررت بالرجل قاعدًا، وأمَّا البصريون، فذهبوا إلى عدم جواز مجيء الماضي حالًا، إلا إذا كان مع (قد) أو كان وصفًا، وحجتهم في ذلك ؛ أنَّ الفعل الماضي لا يدل على الحال، ولا يوضع موضع الحال، إلا ما يصلح أن يقال: (الآن) أو

---

[١] انظر: شرح الكافية الشافية: ١٠٤٩/٢، وشرح الأشموني: ٢١١/٢، وهمع الهوامع: ٥٨/٢.

[٢] البيت في: الحماسة البصرية، البصري: ٣٣٢/١. ويقال أنَّ(بشر بن عوانة) اسم وهمي، اخترعه بديع الزمان الهمذاني، ونسج به قصة تفوق فيها على الأسد. انظر: الأعلام، الزركلي: ٢٧/٢.

[٣] انظر: المجلس الرابع والستون: ٤٨٠/٢.

[٤] سورة النساء: ٩٠/٤.

(الساعة) نحو: مررت بزيدٍ يضرب[١] وفي ظنِّ الباحث أنَّ الوجه الثاني، من إعراب ابن الشَّجريّ أقرب إلى الوجه لما فيه من اكتمال للمعنى، وعدم تقديرٍ، وإطالة.

١٠. أعرب ابن الشَّجريّ كلمة(أقلَّ) من قول الشاعر:

قِفا قليلًا بِها عليَّ فَلا أقَلَّ مِن نَظْرةٍ أُزَوّدُها[٢]

فقال[٣]: "يجوز في (أقلَّ) الرفع والنصب؛ فالرفع على تشبيه(لا) بليس، والنصبُ على تشبيه(لا) بإنّ، والفتحة في (أقلّ) إعراب، لطوله بمِن.

وفي إعراب ابن الشَّجريّ أجاز في (لا) أن تكون تبرئة؛ نافية للجنس، أو تكون عاملة عمل ليس، ففي الرفع، تكون(لا) المشبهة بليس، و(أقلُّ) اسمها مرفوع بالضمة، أمَّا إذا كانت بالنصب فهي نافية للجنس، ويكون بذلك اسمها مبنيًّا. ومن صور (لا)أن تأتي نافية للجنس؛ أي لنفي الخبر عن الجنس الواقع بعدها نصًا، ونفيه عن الجنس يستلزم نفيه عن جميع أفراده، وتسمَّى لا التبرئة بإضافة الدال إلى المدلول؛ لتبرئة المتكلم، وتنزيهه الجنس عن الخبر[٤].

واسم لا النافية للجنس مبني على الفتح، لكن إذا كان اسمها مضافًا، نحو قول المتنبي:

فلا ثوبَ مجدٍ غيرَ ثوبِ ابنِ أحمدٍ علَى أحدٍ إلَّا بلُؤْمٍ مُرَقَّعُ[٥]

أو وليها طويل، نحو: لا أفضل من زيدٍ في الدار؛ فإنَّ الفتحة تصبح علامة إعراب وليست علامة بناء[٦]، وهذا بدوره يؤيد ما ذهب إليه ابن الشَّجريّ؛ من أنَّ الفتحة في(أقل) فتحة إعراب.

---

[١] انظر: الإنصاف: ٢١٦-٢١٦.

[٢] البيت للمتنبي في: ديوانه: ٢٦٩/١.

[٣] المجلس السابع والستون: ٥٢٩/٢.

[٤] انظر: حاشية الصبَّان على الأشموني: ٣/٢.

[٥] البيت في: ديوانه: ٢٣٩/٢.

[٦] انظر: حاشية الصبَّان: ٢٤٨/٢.

١١. أجاز ابن الشَّجريّ النصب والرفع، على وجوه عدة، في قوله(خليفة) من قول الشاعر:

هذا ابنُ عمِّي في دِمَشْقَ خَليفةٌ لو شئتُ ساقَكُمُ إليَّ قَطِينا[١]

فقال[٢]: "يجوز أن تنصب(خليفة) باسم الإشارة، فيكون حالًا منه، ويجوز أن تُعمل فيه الظرف، فيكون حالًا من الذكر الذي فيه، ويجوز أن ترفعه على وجهين، أحدهما: أن يكون خبرًا ثالثًا، ابن عمي: الأول، وفي دمشق: الثاني، وخليفة: الثالث، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف".

في المثال السابق أُعربت (خليفة) على أربعة أوجه:

أ- النصب على الحال من اسم الإشارة (هذا)، والأصل في صاحب الحال أن يكون معرَّفًا، وقد ذكر هذا الوجه الخليل بن أحمد[٣].

ب- النصب على الحال من الظرف، ويجوز أن تعمل الظرف في الحال، نحو قولك: إنَّ اللذين في دارهما جالسين، أخواك أبوانا[٤].

ت- الرفع على أنَّها خبر ثالث لـ(هذا)، على أن تكون(ابن عمي) خبرًا أولًا، و(في دمشق) خبرًا ثانيًا. والتعدد في الخبر جائز، بل هو الأصح؛ لأن الخبر حكم على المبتدأ، وقد يحكم على الشيء الواحد بأكثر من حكم[٥].

ث- الرفع على الخبرية، لمبتدأ محذوف تقديره هذا، وقد أعرب بهذا الإعراب أيضًا؛ الخليل بن أحمد، فقال[٦]: "ولَو رفع على معنى هذا ابْن عمي هذا خليفة لجَاز"

وقد أضاف الخليل وجهًا خامسًا؛ وهو اعتبار(هذا) مبتدأ، و(ابن عمي) صفة له، و(خليفة) خبر لـ(هذا)[٧].

---

[١] البيت لجرير في: ديوانه: ٣٨٨.

[٢] المجلس الحادي والسبعون: ٣/١٠.

[٣] انظر: الجمل في النحو، الفراهيدي: ٦٨.

[٤] انظر: الأصول في النحو: ٢/٣٤٧.

[٥] نظر: أوضح المسالك: ١/٢٢٣.

[٦] الجمل في النحو، الفراهيدي: ٦٨.

[٧] الجمل في النحو، الفراهيدي: ٦٨.

وهذه المسألة تجسِّد ظاهرة التوسع في الإعراب بمعناها الحقيقي؛ حيث إن الكلمة الواحدة جاز لها خمسة أوجه كلها صحيحة، وهذا لم يكن لولا تمكُّن ابن الشَّجريّ في لُغته.

١٢. أورد ابن الشَّجريّ شاهدًا على إعمال (أنْ) المخففة من الثقيلة؛ قول المتنبي:

وأنْكَ بالأمسِ كنتَ مُحْتَلِمًا شيخَ مَعَدٍّ ولأنت أَمْرَدُها[١]

ثمَّ قال[٢]: " في قوله(محتلمًا) كلامٌ رأيت إيراده لما فيه الفائدة، وذلك أنَّ (محتلمًا) حالٌ وخبر(كان) قوله(شيخ معدٍّ)، والعامل في الحال (كان)، ومن منع من إعمال(كان) في الأحوال فغير مأخوذٍ بقوله؛ لأنَّ الحال فضلةٌ في الخبر منكورة، فرائحة الفعل تعمل فيها، فما ظنُّك بكان وهي فعل متصرِّفٌ، تعمل الرفع والنّصب في الاسم الظاهر والمضمر، وليست (كان) في نصبها حالًا بأسوأ حالًا من حرف التنبيه والإشارة".

أورد ابن الشَّجريّ هذا الشاهد بعد أن عقد فصلًا، للحديث عن أقسام (أنْ)، وذكر من أقسامه؛ أن تكون مخفَّفة من الثقيلة، ويليها الاسم والفعل ثم ذكر أنَّه إذا وليها اسمٌ، ففيها مذهبان الأول: أن تنصبه على نية تثقيلها، كما في الشاهد السابق، والثاني: إعمالها في مقدَّر؛ وهو ضمير الشأن، ثم رجَّح المذهب الثاني على الأول.

وقد سبق الهرويّ ابنَ الشَّجريّ، في هذا الرأي؛ حيث إنَّه ذكر أنَّ (أنْ) لها سبعة مواضع من بينها المخفَّفة من الثقيلة، وعندما تحدث عنها، ذكر أنَّ فيها مذهبين، بنفس ما أورده ابن الشَّجريّ، ورجَّح المذهب الثاني كما رجَّحه ابن الشَّجريّ[٣]، لكنه لم يُشر إلى كتاب الأُزهية!!.

وبالرجوع إلى (أنْ) المخفَّفة من الثقيلة، تحدثت أغلب كتب النُّحو عنها، واستشهدوا بكثير من الشواهد، وأجمعوا على أنَّ (أنْ) المخففَّة من الثقيلة، يشترط فيها حذف اسمها، وإثباته قليل للضرورة، واشترطوا أنْ يكون خبرها جملة، ويجوز إفراده؛ إذا ذكر اسمها،[٤] إلَّا سيبويه؛ الذي اشترط في تخفيف (أنْ) من الثقيلة؛ أن يضمر اسمها، إذا جاء بعدها الأسماء[٥].

---

[١] البيت في ديوانه: ٣١٠/١.

[٢] المجلس التاسع والسبعون: ١٥٤/٣-١٥٥.

[٣] انظر: الأزهية: ٦٣.

[٤] انظر: معاني القرآن، للفراء: ٩٠/٢، والأصول في النحو: ٢٣٨/١،والمقتضب: ٣٥٨/٢، واللباب في علل البناء والإعراب: ٢٢٠/١، وشرح ابن عقيل: ٣٨٨/١

[٥] انظر: الكتاب: ٢٨٠/١.

ومما سيق من الآراء، تبيِّن سبب ترجيح ابن الشَّجري للمذهب الثاني؛ وهو أن يكون اسم (أنْ) ضمير الشأن محذوفًا.

١٣. أعرب ابن الشَّجريّ موضع (أنَّ) على عدة وجوه، في قول الشاعر:

مُنَى كُنَّ لي أنَّ البياضَ خِضابُ فيَخْفَى بتَبْيِيضِ القرونِ شبابُ[١]

فذكر لها أربعة وجوه:

أ- **الأول:** الرفع على إضمار مبتدأ، كأنَّه قال: إحداهن أنَّ البياض خضاب، وهذا الوجه باعتبار (منى) مبتدأ.

ب- **الثاني:** النصب على إضمار (تمنيت) لدلالة (منى) عليه، وبذلك يكون في موضع مفعول به، وهذا الوجه باعتبار (منى) مبتدأ.

ت- **الثالث:** رفع (أنَّ) بالظرف، على اعتبار (منى) ظرف، وهذا مذهب سيبويه والأخفش والكوفيون، وهو أنَّ كل اسم حدث يتقدمه ظرف يرتفع بالظرف.

ث- **الرابع:** الرفع بالابتداء، على اعتبار (منى) ظرف، وهو مذهب الخليل، والبصريين؛ وهو رفع اسم الحدث بالابتداء.

وبالعودة إلى الوجوه التي ذكرها ابن الشَّجريّ بالتفصيل؛ فالوجهان الأولان، ذكرهما بعدما عدَّ (منى) مبتدأ، وإن كان نكرة، وذكر أنّ الابتداء بالنكرة جائز، إذا أخبرت عنها بجملة تتضمن اسمًا معرفة، وهذا ليس فيه أدنى شك، وعلى هذا الاعتبار أجاز في (أنَّ) الرفع والنصب، فالرفع على أنَّها خبر لمبتدأ محذوف، تقديره (إحداهن)، والنصب: على أنَّها مفعول به لفعل محذوف تقديره، (تمنيت)، دلَّت عليه(منى) وهذان الوجهان، ليس فيهما خلافٌ، ولا داعي للتوضيح أكثر؛ لأنَّ اسلوب ابن الشَّجري يميل إلى السهولة في الطَّرح كما تقدم.

أمَّا الوجهان الآخران، فقد أوردهما بعدما عدَّ (منى) ظرفًا، وأجاز في(أنَّ) الرفع بالظرف على رأي سيبويه، والأخفش والكوفيين، والرفع بالابتداء على رأي البصريين. وهذه مسألة خلافية بين النُّحاة؛ فقد ذهب الكوفيون إلى أنَّ الظرف يرفع الاسم إذا تقدّم عليه، نحو قولك: أمامك زيد وأيَّدهم في ذلك الأخفش والمبِّرد وسيبويه من البصريين، وحجتهم في ذلك بأن قالوا: إنَّما قلنا ذلك لأنَّ الأصل في قولك: أمامك زيد، حلَّ أمامك زيد، فحذف الفعل، واكتفى بالظرف منه، فارتفع

---

[١] البيت للمتنبي في ديوانه: ١/١٨٨.

الاسم والذي يساعدنا أنَّ سيبويه يرفع بالظرف إذا وقع خبرًا لمبتدأ، أو صفة، أو حالًا، أو صلة وذهب البصريون، إلى أنَّ الاسم بعد الظرف يرفع بالابتداء؛ وحجتهم بأن قالوا: إنَّما قلنا ذلك؛ لأنَّ الظرف قد تعرَّى من العوامل اللفظية، فلو قُدِّر هنا عامل، لم يكن إلَّا الظرف، وهو لا يصلح ها هنا أن يكون عاملًا، لأنَّ الظرف لا يعمل[1].

وبعد عرض هذه الوجوه، تتبيّن سعة علم ابن الشَّجريّ؛ لعرضه كل هذه الاحتمالات لهذه الكلمة، وباختياره لإعرابات مهمة، تناولها النُّحاة بشيء من التفصيل وهي محل خلاف، فهو يعرض هذه الخلافات، ويذكر لكلَ فريق حجته.

[1] انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٨-٥٢.

المبحث الثالث: الإعرابات التي انفرد بها

إنَّ المتأمل في آراء ابن الشَّجريّ الإعرابية تتكشّف له شخصيته المستقلة، التي جُبل عليها منذ نشأته، فهو ليس تابعًا لسابقيه، وقد بدا ذلك واضحًا في موقفه من إعرابات وآراء من قبله، وفي آرائه المستقلة التي كوَّنها نتيجة خبرته الطويلة في تدريس النَّحو.

وقد اعتمد الباجث في التَّعرف على آرائه التي رجَّحها أو انفرد بها ما ذكره هو بنفسه، فيقول ويتجه عندي، وحقيقة القول عندي، والصحيح عندي، وخطر لي وجه، وغير ذلك، إضافة إلى ما ذكره من جاء بعده من النَّحويين.

وهذه أهم الآراء التي استقلَّ بها ابن الشَّجريّ في أماليه:

١. ضعَّف ابن الشَّجريّ مجيء الحال من المضاف إليه، وذلك في قول تأبط شرًا:

سَلَبْتَ سلاحي بائسًا وشتمْتَني فيا خَيْرَ مسلوبٍ و يا شرَّ سالِبِ[١]

فقال[٢]: "ولست أرى أنَّ(بائسًا) حال من ضمير المتكلم الذي في(سلاحي)، **ولكنه عندي** حال من مفعول(سلبت) محذوف، والتقدير سلبتني بائسًا سلاحي، وجاء بالحال من المحذوف؛ لأنَّه مقدَّر عنده مَنْوِيّ، ومثل ذلك في القرآن قوله جلَّ وعزَّ: ﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴾[٣]؛ فوحيدًا حال من الهاء العائدة في التقدير على(مَن)... وإنَّما وجب العدول عن نصب(بائس) على الحال من الياء التي في(سلاحي)؛ لما ذكرته لك من عِزَّة حال من المضاف إليه، فإذا وجدتَ مندوحةً عنه وجب تركه".

---

[١] البيت في ديوانه: ٦٢، والخزانة: ٣/١٦١.

[٢] المجلس الثالث: ١/٢٥.

[٣] المدثِّر: ٧٤/١١.

وضعَّف مجيء الحال من المضاف إليه أيضًا، في قول أبي زيد:

عَوْذٌ ويُهْثَةُ حاشِدونَ عليهِم حَلَقُ الحَدِيدِ مُضاعَفًا يَتَلَهَّبُ[1]

فقال[2]: "الوجه في هذا البيت فيما أراه: أنَّ(مضاعفًا) حالٌ من (الحلق)، لا من(الحديد) لأمرين، أحدهما: أنَّه إذا أمكن مجيء الحال من المضاف كان أولى من مجيئها من المضاف إليه ولا مانع من كون(مضاعفًا) حالًا من (الحلق)... والآخر: أنَّ وصف (الحلق) بالمضاعف أشبه"

ورأي جمهور النُّحاة[3]: أنَّ الحال لا يأتي من المضاف إليه في اللغة العربية، فحقّ صاحب الحال ألَّا يكون مجرورًا بالإضافة، كما لا يكون صاحب الجر؛ لأنَّ المضاف إليه مكمل للمضاف، وواقع منه موقع التنوين، لكنَّهم أجازوه بشروط، أن يكون واحدًا مما يأتي:

أ- أن يكون المضاف اسما يقوم بعمل الفعل، كالمصدر واسم الفاعل... مثل: اعتكافي صائمًا أفضل لي.

ب- أن يكون المضاف جزءًا من المضاف إليه، مثل:﴿ وَنَزَعۡنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنۡ غِلٍّ إِخۡوَٰنًا ﴾[4]

ت- أن يكون المضاف كجزء من المضاف إليه، مثل قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ أَنِ ٱتَّبِعۡ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِيمَ حَنِيفًا ﴾[5].

وجوَّز بعض البصريين، وصاحب البسيط، وأبو علي الفارسيّ، مجيء الحال من المضاف إليه مطلقًا؛ أيْ بدون ما ذكرت من شروط[6].

ويميل الباحث إلى رأي ابن الشَّجريّ، الذي لم ينفِ أن يأتيَ الحال من المضاف إليه، بل رأى أنّه إذا أمكننا أن نأتي بالحال من غير المضاف إليه فهو أجود، وإذا لم نجد فيمكن أن يأتي

---

[1] البيت في: شرح ابن عقيل: ٦٤٦/١، والخزانة: ١٧٣/٣.

[2] المجلس السادس والسبعون: ٩٦/٣.

[3] انظر: شرح الكافية الشافية: ٧٥٠/٢، وشرح ابن عقيل: ٦٤٦/١، وشرح الأشموني: ١٧٩/٢، والنحو الوافي: ٤٧٣.

[4] الحجر: ٤٧/١٥.

[5] النحل: ١٢٣/١٦.

[6] انظر: ارتشاف الضرب: ١٥٨٠/٣، وهمع الهوامع: ٢٤٣/٢، ورأي أبي علي ذكره ابن الشَّجريّ في الشاهد السابق.

صاحب الحال مضافًا إليه، وهذا رأي سديد ومقنع، ومصحوب بالشواهد، ولا يختلف مع آراء النُّحاة في هذه المسألة، والله أعلم.

٢. أجاز ابن الشَّجريّ عمل كان في الحال، في قول المتنبي:

وأنْكَ بالأمسِ كنتَ مُحْتَلِمًا شيخَ مَعَدٍّ ولأنت أَمْرَدُها[١]

ثمَّ قال[٢]: " في قوله(محتلمًا) كلامٌ رأيت إيراده لما فيه الفائدة، وذلك أنَّ (محتلمًا) حالٌ وخبر(كان) قوله(شيخ معدٍّ)، والعامل في الحال (كان)، ومن منع من إعمال(كان) في الأحوال فغير مأخوذٍ بقوله؛ لأنَّ الحال فضلةٌ في الخبر منكورة، فرائحة الفعل تعمل فيها، فما ظنُّك بكان وهي فعل متصرِّفٌ، تعمل الرفع والنّصب في الاسم الظاهر والمضمر، وليست (كان) في نصبها حالًا بأسوأ حالًا من حرف التنبيه والإشارة".

الحال تحتاج إلى عامل، فعاملها ما تقدَّم عليها، من فعل، أو شبهه، أو بمعناه، قال الخوارزمي[٣]: "العامل في الحال شيئان؛ أحد الشيئين الفعل وشبهه من الصفات، فالفعل نحو: جاءني زيدٌ راكبًا، وشبهه من الصفات مثل قولك: مررت برجل عفيف شابًان والثاني معنى الفعل وهي أنواع؛ حرف جرّ، لأنَّه يستدعي فعلًا، أو شبه فعل نحو: فيها زيد مقيمًا، واسم الإشارة، نحو هذا عمرو منطلقًا، والاستفهام نحو: مالك واقفًا؟". وفصَّل الغلاييني في المقصود بمعنى الفعل فقال[٤]: و المراد بمعناه، فهو على تسعة أشياء: اسم الفعل، واسم الإشارة، وحرف التنبيه، وأدوات التشبيه وأدوات التمني، وأدوات الاستفهام والجار والمجرور، والظرف، وحروف النداء.

واختلف النُّحاة في دلالة (كان) الناقصة على الحدث، الذي يدل عليه الفعل، على قولين:

أ- **القول الأول:** أنَّ (كان) دالة على الزمن المجرّد من الحدث، وعلى هذا فهي ليست أفعال حقيقية، وهذا رأي سيبويه، والمبرد، وابن السَّراج، والفارسيّ، وابن جني، وغيرهم[٥].

---

[١] البيت في ديوانه: ١/٣١٠.

[٢] المجلس التاسع والسبعون: ٣/١٥٤-١٥٥.

[٣] التخمير، الخوارزمي: ١/٤٢٦.

[٤] انظر: جامع الدروس العربية: ٣/٨٧.

[٥] انظر: الكتاب: ١/٢٦٤، والتذييل والتكميل: ٤/١٣٣، والمقتضب: ٣/٣٣، والأصول في النحو: ١/٨٢، والمساعد: ١/٢٥٢، والأشباه والنظائر: ٣/٣٣٨.

ب- **القول الثاني:** أنَّ (كان) دالة على الحدث والزمن، كغيرها من الافعال الأخرى، وهذا رأي ابن خروف وابن عصفور، وابن مالك، وأبي حيان، وابن هشام، وغيرهم[١].

فالخلاف في دلالة كان الناقصة على الحدث، فمن رأى أنَّ كان الناقصة ليس لها دلالة على الحدث، فهو لا يرى بعمل كان في الحال، وقد منع عمل كان في الحال الواسطي الضرير والسيوطي، وغيرهم، بحجة أنَّ كان الناقصة فعل غير حقيقي، ولا استدعاء لها للحال، والعامل مستدع، وخبرها أغنى في ذلك عنها، ولأنَّها تدخل بعد استقلال الجملة لتدل على مقتضاها فيما مضى، فالذي كان ينصب الحال قبل دخولها، ينصبه بعد دخولها[٢].

أمَّا ابن الشَّجريّ فيرى بجواز إعمال كان في الحال، قياسًا على أنَّ الحال فضلة زيادة وأقل من الفعل يعمل فيها، فما بالك بفعلٍ تامٍ متصرف، ككان، وإعمال الفعل في الحال أولى من إعمال أحرف الإشارة والتنبيه والتمني...، وهذا الكلام مقنعٌ وفيه من التعليل ما يشفي، وهو محقٌ في ذلك؛ فإذا كان الحرف يعمل في الحال، فمن الطبيعي أن يعمل الفعل في الحال، والله أعلم.

٣. **أجاز ابن الشَّجريِّ مجيء ما بمعنى أي الدالة على المفعول المطلق،** وذلك من قوله تعالى:﴿ قُلْ مَا يَعْبَؤُا۟ بِكُمْ رَبِّى لَوْلَا دُعَآؤُكُمْ ۖ فَقَدْ كَذَّبْتُمْ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًۢا ﴾[٣]، حيث ذكر أنَّ هذه الآية من الآي المشكلة التي تعلقت بها المُلحدة، وقال: إنَّ (ما) استفهامية عند الزَّجاج والفراء، ولا يبعد ان تكون نافية؛ لأنَّك إذا حكمت بأنَّها استفهام، فهو نفي خرج مخرج الاستفهام كقوله تعالى: ﴿ هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ ﴾[٤] ، ثمَّ قال بعد أن أكمل تفسير الآية **وحقيقة القول عندي** فيه أنَّ موضع(ما) نصبٌ، والتقدير: أيَّ عبءٍ يعبؤُ بكم ربي، أي: أيَّ مبالاة يبالي ربِّي بكم[٥].

هذه الآية تكشف عن بعض منهج ابن الشَّجريِّ في تناوله للآية المشكلة، وتعهده بأن يزيل الإشكال والغموض عنها، فهو لا يمرُّ على الآيات القرآنية بدون تفسيرها، وتوجيه الإعراب لها

---

[١] انظر: شرح جمل الزجاجي، لابن خروف: ٤١٥/١، وشرح جمل الزجاجي، لابن عصفور: ٣٨٥/١، وشرح التسهيل: ٣٣٨/١، والمساعد: ٢٥٢/١، وارتشاف الضرب: ١١٥٢/٣، والأشباه والنظائر: ٣٣٨/٣.

[٢] انظر: شرح اللمع، الواسطي: ٧٣، وارتشاف الضرب: ١١٥٢/٣، والأشباه والنظائر: ٣٣٨/٣.

[٣] الفرقان: ٥٧/٢٥.

[٤] الرحمن: ٦٠/٥٥.

[٥] انظر : المجلس الثامن: ٧٧/١-٨٠.

وبعد أن عرض إعراب الزَّجاج الذي قال[١]: "تأويل (ما يعبأ بكم) أيْ: أيُّ وزنٍ يكون لكم عنده، كما تقول ما عبأت بفلان أيْ ما كان له عندي وزن ولا قدر"، أمَّا الفراء فقال[٢]: (ما) استفهام، أيْ: ما يصنع بكم". ثمَّ عقَّب ابن الشَّجريِّ على الإعراب ووضحه، ولم يضعِّفه، لكنَّه أجاز وجهًا جديدًا لم يذكره أحدٌ قبله؛ وهو أنَّ (ما) في الآية بمعنى(أي) الدالة على المفعول المطلق، والتقدير عنده: أيَّ عبءٍ يعبؤ بكم ربي.

وقليل من النَّحاة والمفسرين من تعرَّض لموضع (ما) في إعرابه لهذه الآية، فقد ذكر الزمخشري أنّ (ما) متضمنة معنى الاستفهام، وهي عنده في محل نصب، وهي عبارة عن المصدر، ثمَّ أجاز وجهًا آخر؛ بأن تكون نافية[٣].

أمَّا صاحب البحر المحيط فقال[٤]:(ما) نافية أيْ: ليس يعبؤ، ويجوز أن تكون استفهامية فيها معنى النفي، أيْ: أيّ عبءٍ يعبأ بكم".

وقد نقل القرطبي في تفسيره رأي ابن الشَّجريِّ ونسبه إليه[٥].

وذكرت أغلب كتب التفسير أنَّ (ما) استفهامية، ويجوز أن تكون نافية، ولم يرجِّحوا أيّ الوجهين على الآخر[٦].

وبعد عرض هذه الآراء يتبيَّن أنَّ (ما) في موضع استفهام، أو نفي، أو بمعنى أيْ، ولا يترجَّح لدى الباحث أيّ منها على الآخر، حيث إنَّه لم يُضعَّف أي منها لدى النُّحاة والمفسرين.

---

[١] معاني القرآن: الزجاج: ٧٨/٤.

[٢] معاني القرآن، الفراء: ٢٧٥/٢.

[٣] انظر: الكشاف: ٣٧٥/٤.

[٤] انظر: البحر المحيط: ١٣٩/٨.

[٥] انظر: الجامع لأحكام القرآن: ٧٤/١٣.

[٦] انظر: جامع البيان، الطبري: ٣٢١/١٩، والكشف والبيان عن تفسير القرآن، الثعلبي: ١٥٣/٧، وغرائب التفسير، الكرماني: ٨٢٥/٢، والبحر المديد في تفسير القرآن المجيد، الفاسي: ١١٨/٤.

٤. **أبدل ابن الشَّجريّ (كلَّ) من ضمير المتكلم، في قوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾**[١]، وذلك بعد أن ذكر آراء النُّحاة في إعراب (كلّ) فذكر انَّ القرَّاء مجمعون على نصبه والبصريون مجمعون على رفعه، أمَّا الكوفيون فمجمعون على نصبه، ثمَّ ذكر رأيه فقال[٢] "**وخطر لي في نصب(كلَّ) وجهٌ مخالفٌ للوجهين المذكورين**؛ وهو أن يكون قوله : (كلَّ شيء) نصبًا على البدل من اسم إنَّ، وهو بدل اشتمال، لأنَّ الله سبحانه محيطٌ بمخلوقاته... فإن عورض هذا القول بأن ضمير المتكلم وضمير المخاطب لا يبدل منهما...فالجواب عن هذه المعارضة: بأنَّ الإبدال من ضمير المتكلم وضمير المخاطب، لا يسوغ إذا كان البدل هو المبدل منه، وذلك بدل الشيء من الشيء، ويسمونه بدل الكل، أمَّا بدل الاشتمال وبدل البعض، فيسوغان في ضمائر المتكلمين والمخاطبين"

حظيت هذه المسألة باهتمام لدى النُّحاة، فالبصريون يرون الرفع في(كلَّ) وحجتهم أنَّه لم يتقدم ما يوجب النَّصب، وقد سدَّد رأيهم ابن جنِّي الذي قال: إنَّ الرفع أقوى من النصب؛ وذلك لأنها وقعت في الأصل خبر عن مبتدأ. أمَّا الكوفيون: فيرون أنَّ النَّصب أجود من رفعه لتقدم عامل ناصب، وهو إنَّ، والتقدير إنا خلقنا كلّ شيء بقدر، وقد سدَّد رأيهم مكي بن أبي طالب[٣].

أمَّا ابن الشَّجريّ الذي يرى النصب، من حيث إبدالها من ضمير المتكلم في(إنَّا)، وقد افترض أنَّ أحدًا سيعترض بعدم جواز ذلك؛ لأنَّ البدل يراد به تخصيص المبدل منه، وضمير المتكلم والمخاطب في غاية التعريف، فلا حاجة بهما إلى التخصيص، فردَّ عليه بأن ذلك يكون في بدل الكل من الكل، وليس في بدل الاشتمال، وقد أجاز الهروي البدل من ضمير المتكلم[٤].

---

[١] القمر:٥٤/٤٩.

[٢] المجلس الحادي والأربعون: ١/٩٠-٩٣.

[٣] انظر آراء النُّحاة في: الكتاب:١/١٤٨، والمحتسب: ٢/٣٠٠، ومشكل إعراب القرآن، مكي: ٢/٢٤٢، وشرح الأشموني: ١/٤٣٤، وشرح التصريح: ١/٤٥١، وهمع الهوامع: ٣/١٠٦.

[٤] انظر: إسفار الفصيح، الهروي: ١/٤٦٦.

٥. ذكر ابن الشَّجريّ إعراب الزجاج والسيرافي لـ(المستخفُّ) من قول الأخطل:

إنَّ العَرارةَ والنُّبوحَ لِدارِمٍ والمُسْتَخِفُّ أخوهُمُ الأثقالا[١]

فقال[٢]: قال أبو علي في أماليه: أنشدنا إبراهيم بن السرّي الزجَّاج، وذكر أنَّ الرواية بالنصب والرفع، وذكر أبو سعيد السَّيرافي في شرح الكتاب؛ أنَّ نصب (المستخف) بالعطف على اسم إنَّ، ورفعه بالابتداء والاستئناف، ثمَّ وجَّه ابن الشَّجريّ الرفع والنَّصب، فذكر أنَّه إذا جُعل مبتدأً فهو بمعنى الذي استخفَّ، ومن نصب (المستخفّ)، فبالعطف على العرارة، وأخوهم معطوف على خبر إنّ، ثمَّ قال: **وأسهل من هذا عندي** أن ترفع المستخف، بتقدير: وهم المستخفُّ أخوهم الأثقال والمضمر المقدَّر عائد على الالف واللام، لأنَّهما بمعنى اللذين.

فكلمة(المستخف) في البيت السابق يجوز فيها الرفع والنَّصب، وتوجيه النَّصب والرفع على رأيين:

الرأي الأول: وهو رأي الزجاج وأبي علي؛ ويكون برفعها على الابتداء، ونصبها بعطفها على اسم إنَّ.

والرأي الثاني: وهو رأي ابن الشَّجريّ يرفعها بالابتداء، ويرفعها أيضًا بتقدير: هم المستخف؛ فتكون خبرًا لمبتدأ مضمر، وينصبها ابن الشَّجري بعطفها على العرارة، وأخوهم يكون معطوفًا على خبر إنّ.

وأضاف الفارسي وجهًا آخر لم يذكره ابن الشَّجريّ؛ وهو الجرّ، وقال في ذلك[٣]: " ولو أنشد منشد بالجر لكان أسوغ، فانتصب المفعول بها في الصَّلة، ولم يحتجْ أن تقدِّم له ناصبًا".

فابن الشَّجريَ لم يُخطّئ إعراب الزجاج ولا إعراب أبي علي، بل مال إلى إعراب أسهل، بقوله وأسهل من هذا عندي، وهو بهذه العبارة يضيف إلينا ركنًا من أركان منهجه السامي، والمتمثّل بسهولة الطرح، واختيار الإعراب الأسهل البعيد عن التكلُّف، والتقديرات، وهذا ما يفتقده كثيرٌ من النُّحاة، حتى الجهابذة منهم.

---

(١) البيت في: ديوانه :١١٦.

(٢) انظر: المجلس التاسع والعشرين: ١/٢٩٣-٢٩٤.

(٣) العسكريات، الفارسي: ١٠٣.

٦. أعرب ابن الشَّجريّ كلمة (المنون) بوجه يخالف ما أعربها إياه أبو عليّ، وذلك من قول الشاعر:

مَن رأيتَ المَنُونَ عرَّيْنَ أم مَنْ ذَا عليه مِن أن يُضامَ خَفِيرُ[١]

فقال[٢]: "**ويتجه عندي** نصب (المنون) على أن تجعلها مفعولًا لرأيت، و(عرين) في موضع المفعول الثاني، وتجعل (من)مبتدأً، و(رأيت) ومفعوليها خبرًا عنه، والعائد إلى المبتدأ الهاء المحذوفة التي هي مفعول(عرين)، وجاز حذف العائد إلى المبتدأ من الجملة المخبر بها عنه، على قولك: زيدٌ ضربتُ".

وأورد ابن الشَّجريّ رأيه، بعد أن أورد رأي أبي عليّ الفارسي والمتمثل في رفعه ل(المنون) ولم يجز النُّصب، وأعربها على وجهين:

الوجه الأول: وهو إلغاء عمل (رأيت)، فتكون(من) مبتدأ و(المنون) مبتدأ ثانٍ، و(عرين) جملة من فعل وفاعل في موضع خبر المبتدأ الثاني، والجملة التي هي المبتدأ الثاني وخبره، خبرٌ عن المبتدأ الاول.

والوجه الثاني: إعمال رأيت، فتكون(من)مفعول أول، والجملة التي هي (المنون عرين) في موضع المفعول الثاني.

وقد وجدت الباحث أنَّ أبا عليّ في كتاب الشعر أطال الحديث عن هذا البيت، وقد رفضَ البتة أن تنصب المنون؛ لأنَّها ليست بمفعولة في اللفظ، ولا في المعنى، إنَّما هي فاعلة في المعنى ومرتفعة في اللفظ بالابتداء[٣].

وهذا يخالف ما ذهب إليه ابن الشَّجريّ؛ بنصب(المنون) على المفعولية، بإعمال (رأيت) فيها، وأرى أنَّ الرأيين مقبولان؛ لاتفاقهما مع المعنى، وكذلك لأنَّ كلمة (المنون) جاءت منصوبة في ديوان الشاعر.

---

[١] البيت لعديّ بن زيد في ديوانه: ٨٧.

[٢] المجلس الرابع عشر: ١/١٤٠.

[٣] انظر: كتاب الشعر: ٢١٦-٢١٧.

٧. خالف ابن الشَّجريّ أبا عليّ؛ في إعراب كلمة(خضبن) في قول النابغة الجعدي في وصف فرسه:

كأنَّ حَوامِيَهُ مُدْبِرًا خُضِبْنَ وإنْ كان لم يُخْضَبِ
حِجارةُ غَيْلٍ بَرَضْراضَةٍ كُسِينَ طِلاءً مِن الطُّحلُبِ[١]

حيث ذكر أنَّ أبا عليّ أعرب(خضبن) في موضع نصب، بأنَّه حال من (الحوامي) والعامل فيه ما في كأنَّ من معنى الفعل، وجعل (حجارة غيل) خبر كأنَّ، ولم يجز أن يكون خبران لكأنَّ على حدِّ قولهم: هذا حلوٌ حامضٌ، ثمَّ قال: **والقول عندي** أن يكون موضع(خضبن) رفعًا بأنَّه خبر كأنَّ، و(حجارة غيل) خبر مبتدأ محذوف، أيْ هي حجارة غيل[٢].

وقد رجعت إلى كتب أبي علي، فلم أعثر على البيت السابق- حسب اجتهادي-، ولكنَّ هذا الرأي نقله البغدادي عن ابن الشَّجريّ ، وأشار إلى كتاب الأمالي في هذا النقل، ولم يعقِّب على هذا الرأي الإعرابي، بل ساقه شاهدًا على مجيء الحال(مدبرًا) من المضاف إليه[٣].

أمَّا قوله: (هذا حلو حامض)[٤] يقصد به تعدد الخبر للمبتدأ الواحد؛ أي أنَّ(حلو) لا يجوز أن يكون خبرًا لوحده، كما (حامض) لا يجوز أن يكون خبرًا لوحده، بل الاثنتان تشكلان الخبر معًا للمبتدأ، كقوله تعالى: ﴿**وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ (١٤) ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ (١٥) فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ (١٦)**﴾[٥].

والنَّفسُ أمْيَل إلى إعراب ابن الشَّجريّ؛ لأنَّ إعراب أبي عليّ فيه تطويل بذكر الخبر، حيث ذكر حالين قبل ذكر الخبر، وكذلك استقامة المعنى، وسهولة الإعراب، وقلة التقدير، في إعراب ابن الشَّجري، والله أعلم.

---

[١] البيتان في ديوانه: ٢٠، والخزانة: ٣/١٦١.

[٢] انظر: المجلس الرابع والعشرون: ١/٢٣٨-٢٣٩

[٣] انظر: خزانة الادب: ٣/١٦٦.

[٤] انظر: الكتاب: ٢/٨٣، والأصول في النحو: ١/١٥١، والمفصل: ٤٦.

[٥] البروج: ٨٥/١٦.

٨. تعقَّب ابن الشَّجري إعراب النُّحاة لكلمة(دهر)، من قول المتنبي:

كَفَى ثُعَلًا فخرًا بأنَّك مِنْهُمُ ودَهْرٌ لأنْ أمسيتَ مِن أهلِه أَهْلُ[١]

فذكر أنَّهم رووا(دهر) بالرفع والنَّصب؛ وذكر آراء العلماء وهي كالآتي:

أ- **ابن جنِّي:** الرفع؛ حيث رفع(دهر) بفعلٍ مضمر، دلَّ عليه أول الكلام ، والتقدير: وليفخر دهرٌ أهل لأن أمسيت من أهله. ولم يجوِّز الرفع بحجة أنَّه ليس قبله مرفوع يُعطف عليه، وقد وصف ابن الشَّجريّ هذا الرأي بقوله: هذا قول من لم يُنْعِم بالنَّظر، وقنع بأول لمحة، حيث إنَّه يجوز عطف(دهر) على فاعل (كفى)، وهو المصدر المقدَّر.

ب- **الربعي:** الرفع؛ حيث وجّه رفع (دهر) كما ذكر ابن جني، لكنَّه وجه فيها النَّصب على أنَّه اسم معطوف على اسم إنَّ، والتقدير: كفى ثُعلًا فخرًا أنك منهم، وأنَّ دهرًا أهلٌ لأن أمسيت من أهله. وعقَّب ابن الشَّجريّ على هذا القول: هذا القول بعيدٌ من حصول الفائدة.

ت- **المعرِّي والشاميين:** النَّصب؛ بعطف(دهرًا) على(ثعلًا)، ورفع (أهل)، وتقديرهم: كفى ثُعلًا فخرًا أنك منهم، وكفى دهرًا هو أهلٌ لأن أمسيت من أهله أنَّه أهلٌ، لكونك من أهله. وأسقطوا حكم الرفع، بأنَّه لا ينبغي الالتفات إليه. وعقَّب ابن الشَّجريّ على توجيههم النصب: هذا قول فيه اسهاب كما ترى، وتكلفٌ شاقٌ.

ث- **ابن الشَّجريّ:** الرفع؛ من وجهين: الأول: رفع(دهر) بالابتداء، وإضمار خبره مدلولًا عليه بأول الكلام، والتقدير: ودهرٌ أهلٌ لأن أمسيت من أهل فاخر بك، والوجه الثاني: عطف(دهر) وهو اسم حدث، على الكون المقدَّر وهو اسم حدث، ودهرٌ موصوف بصفة فيها ضمير عائد على اسم إنَّ، وهو التاء في(أمست).

وبعد أنَّ ذكر ابن الشَّجريّ هذه الآراء، وعقَّب عليها، كما سبق ذكره، قال[٢]: " **ويتجه عندي في إعراب البيت بعد هذا، وجهٌ لم يذهب إليه من تقدّم**؛ كما لم يذهبوا إلى عطف (دهر) على فاعل(كفى)، وهو أنَّك ترفع الفخر بإسناد(كفى)إليه، وتخرج الباء عن كونها زائدة، فتجعلها معدَّية متعلقة بالفخر، وتجر (الدَّهر) بالعطف على مجرور الباء، وترفع الأهل بتقدير المبتدأ الذي تقدَّم ذكره، فيصير اللفظ: كفى ثُعلًا فخرًا بكونك منهم، وبدهرٍ هو أهلٌ لأن أمسيت من أهله".

---

[١] البيت في ديوانه: ٣/١٩٠.

[٢] المجلس الموفي الثلاثين: ١/٣١١-٣١٣.

وذكر ابن فُورَّجة الوجه الذي ذكره ابن جنّي، وضعَّفه، ثم ذكر أنَّ الإعراب الصحيح عطف(دهر) على(ثعلا)، ورفع (أهل) بتقدير: هو أهل[١]. وهذا ما نسبه ابن الشَّجري للمعري والشاميين، وذكر ابن وكيع رأي ابن جنّي وقوَّى الاحتجاج به[٢]. أمَّا العكبري فقد ذكر جميع الأوجه التي ذكرها ابن الشَّجريّ في هذه المسألة، مع ذكر الوجه الخاص بابن الشَّجريّ؛ وهو عطف (دهر) على فاعل(كفى)[٣].

أمَّا ابن هشام فقد تبع ابن الشَّجريّ في تعقبه في البيت السابق، فذكر رأي ابن جني، ثم عرض رأي المعري، ونعته بالمتعسف، ثم عرض رأي الربعي، وذكر أن لا معنى من تقديره، ثم عرض آراء ابن الشَّجري الثلاثة التي ذكرتها سابقًا، ونسبها لابن الشَّجريّ[٤].

وخلاصة القول في هذه المسألة أنَّه لو سيق هذا المثال، كشاهد على ظاهرة الإعراب وتوسعها عند ابن الشَّجريّ لكفت، وأغنت؛ لا غرو وقد تبين كيف عرض آراء النُّحاة ثم أصدر أحكامًا عليها مع التعليل المقنع، ثم بعد أن أشعرنا أنَّ هذه المسألة تمثل مشكلة وتحتاج إلى حلٍّ، عرض رأيًا مقنعًا لم يسبقه إليه أحد، ولم ينكره عليه أحد ممن تبعه، والله أعلم.

---

[١] انظر: الفتح على أبي الفتح، ابن فورَّجه: ٢٥٠.

[٢] انظر: المنصف للسارق والمسروق منه، ابن وكيع: ٣٤١.

[٣] انظر: شرح ديوان المتنبي: ١٩٠/٣.

[٤] انظر: مغني اللبيب: ٢٦/٢-٢٧.

٩. عرض ابنُ الشَّجريّ أقوال بعض النُّحاة في قولهم(أكلوني البراغيث)[١]:

فذكر أنَّ أبا سعيد السيرافي، ذكر فيه ثلاثة أوجه: الوجه الأول: ما قاله سيبويه، وهو جعل الواو تؤذن بالجماعة وليست ضميرًا متصلًا. والوجه الثاني: أن تكون البراغيث مبتدأ، وأكلوني خبرًا مقدَّما، تقديره: البراغيث أكلوني، والوجه الثالث: أن تكون الواو في (أكلوني البراغيث) ضميرًا على شرط التفسير، ثم قال بعد عرض هذه الآراء: **والوجه عندي:** أن يُحمل قولهم (أكلوني البراغيث) على الأكل الذي يراد به التعدِّي والظلم، كقولهم: أكل فلان جاره؛ إذا تعدى عليه[٢].

وقد فسَّر سيبويه المقصود بلغة (أكلوني البراغيث) فقال[٣]: " و اعلم أنَّ من العرب من يقول ضربوني قومك ، وضرباني أخواك ، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في : قالت ، فكأنّهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث علامة، وقد أطلق النحاة على هذه اللغة (لغة أكلوني البراغيث).

١٠. أعرب ابن الشَّجريّ (رمزًا) من قوله تعالى: ﴿ قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا ﴾[٤] مفعولًا به، مخالفًا بذلك غيره من النُّحاة والمفسرين، فقال[٥]: "فليس انتصاب (رمزا) على الاستثناء، ولكنه مفعول به، منتصب بتقدير حذف الخافض، والأصل: ألَّا تكلِّم الناس إلا برمز؛ أي بتحريك الشفتين لا باللفظ من غير إبانة بصوت، فالعامل الذي قبل (إلا) مفرَّغ في هذا النحو للعمل فيما بعدها، بدلالة أنَّك لو حذفت (إلا) وحرف النفي استقام الكلام تقول في قولك: ما لقيت إلا زيدًا: لقيت زيدًا...".

هذه المسألة من المسائل التي عدَّها ابن الشَّجريِّ من زلَّات مكي بن أبي طالب، حيث عاب ابن الشَّجري على مكي، إعرابه (رمزًا) استثناء منصوب[٦] لأنَّه ليس من جنس الأول، وأعربه وأعربه ابن الشَّجريِّ مفعولًا به.

---

[١] مصطلح شائع كثيًرا في كتب النَّحو، وغير منسوب لقائل، إلا أبو عبيدة معمر بن المثني، الذي قال: إنَّه سمعه من أبي عمرو الهذلي. انظر: مجاز القرآن: ١٠١/١.

[٢] انظر: المجلس الحادي والستون: ٤٢٦/٢-٤٢٧.

[٣] الكتاب: ٢٢٦/١.

[٤] آل عمران: ٤١/٢.

[٥] المجلس الموفي الثمانين: ١٧٤/٣.

[٦] انظر: مشكل إعراب القرآن: ١٩٧/١.

وكلمة (رمزًا) أعربها النُّحاة استثناءً، ولم يختلفوا على ذلك، بل اختلفوا على أنَّ الاستثناء منقطع، أم متصل، وهذا يتوقف على مفهوم كلمة رمزا، فمنهم من قطع أنَّ هذا استثناء منقطع بناءً على أنَّ الرمز هو الإشارة والإفهام من دون كلام، وهو حينئذ ليس من المستثنى منه، وهذا رأي الأغلب منهم[١]، ومنهم من رأى أنَّ هذا استثناء متصل بناءً على أنَّ المراد بكلام ما فهم منه المراد، وقال بهذا الزمخشري[٢]، والصنف الثالث جوَّز الوجهين المنقطع والمتَّصل، مع ترجيحهم للمنقطع[٣].

أمَّا ابن الشَّجريِّ فقد أعرب(رمزًا) مفعولًا به منصوب بنزع الخافض، على اعتبار الاستثناء هنا مفرَّغًا، ويعني ذلك أنَّ ما بعد إلا يعرب حسب موقع في الجملة، وذلك مثل قولك: ما لقيت إلا زيدًا، فهي بمعنى لقيت زيدًا، وكذلك تقدير الآية: آيتك أن تكلم الناس رمزا.

ولم يقل أحدٌ بهذا الإعراب غير ابن الشَّجريّ، وتعقبه الالوسي في هذا الإعراب فقال[٤]: "وتعقَّب ابن الشَّجريِّ النَّصب على الاستثناء مطلقًا، وادَّعى أنَّ(رمزًا) مفعول به منتصب بتقدير حذف الخافض..."، حيث أورد نص ابن الشَّجريِّ كاملًا، مع الشواهد.

فهذه آراء ابن الشَّجريِّ وغيره من النُّحاة، في (رمزًا) وكل له حجته، وكلاهما يستقيم المعنى بهما، ولا يرجِّح الباحث أحدهما على الآخر.

---

(١) انظر: إعراب القرآن، النحاس: ١٣٢، والتبيان: ١٨٨/١، وجامع أحكام القرآن: ٨١/٤.

(٢) انظرك الكشاف: ٥٥٧/١.

(٣) انظر: المحرر الوجيز: ٤٣٢/١، البحر المحيط: ١٤٠/٣، وروح المعاني: الالوسي: ١٥١/٣، وإعراب القرآن، درويش: ٥٠٦/١.

(٤) انظر: روح المعاني: ١٥١/٣.

الفصل الرَابع

تَعقِيبَاتُ ابنِ الشَّجَرِيِّ

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: موقفه من إعراب سابقيه.

المبحث الثاني: توجيهه للقراءات القرآنية.

المبحث الثالث: مذهب ابن الشَّجريّ النَّحوي.

مدخل:

لقد كان ابن الشَّجري أحد أئمة العربية الأفذاذ، ذو الشَّخصية النَّحوية المُستقلة، التي لا تُسلِّم بكل ما وصل إليها من القدماء، وقد جسَّد ذلك بكتابه الأمالي، الذي حفل بآراء أعلام النُّحاة على اختلاف مذاهبهم ومشاربهم، حيث إنَّ ابن الشَّجريِّ لم يكتف بعرض الآراء ونقلها؛ بل عكف عليها بالشرح والتفسير والنقد والاعتراض، فلم يترك نحويًا نقل عنه إلا وعقَّب عليه، مما جعل كتب الأمالي ذا قيمة علمية عظيمة، فهو يصقل شخصية طالب العلم؛ لما فيه من آراء وحجج، وكذلك لأسلوب ابن الشَّجريِّ، وتأكيده على مجموعة من القضايا النَّحوية المهمة، والتي منها: تأكيده على ضرورة التوافق بين المعنى والإعراب، وتقديمه المعنى على غيره، وكذلك رفضه للجدل العقيم وكذلك ميله إلى التسهيل في الإعراب كما بدا ذلك في مجالسه.

ولذلك تناول الباحث في هذا الفصل المسائل الإعرابية التي ذكرها ابن الشَّجريِّ عن غيره من النُّحاة، وقام بالتعقيب عليها، وترجيح بعضها على بعض، وكل ذلك يكون مصحوبًا بالدليل والحجة، فقد كان منهج ابن الشَّجريّ الأول في حكمه على إعرابات من سبقه؛ هو موافقة الإعراب لحقيقة المعنى وغير ذلك من المقاييس، وقد نقل ابن الشَّجريِّ في أماليه آراءً لأئمة العربية العظام أمثال: الخليل وسيبويه والمبرد والفارسي والمعِّري، وغيرهم من جهابذة اللُّغة وعلمائها، مع ملاحظة اعتداده برأي سيبويه كثيرًا، حتى إنَّه كان يستأنس برأيه للتأكيد على صحة ما ذهب إليه، وقلَّما اعترض عليه وقد نقل كثيرًا عن الفارسي، وهو من أئمة العربية الكبار؛ مما ميَّز أماليه عن غيرها من كتب النَّحو الأخرى.

ثم تناول الباحث توجيهات ابن الشَّجريِّ للقراءات القرآنية، سواء المتواتر منها أم الشاذ، مخالفًا بذلك منهج البصريين مع أنَّه بصري المذهب، وهذا يؤكد استقلال شخصيته النَّحوية، وقد قوَّى ابن الشَّجريِّ بعض القراءات السبعية، ووجَّه بعض القراءات الشاذة التي سأذكر بعضًا منها في المبحث الثاني.

ثمَّ ختم الباحث الفصل بذكر مذهب ابن الشَّجريَّ النَّحويِّ الذي تأكدَّ أنَّه بصري المذهب وهذا ما سيتم تفصيله لاحقًا بحول الله، وهذه مباحث الفصل بالتفصيل:

المبحث الأول: موقفه من إعرابات سابقيه

١. حكى ابن الشَّجريّ ما جرى بين الأصمعيّ والكسائيّ؛ من خلاف حول إعراب (رئمان) من قول أُفنون التغلبيّ:

أمْ كيـف ينفـعُ مـا تُعْطِـى العَلُـوقُ بـهِ رِئمـانُ أنْـفٍ إذا مـا ضُـنَّ بـاللَّبَنِ[١]

فقد ذكر أنَّ الأصمعيّ يرويها بالنَّصب، والكسائيّ يرويها بالضمِّ، ويجيز فيها النصب والضم والجرّ، ثمَّ عقَّب بقوله[٢]: "انتصاب(الرئمان) هو الوجه الذي يصحُّ به المعنى والإعراب وإنكار الأصمعيّ لرفع رئمان إنكار في موضعه؛ لأنَّ رئمان العلوق البوَّ بأنفها هو عطيَّتها ، ليس لها عطية غيره، فإذا أنت رفعته لم يبق له عطية في البيت لفظًا وتقديرًا، ورفعه على البدل من (ما) لأنها فاعل(ينفع) وهو بدل اشتمال... وجرّ الرئمان على البدل أقرب إلى الصحيح قليلًا، وإعطاء الكلام حقَّه من المعنى والإعراب، إنَّما هو بنصب الرئمان، ولنحاة الكوفيين في أكثر كلامهم تهاويل فارغة من حقيقية".

فابن الشَّجري يمنع الرفع في(رئمان) كما ذكر الكسائي؛ لأنه يفرغ الفعل(تعطي) من مفعول لفظًا وتقديرًا، والكسائي أجاز فيه الرفع على الإبدال، والنصب ب(تعطي)، والجرَّ بدل من الهاء والاصمعي لا يراها إلا بالنَّصب، وقد صوَّب ابن الشَّجري رأي الأصمعي، وخطأ الرفع في رأي الكسائي كما رأينا.

وقد حظيت هذه المسألة باهتمام كبير من النَّحويين، وذكروا في (رئمان) ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: الرفع كما أنشده الكسائي، وقد أجاز ثعلب، والفارسيّ رواية الرفع، إلا أنَّ الفارسيَ أضاف وجهًا آخر للرفع وهو جواز أن تكون(رئمان) خبر مبتدأ محذوف[٣]، ولم يُذكر هذا الرأي في أكثر كتب النُّحو لضعفه، وابن الشَّجريّ أنكر الرفع لأنَّه يفرِّغ الفعل من مفعوله.

والوجه الثاني: النَّصب؛ وهو ما جوَّزه الأصمعي كما ذكرت، دون أن يوجه روايته بالنَّصب؛ لأنَّ الأصمعيّ كان راويًا محنكًا، وليس له بالنُّحو مقارنة بالكسائي؛ فقد ذكر النَّصب

---

(١) البيت في أغلب كتب اللغو والأدب والنحو. انظر: الكامل: ١٠٧/١، والخصائص: ١٨٤/٢.

(٢) المجلس السادس: ٥٤/١-٥٦.

(٣) انظر: مجالس العلماء، الزجاجي: ٤٣، والبغداديات، الفارسي: ٤٢١.

على السَّماع، وهذا الوجه ذكره كثير من العلماء؛ مثل: ابن الشَّجريّ والكسائي ، وثعلب، وابن هشام والبغدادي فذكروا جميعًا أنَّ (رئمان) تنصب بالفعل (تعطي)[١]، وقد أضاف الفارسيّ ثلاثة أوجه أخرى لنصب (رئمان)، وهي[٢]:

الوجه الأول: نصبها على نزع الخافض، بحذف الحرف ووصل الفعل، بتقدير: أم كيف ينفع ما تعطيه من رئمان أنفٍ.

الوجه الثاني: أن تكون من باب (صنع الله) و (وعد الله) كأنَّه لما قيل: تعطي العلوق، دلَّ على ترأم؛ لأن إعطاءها رئمان، كما أنَّ قوله تعالى: ﴿ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ﴾ [٣] وعدٌ، فنصب(رئمان) على هذا الحد.

الوجه الثالث: نصبها على الحال مثل: جاء ركضًا، فهذه الوجوه الثلاثة التي ذكرها الفارسي لنصب(رئمان).

والوجه الثالث: الجر؛ فقد جوَّزه الكسائي، والمبرد، والفارسي، وابن الشَّجري، والبغدادي وغيرهم، جرَّ (رئمان) على البدل من الهاء التي في(به)، بل إنَّ ابن الشَّجري والبغدادي عدَّاه الأقرب إلى المعنى بعد النَّصب[٤].

ومما سبق يظهر أنَّ وجه النَّصب أقوى تلك الأوجه، فالرواية تقرُّه، ولم يمنعه أيّ من العلماء، بل تعددت توجيهاته كما رأينا في النص السابق.

وقوله: ولنحاة الكوفيين في أكثر كلامهم تهاويل فارغة من الحقيقية، سأذكرها بالتفصيل، في مذهبه النَّحويّ إن شاء الله[٥].

---

[١] انظر: أمالي الزَّجاجي: ١٥، و البغداديات: ٤٢١، ومغني اللبيب: ٢٩٥/١، وخزانة الأدب: ١٥١/١١.

[٢] انظر: البغداديات: ٤٢١.

[٣] الروم: ٢/٣٠.

[٤] انظر: مجالس العلماء: ٤٣، والبغداديات: ٤٢٠، ومغني اللبيب: ٢٩٥/١، وخزانة الادب: ١٥١/١١.

[٥] سيأتي ذكرها ص١٦٠ من هذا البحث.

٢. ذكر ابن الشَّجريِّ إعراب أبي عليّ ل(مخضَّبا) من قول الأعشى:

أرى رجُـــلًا مـــنكم أسِـــيفًا كأنَّمـــا يَضُـمُّ إلـى كَشْـحَيْه كَفًّـا مُخَضَّـبا[١]

حيث أجاز أبو علي أن تكون (المخضب) صفة للرجل، لأنَّك تقول: رجلٌ مخضوب، إذا خُضِّبت يداه، كما تقول: مقطوع، إذا قطعت يده، ويقوِّي ذلك قول الشاعر:

سَـقَى العَلَـمَ الفَـرْدَ الـذي فـي ظِلالِـه غَـــزالانِ مكحُـــولانِ مُخْتَضَـــبانِ[٢]

فإذا استقام ذلك أمكن أن تجعل(مخضَّبًا) صفة لرجل منكور. وإن شئت جعلته حالًا من الضمير المرفوع في (يضم)، أو المجرور في قوله: (كشحيه)؛ لأنهما في المعنى لرجل منكور، ثم بعد أن أورد ابن الشَّجريّ رأي الفارسي السابق، قال: جعل (المخضب) حالًا من المضمر في (يضم) أمثل من أن تجعله حالًا من المضاف إليه، وأمَّا إجازته أن يكون وصفا لرجل، فهو فاسد في المعنى وهو محمول على إنعام نظره فيه، لأنَّك إن فعلت ذلك أخرجته من حيز التشبيه، فصار وصفًا حقيقيًا وهذا غير مراد الشاعر[٣].

ففي البيت السابق اعترض ابن الشَّجريّ، على أبي علي في إعرابه مخضبًا صفة لـ(رجل) وحجته في ذلك فساد المعنى، وخروجه عمّا أراده الشاعر.

(مخضبًا) صفة في إعرابها، والمنعوت يجب أن يوافق النعت في التذكير والتأنيث، ولذلك تعددت آراء النُّحاة في (مخضَّبًا) كالتالي:

أ- أن تكون(مخضَّبا) صفة لـ(كفًّا) وهي مؤنثة، لأنَّها تُصغَّر كُفيفة، والتقدير: كفًا مخضَّبة وعُلل مجيء النعت(مخضَّب) المذكر من(كفًّا) المؤنث بأحد الأقوال الآتية: الأول: الحمل على معنى الكف، وهو العضو، أو الساعد، وهذا الرأي قاله ابن الشَّجريّ، وغيره. الثاني: عدم وجود الهاء في المنعوت(كفًا)، والعرب تجترئ على تذكير المؤنث، إذا لم يكن فيه هاء. الثالث حذفت الهاء من النعت، على جهة الترخيم في غير النداء. وقد قال بهذا الوجه الفراء والسجستاني[٤].

ب- أن تكون(مخضَّبا) نعتًا لـ(رجل)، وهذا الوجه ردَّه ابن الشَّجري؛ لفساده في المعنى، لأنَّ التقدير يصير حينئذٍ: أرى رجلًا منكم مخضَّبًا كأنَّه يضم إلى كشحيه كفًا، وهذا يلزم منه أن يكون

---

[١] البيت في ديوانه: ١١٥.

[٢] البيت منسوب لمجنون بن عامر في: ديوانه: ٢٧٣.

[٣] انظر: المجلس الرابع والعشرين: ٢٤٤/١-٢٤٥.

[٤] انظر: المذكر والمؤنث، للفراء: ٧١-٧٢، والمذكر والمؤنث، للسجستاني: ١٢٦-١٢٧، المذكر والمؤنث، لأبي بكر الانباري: ٣٦٥/١، وشرح الجمل ، لابن عصفور: ٣٧٦/٢.

التخضيب وصفًا حقيقيًا للرجل، وهذا لم يرده الشاعر، وإنَّما مراده التشبيه والمجاز، لأنَّ الرجل الذي عناه الشاعر لم يكن مخضَّبًا على الحقيقة. وقد أجاز هذا الوجه: السجستاني، وابن الأنباري، والفارسي، وغيرهم[١].

ت- أن يكون حالًا من الضمير في(يضم) أو من الضمير المجرور في(كشحيه)، وهذان الوجهان أجازهما: السجستاني، وابن الانباري، والفارسي، والبغدادي[٢]، ورأى ابن الشَّجريّ أنَّ الحال من (يضم) أمثل من (كشحيه) ؛ وذلك لأنَّ مجيء الحال من المضاف إليه غير مجاز عند بعض النُّحاة[٣].

ث- ذكر ابن الأنباري، أنَّ(مخضَّبًا) من البيت السابق على سبعة أوجه: إمَّا أن تكون نعتًا للرجل أو نعتًا للكف، أو نعتًا للأسيف، أو حالًا مما في الأسيف، أو حالًا مما في يضم، أو حالًا من الهاء المتصلة بكشحيه، أو أن يكون أراد كفًا مخضبة، فحذف الهاء للضرورة الشعرية[٤].

وبعد عرضي لهذه الوجوه، يتبيّن لي أنَّ قول أبي عليّ الفارسيِّ صحيحٌ، لكن ليس في هذا الموضع لأنَّ قوله في هذا الموضع يفسد المعنى كما ذكر ابن الشَّجريّ، وأثناء بحثي عن هذه المسألة لم أجد أحدًا تنبه لما تنبه إليه ابن الشَّجريّ من فساد المعنى، في الوجه الذي ذكره أبو عليّ الفارسيّ، والله أعلم.

---

(١) انظر: المذكر والمؤنث، للسجستاني: ١٢٦-١٢٧، والمذكر والمؤنث، لأبي بكر الانباري: ٣٦٢/١، والتكملة:٣٨٣، وشرح الجمل ، لابن عصفور: ٣٧٦/٢.

(٢) المذكر والمؤنث، للسجستاني: ١٢٧، والمذكر والمؤنث، لأبي بكر الأنباري: ٣٦٣/١، والتكملة: ٣٨٣، وخزانة الادب: ٥/٧.

(٣) انظر آراء النُّحاة في هذه المسألة: شرح الكافية الشافية: ٧٥٠/٢، وشرح ابن عقيل: ٦٤٦/١، والنحو الوافي: ٤٧٣.

(٤) المذكر والمؤنث، لأبي بكر الانباري: ٣٦٢/١-٣٧٠.

٣. **ذكر ابن الشَّجريّ إعرابات النُّحاة لـ(ما) من قوله تعالى:** ﴿ قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا ﴾[١]، فذكر أنَّ الوجه في (ما) أن تكون خبرية في موضع نصب بـ(أتلُ)، والتقدير: تعالوا أتل الذي حرَّمه ربكم عليكم، فإن علقت (عليكم) بحرَّم فهو الوجه، لأنه الأقرب وهو اختيار البصريين، وإن علقت بـ(أتل) فجيد، لأنه الأسبق وهو اختيار الكوفيين، ثم ذكر أنَّ الزجّاج أجاز أن تكون(ما) استفهامية، في موضع نصب بحرَّم[٢].

وتبع ابن هشام ابن الشَّجريّ في إعراب هذه الآية، فأعرب(ما) خبرية بمعنى (الذي) منصوبة بـ(أتل) وذكر الوجه الذي أجازه الزجَّاج، بأن تكون (ما) استفهامية[٣].

أمَّا أبو حيان فذكر لـ(ما) ثلاثة أوجه: **الأول** أن تكون خبرية، وهي مفعولة بـ(أتل)، وهذا الوجه ذكره ابن الشَّجري وابن هشام، **والوجه الثاني:** أن تكون مصدرية؛ أي تحريم ربكم، **والوجه الثالث:** أن تكون استفهامية[٤]، وهذا الوجه الذي ذكره الزجَّاج.

وأمَّا ذكره للمتعلق بالمتنازعين(حرم) و(أتل)، فهذه مسألة خلافية بين النُّحاة، فقد ذهب الكوفيون إلى إعمال الفعل الأول؛ بحجة النقل والقياس، فالنقل كقول امرئ القيس:

فلو أنَّ ما أسْعَى لأسْمى مَعِيشةٍ كفاني ولمْ أطْلُبْ قَليلٌ من المالِ[٥]

فأعمل الفعل الأول، والقياس: هو أنَّ الفعل الأول أسبق من الفعل الثاني، وهو صالحٌ للعمل كالثاني، أمَّا البصريون فيرون أنَّ إعمال الثاني أولى، والدليل النقل والقياس، فالنقل كقوله تعالى ﴿ ءَاتُونِيٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾[٦]، فأعمل الثاني، والقياس: أنَّ الفعل الثاني هو الأقرب للاسم من الفعل الأول[٧].

---

(١) سورة الأنعام: ١٥١/٦.

(٢) انظر: المجلس الثامن: ٧٢/١.

(٣) انظر: مغني اللبيب: ٣٤١/٣.

(٤) انظر: البحر المحيط: ٦٨٤/٤.

(٥) البيت في ديوانه: ٣٩.

(٦) الكهف: ٩٦/١٨.

(٧) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٧٧-٨٠.

وابن الشَّجريّ في هذه المسألة لم يبدِ رأيه، واعتمد رأي البصرة ورأي الكوفة، ولم يرجح أحدهما على الآخر، والله أعلم.

٤. ردَّ ابن الشَّجريّ على الكسائي، إجازته نصب (القائم) من قوله: فإذا عبد الله القائم في مسائله المشهورة، والتي دارت بينه وبين سيبويه، بحضرة يحيى بن خالد البرمكي.

فقال ابن الشّجريّ[١]: "وقول الكسائي: فإذا عبد الله القائم، بنصب القائم لا وجه له؛ لأنَّ الحال لا تكون معرفة، وإذا بطل النَّصب في (القائم) فهو في الضمير من قوله: فإذا هو إياها، أشدّ بطولًا، وإنَّما أنكر سيبويه النّصب؛ لأنَّه لم يره مطابقًا للقياس، ولم يرد له وجهًا يقارب الصواب".

وقع الخلاف بين سيبويه والكسائي، في نصب(القائم) في: فإذا عبد الله القائم، قياسًا على النَصب في: فإذا هو إيَّاها في المسألة الزنبورية المشهورة، وقد ذكر ابن الشَّجريّ أنَّ سيبويه دفع النصب؛ لأنَّه لا وجه لنصبه في القياس، لأنَّه موضع رفع، وليس موضع نصب، حيث إنَّ(إذا) –الموضوعة للمفاجأة– يقع بعدها المبتدأ، وما بعده –إن كان نكرة– جاز فيه أن يكون خبرًا أو حالًا وإن كان معرفة فلا يكون إلا خبرًا، ولا وجه لنصبه على الحال، لأنَّ الحال لا يكون إلا نكرة، وإن ورد بلفظ المعرفة فهو قليل قابل للتأويل، ولا يقاس عليه.

واختلف البصريون والكوفيون في هذه المسألة، حيث أجاز الكوفيون النَّصب احتجاجًا بالسماع كما قال العرب في حكمهم بين الكسائي وسيبويه، ووجه ثعلب النصب، بحجة أنَّ (إذا) بمعنى وجدت.

أمَّا البصريون فردُّوا على السماع الذي احتج به الكوفيون، بأنَّه خارج عن استعمال الفصحى، كالجزم بـ (لن) والنصب بـ (لم)، وهذا كله من الشاذ الذي لا يُعوَّل عليه، وإن تكلمت به العرب، وردُّوا على ما قاله ثعلب؛ من توجيه النصب بـ(إذا) على معنى وجدت، بقولهم: هذا باطل؛ لأنَّهم إن جعلوا (إذا) بمنزلة(وجدت) وجب أن يرفعوا بها فاعلًا، وينصبوا مفعولين، كقولك: وجدت زيدًا قائمًا، فترفع الفاعل وتنصب مفعولين[٢].

---

[١] المجلس الحادي والثلاثون: ٣٤٩/١.

[٢] انظر: مجالس العلماء: ١٠، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٦٢–٥٦٦، وشرح الرضي على الكافية: ١٩٤/٣.

وقال أبو حيان[1]: "إنَّ المنقول عن الكوفيين؛ أنَّ(إذا) الفجائية حرف، وعلى قولهم هذا لا يمكن أن يكون ما بعدها إلا مبتدأ وخبر؛ لأنَّه لا ينتظم كلام من اسم وحرف، فكيف يجوز النّصب؟ ولا يجوز أن تقدِّر(إذا) وهي حرف بتقدير فعل ناصب اسمين".

وقال السخاوي في سفر السعادة[2]: قال لي شيخنا أبو اليمن الكندي: إنَّ سيبويه إنما قال ذلك؛ لأنَّ المعاني لا تنصب المفاعيل الصريحة، ثم قال السخاوي: لم أسمع في هذه المسألة أحسن من قول الكندي ولا أبلغ.

أيضًا لم يجز سيبويه مجيء الحال نكرة وجمهور النُّحاة يرى أنَّه يجب تنكير الحال لأنَّها خبر في المعنى، ولئلا يتوهم كونها نعتًا عند نصب صاحبها، وإخفاء إعرابها، وهذا مذهب الجمهور، وجوَّز يونس والبغداديون تعريفها، نحو: جاء زيدٌ الراكب، قياسًا على الخبر، وعلى ما سمع من ذلك[3].

---

[1] تذكرة النّحاة، أبو حيان: ١٢١.

[2] انظر: سفر السعادة، السخاوي: ٥٣٥/٢.

[3] انظر: همع الهوامع: ٢٣٠/٢.

٥. عرض ابن الشَّجريّ إعرابات النُّحاة للواو في (وبيض) من قول ابن أحمد الباهلي:

بِهِمْ فَخْرُ المُفاخِرِ يومَ حَفْلٍ إذا ما عَدَّ بأسًا أو فعالا
وبيضٍ لم يخالِطْهُنَّ فحْشٌ نسِينَ وِصالَنا إلا سُؤالا[١]

فقال[٢]:" وقوله(وبيض) اختلف النحويون في هذه الواو، فذهب طائفة من المحققين منهم أبو علي وعثمان بن جنِّي إلى أَنها عاطفة جملة على جملة، ورُبَّ هي الجارة، مضمرة بعدها وجاز إعمال الجارِّ مضمرًا؛ لأنَّ اللفظ بالواو سدَّ مسدَّه، وقال من خالفهم، بل الواو هي الجارة لأنَّها صارت عوضًا من ربَّ فعملت عملها بحكم نيابتها".

قد تُحذَف (ربَّ)، ويبقى عملُها بعد الواو كثيرا، وتباينت آراء النُّحاة في واو(رب)، وعملها فذهب البصريون إلى أنَّ واو(رب) لا تعمل وإنَّما العمل لـ(رب) فحجتهم في ذلك أنَّ الواو ليست عاملة، لأنَّ الواو حرف عطف، وحرف العطف لا يعمل شيئًا، فالحرف يعمل إذا كان مختصًا وحرف العطف غير مخصص، وأماَ الكوفيون ومعهم المبرد من البصريين؛ فيرون أنَّ واو (رب) تعمل في النَّكرة الخفض بنفسها واحتجوا بعمل الواو لأنها نابت عن (رب) فلما نابت عنها عملت عملها، وصارت كواو القسم وهذا رأي البصريين[٣].وذكر العكبري أنَّ واو رب عاطفة فقط ولا تكون عاملة؛ أيْ جارة[٤].

ورأيا ابن جنّي والفارسي –اللذان ذكرهما ابن الشَّجريّ– يتمثلان في رأي البصريين؛ في إهمال واو (رب) وإعمال (رب)، أمَّا رأي الذين خالفوهم كما ذكر ابن الشَّجريّ فيمثل رأي الكوفيين والمبرد؛ وهو إعمال حرف الجر(الواو) ليسدَّ مسدَّ(رب)، وابن الشَّجريّ يجيز في هذه المسألة ما أجازه الكوفيون؛ من إعمال حرف الجرَّ مضمرا، مشفِّعًا ذلك بالكثير من الشواهد.

---

[١] البيتان في: ديوانه: ١٢٩.

[٢] المجلس الحادي والعشرون: ٢١٦/١–٢١٧.

[٣] انظر: المقتضب: ٣١٩/٢، وسر صناعة الإعراب، ابن جني: ٦٢٦/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٢٢، وارتشاف الضرب: ١٧١٧/٤، والجنى الداني، المرادي: ١٥٤/١.

[٤] انظر: اللباب: ٣٦٦/١.

٦. **فسَّر ابن الشَّجريّ قوله تعالى: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ﴾**[١] وذكر في الآية حذوفًا وتقديرات كثيرة، ومن هذه التقديرات جملة (كرهتموه) التي رأي أنَّها خبر لمبتدأ مقدَّر، كأنَّه قال: فأكل لحم أخيكم ميتًا كرهتموه، والغيبة مثلها فاكرهوها، ثمَّ ذكر تقدير الزجَّاج وأبي علي لجملة(كرهتموه)، بقولهم: فكما تكرهون أكل لحمه ميتًا، كذلك تجنَّبوا ذكره بالسوء، ثم نعت هذا التقدير بقوله: تفسير تضمن المعنى دون الإعراب، وذكر أيضًا تقدير الفرّاء فقد كرهتموه فلا تفعلوه، يريد: فقد كرهتم أكل لحمه ميتًا فلا تغتابوه، ونعته بأنَّه لم يفصح بحقيقة المعنى[٢].

وهنا يطرح ابن الشَّجريّ تقديرات لبعض النُّحاة في تفسيرهم لـ(فكرهتموه)، فقد ذكر تفسير الزجاج والفارسي[٣]، ووصف رأييهما بأنه لا يصل إلى حقيقة المعنى، وكذلك رأي الفراء[٤] الذي لا يفصح عن معنى على رأي ابن الشَّجريّ، وهنا نقف على ركنٍ من أركان منهج ابن الشَّجريّ المتمثل في ربط التفسير والإعراب بالمعنى؛ فالوجه الإعراب عنده لا يستقيم، إلا إذا اقترن بالمعنى الصحيح بل الأقوى، فجاءت تفسيراته وإعراباته ملاصقة لخصائص العربية، غير بائنة عنها، إذ أحكم الوشيجة بين الصناعة النَّحوية والمعنى.

وذكر الزّمخشري تفسير(فكرهتموه) فقال: إن يتحقق فيها معنى الشرط؛ أي: إن صحَّ هذا فكرهتموه، فليتحقق أيضًا أن تكرهوا ما هو نظيره من الغيبة والنميمة[٥]، وحسب ظني أنَّ هذا الرأي أقرب إلى رأي ابن الشَّجريّ.

أمّاَ أبو حيَّان فقد أحسن الطرح في تفسير (فكرهتموه) فقال[٦]: " قال الفراء: أي فقد كرهتموه، فلا تفعلوا. وقيل: لما وقفهم على التوبيخ بقوله: أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فأجاب عن هذا: لأنهم في حكم من يقولها، فخوطبوا على أنهم قالوا لا، فقيل لهم: فكرهتموه، وبعد هذا يقدر فلذلك فاكرهوا الغيبة التي هي نظير ذلك، وعلى هذا التقدير يعطف قوله: واتقوا الله، قاله

---

[١] الحجرات: ١٢/٤٩.

[٢] انظر: المجلس الثالث والعشرين: ١/٢٣٠-٢٣٢.

[٣] انظر رأي الزجاج: معاني القرآن، للزجاج: ٣٧/٥.

[٤] انظر رأي الفراء: معاني القرآن، للفراء: ٧٣/٣.

[٥] انظر: الكشاف، الزمخشري: ٥٨٤/٥.

[٦] البحر المحيط: ٥٢١/٩.

أبو علي الفارسي، وفيه عجرفة العَجَم، وقال الزمخشري: ولما قررهم عز وجل بأن أحدًا منهم لا يحب أكل جيفة أخيه، عقب ذلك بقوله: فكرهتموه، أي فتحققت بوجوب الإقرار عليكم بأنكم لا تقدرون على دفعه وإنكاره؛ لإباء البشرية عليكم أن تجحدوا كراهتكم له وتقذركم منه، فليتحقق أيضًا أن تكرهوا ما هو نظيره من الغيبة، والطعن في أعراض المسلمين، وفيه أيضًا عجرفة العجم، والذي قدره الفراء أسهل وأقل تكلفًا".

فأبو حيان وصف رأيي الفارسي والزّمخشريّ؛ بأنَّ فيهما عجرفة العجم وهذا يقوّي ما ذهب إليه ابن الشَّجريّ، من تضعيف رأيي الزَّجاج والفارسي، لكنَّ أبا حيان خالف ابن الشَّجريّ حول رأي الفراء، وعدَّه الأقرب إلى الصواب، أمَّا ابن الشَّجريّ فقد وصفه بعدم إفصاحه عن المعنى، وحسب ظنِّي أنَّ رأي الفراء يفهم منه معنى، وهو قريب إلى المعنى المراد، كما رأى أبو حيَّان.

٧. **عرض ابن الشَّجريِّ آراء النُّحاة في جزم(يقولوا) و(يغضوا) و(يغفروا) من قوله تعالى:** ﴿ وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُواْ ٱلَّتِى هِىَ أَحۡسَنُ ﴾ [1]، وقوله: ﴿ قُل لِّلۡمُؤۡمِنِينَ يَغُضُّواْ مِنۡ أَبۡصَٰرِهِمۡ ﴾ [2]، وقوله: ﴿ قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغۡفِرُواْ لِلَّذِينَ لَا يَرۡجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ ﴾ [3]، فذكر أنَّ الأخفش ذهب إلى أنَّهن أجوبة(قل)، وذهب غيره إلى أنَّهنَّ أجوبة أمرٍ آخرَ مضمر، تقديره: قل لعبادي: قولوا التي هي أحسن يقولوا، وهكذا ، وعدَّ ابن الشَّجريِّ هذا القول أوجه القولين؛ لأنَّ (قل) لا بُدَّ له من جملة تحكى به، والجملة المحكية تم ذكرها، لأنَّ أمر الله لنبيه بالقول ليس فيه بيان لهم بأن يقيموا الصلاة حتى يقول لهم النبيُّ: أقيموا الصلاة، وبذلك لا يجوز أن تكون هذه المجزومات أجوبة لـ(قل)[4].

الخلاف في هذه الأفعال هل هي مجزومة بفعل الأمر(قل) كما ذهب الأخفش، أم هي مجزومة بفعل أمرٍ مضمر كما ذهب الأغلبية، ورجَّحه ابن الشَّجري؟

وقد انقسمت آراء النُّحاة إلى خمسة آراء بخصوص جازم الأفعال السابقة:

---

[1] الإسراء: ٥٣/١٧.

[2] النور: ٣٠/٢٤.

[3] الجاثية: ١٤/٤٥.

[4] انظر: المجلس الثالث والستين: ٤٧٧/٢-٤٧٨.

أ- **الرأي الأول:** أنَّ (يقولوا) و(يغضوا) و(يغفروا) أجوبة لفعل الامر (قل)، وهذا رأي الأخفش، وذكره أبو حيان، وغيره[١].

ب- **الرأي الثاني:** أنَّ الأفعال السابقة، مجزومة على جواب شرط محذوف، والتقدير: إن يقل لهم يقولوا، وهذا رأي سيبويه، وذكره الفراء، المبرد، وأبو حيان، وغيرهم[٢].

ت- **الرأي الثالث:** أنَّ الأفعال السابقة مجزومة على جواب الأمر الذي هو معمول(قل) والتقدير على التوالي: قولوا التي هي أحسن يقولوا، وغضُّوا من أبصاركم يغضُّوا، واغفروا للذين لا يرجون يغفروا، وهذا الوجه صحَّحه ابن الشَّجريِّ وقوَّاه، وذكر هذا الرأي: المبرد، وابن الأنباري، والزَّمخشري، وأبو حيان، وغيرهم[٣].

ث- **الرأي الرابع:** أنَّ هذه الأفعال مبنية لوقوعها موقع المبني، فالفعل (يقولوا) مضارع حلَّ محلَّ فعل ماض مبني، لذلك بني مثله، والتقدير: قل لهم قولوا يقولوا، وقل لهم غضوا يغضوا، وقل لهم اغفروا يغفروا، وهذا رأي المازني، وصحَّحه النحاس، وضعَّفه ابن الانباري؛ بحجة أنَّ وقوع الفعل المعرب وقوع المبني لا يوجب إعرابه[٤].

ج- **الرأي الخامس:** وهو أنَّ هذه الأفعال مجزومة على تقدير لام الأمر، والتقدير: ليقولوا وليغضوا، وليغفروا، وهذا رأي الزجاج، وقاله الزمخشري[٥].

فهذه آراء النُّحاة في جازم هذه الأفعال، ويترجَّح لدى الباحث الرأيان الثالث والخامس؛ لتناسقهما مع المعنى المراد من هذه الآيات.

---

[١] انظر: معاني القرآن، الأخفش: ٤٢٥/٢، والبحر المحيط: ٦٦/٧.

[٢] انظر: الكتاب: ٩٩/٣، ومعاني القرآن، الفراء: ٤٥/٣، والبحر المحيط: ٦٦/٧.

[٣] انظر: المقتضب: ٨١/٢، والبيان: ٤٥٨/٢، والكشاف: ٥٥٦/٢، والبحر المحيط: ٦٦/٧، والمحرر الوجيز: ١٧٧/٤.

[٤] انظر: إعراب القرآن ، النحاس: ٥٢٣، والبيان: ٤٥٨/٢، والبحر المحيط: ٦٦/٧، والمحرر الوجيز: ١٧٧/٤.

[٥] انظر: الكشاف: ٥٥٦/٢، والبحر المحيط: ٦٦/٧.

٨. عقَّب ابن الشَّجريّ على ابن السيرافي، في شرحه لبيتين من كتاب سيبويه؛ وهما قول خُزَزِ ابن لوْذان السَّدوسي:

يا صاح يا ذا الضَّامِرُ العنْس[١]

وقولُ عبيد بن الأبرص الأسديّ:

يا ذا المُخوِّفُنا بمقْتلِ شَيخِهِ حُجْرٍ تمنَّى صاحبِ الأَحْلام[٢]

فقال[٣]: "قال أبو سعيد: (ذا) في البيتين للإشارة، وما بعدهما نعت لهما، وهو رفع وإن كان مضافًا؛ لأنَّ الأصل فيه غير الإضافة، أمَّا البيت الأول فتقديره: يا ذا الضَّامر عنْسُه، كما تقول أيُّها الضامرُ عنْسُه، والبيت الثاني تقديره: يا ذا المخوِّف لنا، كما تقول: أيُّها المخوِّف لنا... وقول أبي سعيد: إنَّ (الضامر) مضاف إلى (العنس) صحيح، لانَّ الضامر غير متعدٍ، والاسم الذي بعده فيه ألف ولام، وقوله: إنَّ(المخوِّف) مضاف إلى ما بعده سهو؛ لأنَّ المخوف متعدٍ، وليس بعده اسم فيه ألف ولام، وأنت لا تقول : المخوف زيدٍ، فالضمير في قوله:(المخوفنا) منصوب لا مجرور".

في البيت السابق صحّح ابن الشَّجريّ ، ما ذهب إليه السيرافي؛ من إضافة الضامر إلى عنس، ولكنه حكم عليه بالسهو، في حكمه على موضع الضمير في(المخوفينا) بأنَّه مجرور، وذكر ابن الشَّجريّ أنَّ الصواب أنَّ موضع الضمير، في محل نصب، بدليل تعديه، وليس بعده اسم فيه الف ولام، وقد اختلف النُّحاة في حكمهم على محل الضمير المتّصل باسم الفاعل، المعرَّف بـ(أل) وفي اختلافهم قولان:

أ- أنَّ الضمير في محل جر، وقد قال بهذا: المبرد، والزمخشري، والرماني، وغيرهم، وهذا ما ذكره السيرافي، في إعراب البيتين السابقين[٤].

---

[١] البيت في: الكتاب: ١٩٠/٢، والخزانة: ٢٣٣/٢.

[٢] البيت في: ديوانه :١٢٢، والكتاب: ١٩١/٢.

[٣] المجلس الخامس والسبعون: ٨١/٣-٨٤.

[٤] انظر: الأصول في النحو: ١٤/٢، وشرح المفصّل: ١٢٤/٢، والتبصرة والتذكرة، الصَّيمريّ: ٣٤٥/١،هـ وشرح الكافية: ٩١٤/٢.

ب- أنَّ الضمير في محل نصب، وقال بهذا: سيبويه، والأخفش، والفارسي، وابن عصفور وغيرهم[١]، وهذا ما قال به ابن الشَّجريّ، واحتج بأنَّ الوصف المفرد بإلا لا يضاف، إلا إلى ما فيه(ال) أو إلى المضاف إليه لما فيه(ال)، والضمير ههنا ليس واحدًا منهما[٢].

وهذا ما ذكره ابن الشَّجريّ في تعليله لنصب الضمير في(المخوفنا)، حيث إنَّ الأصل في(المخوفنا) أن يكون ناصبًا، ولمَّا وضع مما ليس فيه (ال) ولا هو مضاف إلى ما فيه(ال) لم يكن إلا منصوبًا، فتقول: هذا المخوِّف زيدًا.

وبعد عرض هذه الآراء، يلاحظ أنَّ رأي السيرافي حجة، وليس ضعيفًا إلى درجة السهو كما نعته ابن الشَّجريّ، والله أعلم.

٩. **أعرب ابن الشَّجري(هم) من قوله تعالى:** ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾ [٣] فقال[٤]: "وأخطأ بعض المتأولين في تأويل هذا اللفظ، فزعم أنَّ قوله: (هم) ضميرٌ مرفوع، وُكِّدت به الواو، كالضمير في قولك: خرجوا هم، فـ(هم) في هذا التأويل عائد على المطففين، ويدللك على بطلان هذا القول؛ عدم تصوير الألف بعد الواو، في (كالوهم) و(وزنوهم)، ولو كان المراد ما ذهب إليه هذا المتأول، لم يكن بُدٌّ من إثبات ألف بعد الواو، على ما اتفقت عليه خطوط المصاحف كلها في نحو: ﴿ خَرَجُواْ مِن دِيَـٰرِهِمْ ﴾[٥] و﴿ قَالُواْ لِنَبِيٍّ لَّهُمُ ﴾[٦] وإذا ثبت بهذا فساد قوله فالضمير الذي هو(هم) منصوب بوصول الفعل إليه، بعد حذف اللام، وهو عائد على (الناس) في قوله تعالى: ﴿ إِذَا ٱكْتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ ﴾[٧] وهذا دليل على قوله: إنَّ الضمير مرفوع، ألا ترى المعنى: إذا كالوا على النّاس يستوفون وإذا كالوا للناس أو وزنوا للناس يُخسِرون".

---

(١) انظر: الكتاب: ١٧٨/١، وشرح المفصل: ١٢٤/٢، والمقرب: ١٢٣/١، وشرح الكافية: ٩١٤/٢، وارتشاف الضرب: ٢٢٧٦/٥، ومغني اللبيب: ٧٧٤/٢.

(٢) انظر: الكتاب: ١٨٧/١، وشرح الكافية: ٩١٥/٢.

(٣) المطففين: ٣/٨٣.

(٤) المجلس الثالث والأربعون :١٣٠/٢-١٣١.

(٥) سورة البقرة: ٢٤٣/٢.

(٦) سورة البقرة: ٢٤٦/٢.

(٧) المطففين: ٢/٨٣.

في هذه الآية يرى ابن الشَّجريّ أنَّ الضمير (هم) منصوب على المفعولية، للفعل (كال) ومن يرفع الضمير (هم) فهو خاطئ من جهتين: جهة المعنى وجهة رسم المصحف، ولتوضيح هذا الأمر سأستعرض تناول النُّحاة لموضع الضمير (هم)، وفي ذلك قولان:

أ- أنَّ (كالوهم) و(وزنوهم) كلمة واحدة، حيث الوقف يكون على هم، وهم هنا ضمير منصوب راجع إلى النّاس، وهذه قراءة العامة من القرَّاء، ويكون المراد على وجهين:

الوجه الأول: أنْ يراد به كالوا لهم أو وزنوا لهم، فحذف الجار وأوصل الفعل، وهذا من كلام أهل الحجاز، يقولوا: كلتك أيْ كلت لك، والتقدير يكون: كالوا لهم، أو وزنوا لهم، وذكر هذا الوجه: الفراء، والأخفش الأوسط، والطبريّ، والزجاج، ومكي بن أبي طالب، والزمخشري، وابن الشَّجري، والرازي والعكبري، وابن كثير، والسيوطي، وغيرهم[١].

الوجه الثاني: أن يكون على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مكانه، والمضاف تقديره: وإذا كالوهم مكيلهم، أو وزنوهم موزنهم، وأجاز هذا الوجه: الزمخشري، والرازي[٢].

ب- أنَّ (كالوهم) كلمتان و(وزنوهم) كلمتان، وهي قراءة حمزة بن حبيب، وعيسى بن عمر حيث إنَّهما يقفان على(كالوا) و(وزنوا)، ثم يبدؤون بـ(هم)، وهم هنا في موضع رفع، وهو معطوف على المطففين، وتوجيه الضمير على وجهين:

الأول: أنَّ المعنى: هم إذا كالوا أو وزنوا يخسرون و(هم) تكون هنا في موضع رفع بالابتداء [٣]

[٣] **والآخر:** أنَّ(هم) في موضع رفع توكيد للواو، في كالوا، أو وزنوا، ويكون التقدير: كالوا هم وقال بهذا الوجه الزجاج، ومكي بن أبي طالب، والزمخشري، والرازي، والعكبري، وغيرهم[٤].

وهذا الإعراب ردَّه ابن الشَّجريّ من جهتن: من جهة خط المصحف، ومن جهة المعنى أمَّا من جهة خط المصحف فهو أنَّ(كالوهم) و(وزنوهم) كتبتا بغير ألف، ولو كانتا مقطوعتين لكتبتا بالألف؛ أيْ(كالوا هم) و(وزنوا هم)، وبذلك جاء القرآن، كقوله تعالى: ﴿ خَرَجُواْ مِن دِيَـٰرِهِمۡ

---

[١] انظر: معاني القرآن، للفراء: ٢٤٦/٣، ومعاني القرآن، للأخفش: ٥٧٢/٢، وجامع البيان،: ٢٧٨/٢٤، ومعاني القرآن، للزجاج: ٢٩٧/٥، مشكل إعراب القرآن: ٣٤٣/٢، والكشاف: ٣٣٥/٦، ومفاتيح الغيب: ٨٣/٣١، والتبيان: ٥٧٥/٢، وتفسير القرآن العظيم: ٣٤٣/٨، وهمع الهوامع: ٤٧٥/٣.

[٢] انظر: الكشاف: ٣٣٥/٦، ومفاتيح الغيب: ٨٣/٣١.

[٣] انظر: جامع البيان: ٢٧٨/٢٤.

[٤] انظر: معاني القرآن للزجاج: ٢٩٧/٥، ومشكل إعراب القرآن: ٣٤٣/٢، والكشاف: ٣٣٥/٦، ومفاتيح الغيب: ٨٣/٣١، والتبيان: ٥٧٥/٢.

﴾[1]و﴿ قَالُوا۟ لِنَبِىٍّ لَّهُمُ ﴾[2]، وهذا الرّد قاله الكثيرون قبل ابن الشَّجريّ وبعده مثل: الطبري والزجاج، والعكبري، وابن كثير، والسيوطي، وغيرهم[3].

أمَّا الاحتجاج من جهة المعنى، وهو أنَّ الضمير(هم) عائد على الناس، لأنَّ قبله: ﴿ إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ ﴾[4]، فيجب أن يكون بعده: وإذا كالوا لهم؛ لأنَّ المراد: إذا أخذوا من الناس استوفوا وإذا اعطوهم خسروا، ومن هنا استحقوا الوعيد في التطفيف، وعلى هذا لا يصحُّ أن يكون الضمير مرفوعًا للمطففين، لأنَّ الكلام يخرج إلى نظم فاسد، حيث ينقلب إلى قولك: إذا أخذوا من النَّاس استوفوا، وإذا تولوا الكيل أو الوزن هم على الخصوص أخسروا، وهو كلام متنافر؛ لأنَّ الحديث واقع في الفعل، لا في المباشر. وقال بهذا الوجه: المبرد، والنَّحاس، والزمخشري، وابن الشَّجريّ[5].

وعلى هذين الوجهين، يكون إعراب(هم) ضمير رفع باطل، لما سبق من الأدلة، وكذلك الوجه الثالث وهو إعرابه مبتدأ، باطل أيضًا؛ لأنَّ المعنى لا يستقيم بذلك. وأنَّ ما ذهب إليه ابن الشَّجري من إبطال تأويل(هم) ضمير رفع، هو المختار، لأنَّه قوَّاه برسم المصحف وبالمعنى.

---

[1] سورة البقرة: ٢٤٣/٢.

[2] سورة البقرة: ٢٤٦/٢.

[3] انظر: جامع البيان: ٢٧٨/٢٤، ومعاني القرآن، للزجاج: ٢٩٧/٥، والتبيان: ٥٧٥/٢، وتفسير القرآن العظيم: ٣٤٣/٨، وهمع الهوامع: ٤٧٥/٣.

[4] المطففين: ٢/٨٣.

[5] انظر: إعراب القرآن، النحاس: ١٧٤/٥، والكشاف: ٥٣٥/٦.

١٠. **قال ابن الشَّجريّ[١] في قوله تعالى:** ﴿ يُدۡخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحۡمَتِهِۦۚ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمۡ عَذَابًا أَلِيمَۢا ﴾[٢]: انتصاب (الظالمين) فيه بتقدير حذف(يعذّب) لأنَّ قوله: (أعدَّ لهم عذابًا) يفسره... ويجوز في العربية، رفع (الظالمين) بالابتداء، والجملة التي هي(أعدَّ لهم عذابًا) خبره، ورُوي عن الأصمعي أنَّه سمع من يقرأ بذلك، وليس معمول به في القرآن؛ لأنَّه مخالف لخط المصحف وللقراءة المجمع عليها، وأجاز الفراء أن يكون الرفع فيه بمنزلة الرفع في قوله تعالى: ﴿ وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلۡغَاوُۥنَ ﴾[٣] وليس بمثلٍ له؛ لأنّ مثل قوله: (والشعراء) جملة من مبتدأ وخبر، ومثل (الظالمين) جملة فعلية، فالرفع في (الشعراء) أوجه والقراء مجمعون على الرفع فيه، والنصب في (الظالمين) هو الوجه".

في المسألة السابقة، وجَّه ابن الشّجريّ النّصب والرفع، لـ(الظالمين) من الآية السابقة وأعاب على الفراء؛ قياسه رفع (الظالمين) على (الشعراء)، و(الظالمين) قُرأت بالنَّصب، والرفع والجرّ، وإليك التفصيل قول ابن الشَّجري:

أ- **النَّصب:** وهي قراءة عامة القراء، وهي القراءة الأجود بإجماع المفسرين والنُّحاة و(الظالمين) اتُّفق على أنَّها منصوبة بالفعل المحذوف، الذي يفسره معنى الفعل المذكور بعده وهذا ما ذكره النُّحاة في باب الاشتغال، وقد قال سيبويه[٤]: " إنَّما اختير النّصب ههنا؛ لأنَّ الاسم الأول مبني على الفعل، فكان بناء الأخير على الفعل أحسن عندهم، إذ كان يبنى على الفعل وليس قبله اسم مبني، ليجري الآخر على ما جرى عليه الذي يليه قبله". وقد قال بهذا الوجه المفسرون والنحاة جميعًا[٥].

ب- **الرفع:** وهي قراءة عبد الله بن الزبير، وأبّان بن عثمان، والحسن، وأبو العالية، وأبو الجوزاء وفي توجيه الرفع، هناك وجهان ذكرهما ابن الشَّجريّ في عرضه للمسألة:

---

(١) المجلس المُوفي الاربعين: ٨٧/٢.

٢ الإنسان :٣١/٧٦.

(٣) الشعراء: ٢٢٤/٢٦.

(٤) الكتاب: ٨٨/١-٨٩.

(٥) انظر: معاني القرآن، للفراء: ٢٢٠/٣، ومعاني القرآن، للزجاج: ٢٦٤/٥، وإعراب القرآن، للنحاس: ١٢٤٦، والمحتسب، ابن جني: ٣٤٤/٢، ومشكل إعراب القرآن: ٣٢٧/٢، والكشاف: ٢٨٥/٦، والبحر المحيط: ٣٩٣/٨، والدر المصون، الحلبي: ٦٢٧/١٠.

الأول: وهو الرفع على الابتداء؛ فتكون(الظالمون) مبتدأ و(أعدَّ لهم عذابًا) خبر المبتدأ، وقد قال بهذا الوجه الزجاج وابن جنّي، ومكي بن أبي طالب، والزمخشري، والسمين الحلبيّ[١]، وهذا الوجه الذي قاله ابن الشَّجريّ.

الثاني: الرفع قياسًا على (والشعراء يتبعهم الغاوون)، وقد قال بهذا الوجه: الفراء، وابن خالويه وأبو حيان[٢]، وقد أنكر ابن الشَّجريّ على الفراء هذا القياس؛ لأنّه في(الظالمون) عطف جملة فعلية على اسمية، وهو ضعيف، أمَّا في (والشعراء) فهو عطف جملة أسمية على اسمية، وهو أجود، وقد ذهب كثيرٌ من النُّحاة إلى ما ذهب إليه ابن الشَّجري، ورأوا أنَّه لا تماثل بين(الظالمون) و(الشعراء)، وضعفوا هذا الوجه؛ لذهاب الطباق بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها، وكذلك لعدم المناسبة، وجعلوا النَّصب راجحًا على الرفع؛ لعطف جملة الاشتغال عل جملة فعلية مثلها[٣].

ت- **الجرّ:** وهي قراءة عبد الله ابن عامر، وذلك بتكرار اللام فتكون(وللظالمين أعد لهم) وقد ذكر هذا الوجه الفراء، والنحاس، ومكي بن أبي طالب، والزمخشري، والسمين الحلبي[٤] أو بوجه آخر ضعيف جدًا ذكره الحلبي وضعَّفه؛ وهو أن يكون من باب الاشتغال، على أن تقدّر فعلًا مثل الظاهر، ويجر الاسم بحرف جر، فنقول: بزيد مررت به، أي: مررت بزيد مررت به والمعروف في لغة العرب مذهب الجمهور، وهو إضمار فعل ناصب موافق للفعل الظاهر في المعنى، فإن ورد نحو: بزيد مررت به، عدَّ من التوكيد، لا من الاشتغال.

وبعد عرض هذه الأوجه، يُلاحظ أنَّ ابن الشَّجريّ كان محقًا فيما ذهب إليه، فالمفسرون والنُّحاة مجمعون على اختيار النَّصب، وأنَّ الرفع مرجوح، واعتراضه على الفراء مقنع وصحيح؛ لما استشهد به ولما علل، وكذلك فإنَّ أغلب النُحاة يوافقونه في ذلك، كما ذكرتُ سابقًا.

---

[١] انظر: معاني القرآن، للزجاج: ٢٦٤/٥، والمحتسب: ٣٤٤/٢، ومشكل إعراب القرآن: ٣٢٧/٢، والكشاف: ٢٨٥/٦، والدر المصون: ٦٢٧/١٠.

[٢] انظر: معاني القرآن، للفراء: ٢٢٠/٣، وإعراب القراءات السبع، ابن خالويه: ٤٢٥/٢، والبحر المحيط: ٣٩٣/٨.

[٣] انظر: معاني القرآن، للزجاج: ٢٦٤/٥، وإعراب القرآن، للنحاس: ١٢٤٦، ومشكل إعراب القرآن: ٣٢٧/٢، والكشاف: ٢٨٥/٦، والدر المصون: ٦٢٧/١٠.

[٤] انظر: معاني القرآن، للفراء: ٢٢٠/٣، وإعراب القرآن، للنحاس: ١٢٤٦، ومشكل إعراب القرآن: ٣٢٧/٢، والكشاف: ٢٨٥/٦، والدر المصون: ٦٢٧/١٠.

١١. عقد ابن الشَّجريّ المجلس الخامس والعشرين، في تفسير وإعراب قول أبي الصَّلت الثقفيّ:

اشرَبْ هنيئًا عليك التاجُ مُرْتَفِقًا في رأس غُمْدانَ دارًا مِنْكَ مِحلالا[١]

حيث استطرد في تفسير هذا البيت وإعرابه، فذكر في كلمة(هنيئًا) فذكر أنَّ أبا عليّ أعربها حالًا وقعت موقع الفعل، بدلًا من اللفظ، وهنيئًا لا تعلّق له بـ(اشرب) لأنَّه وقع موقع: ليهْنئك، واستدل على أنَّ (هنيئًا) صار بدلًا من اللفظ بالفعل، بقوله تعالى:﴿ كُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ هَنِيٓـَٔۢا بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴾[٢] أراد هنيئًا، ولم يقل: هنِئين، فأفرد بعد لفظ الجمع، لأن هنيئًا ناب عن الفعل، فصار بدلًا من اللفظ وذكر أنَّ الزجاج له قول مخالف لقول أبي علي؛ وذلك أنَّ (هنيئًا) وقع وهو صفة في موضع المصدر، فالمعنى : كلوا واشربوا هنئتم هنيئًا، ثم عقب بقوله: وقول الزجّاج أقيس من قول أبي علي، ثم ذكر راي ابن جنّي؛ بأنَّ (هنيئًا) في قول أبي الصلت، وقعت حالًا بدلًا من اللفظ بالفعل ولكنه خالف أبا عليّ في تقدير ذلك الفعل، فتقدير ابن جنّي: ثبت هنيئًا لعزة ما استحلت من أعراضنا، ثم عقَّب على قوله، فقال: وقول أبي الفتح أشبه من قول أبي علي؛ لأنَّ أبا عليّ زعم أنَّ(هنيئًا) وقع موقع ليهنئك، وهذا لفظ الأمر، والأمر لا يقع حالًا[٣].

يجسِّد هذا المجلس ما أريد أن يثبته الباحث؛ من أنَّ ابن الشَّجريّ يعد من أولَّ روَّاد النحو التعليمي وليس أدل على ذلك من هذا التوسع الإعرابي، فقد فسَّر وأعرب هذا البيت فيما يزيد عن عشر صفحات، وهذه الصفحات زاخرة بعشرات الشواهد والآراء التي لا يستطيع الباحث حصرها جميعًا، لكنه ذكر مثالًا منها وهي (هنيئًا)، فـ(هنيئًا) أعربها أبو علي وكذلك ابن جني بأنّها حالٌ من اللفظ بالفعل، لكنهما اختلفا في تقدير هذا الفعل كما ذكرت سابقًا.

و(هنيئًا) من الصفات التي أجريت مجرى المصادر، المنصوبة على إضمار فعل غير مستعمل إظهاره[٤].

---

[١] البيت في: ديوانه :٣٤١.

[٢] الطور: ١٩/٥٢.

[٣] انظر: المجلس الخامس والعشرين: ٢٤٨/١-٢٥٨.

[٤] انظر: الكتاب: ٣١٦/١.

واختلف النُّحاة في(هنيئًا) فأعربوها على أوجه:

أ- **الوجه الأول:** حال بدل من فعله؛ وهذا رأي جمهور النُّحاة كسيبويه، والمبرد، والفارسي وابن جنّي، وابن يعيش، وابن مالك، وأبي حيان، وابن هشام[١]، وأجازه ابن الشَّجريّ، على أن يكون تقدير الفعل الذي وقع هنيئًا موقعه: ثبت هنيئًا.

ب- **الوجه الثاني:** مفعول مطلق بدل من فعله؛ وهذا رأي الزجاج عند تفسيره قوله تعالى: ﴿ كُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ هَنِيٓـَٔۢا بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴾[٢] ووافقه الرأي في ذلك النَّحاس، ومكي بن أبي طالب وابن الحاجب[٣]، وهذا الرأي جعله ابن الشَّجريّ أقيس من الوجه السابق؛ لأنَّ العرب استعملت المصدر بدلًا من فعله.

ت- **الوجه الثالث:** نعتٌ لمصدرٍ محذوف: وقد أجازه الزَّمخشريّ عند تفسيره للآية السابق وأجازه العكبري ايضًا[٤].

ومما سبق يتَّضح أنَّ ابن الشَّجريّ أجاز وجهين؛ في(هنيئًا)؛ وهما كونه حالًا، أو مفعولًا مطلقًا، لكنَّه اعترض على تقدير الزجاج كما رأينا.

---

[١] انظر: الكتاب: ٣١٧/١، والمقتضب: ٣١٢/٤، والمسائل الشيرازيات، الفارسي: ٢٧١/١، شرح المفصل: ١٢٢/١، وشرح السهيل: ١٩٣/٢، والبحر المحيط: ١٧٦/٣، وأوضح المسالك:٣٥٩/٢.

[٢] الطور: ١٩/٥٢.

[٣] انظر: معاني القرآن، للزجاج: ٦٣/٥، وإعراب القرآن، للنّحاس: ٢٥٥/٤، ومشكل إعراب القرآن: ٦٩٠/٢، والإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب: ٢٤١/١.

[٤] انظر: الكشاف: ٤٦١/١، والتبيان في إعراب القرآن: ٣٢٩/١.

١٢. **ضعَّف ابن الشَّجريّ إعراب الكسائي، والفراء، ل(خيرًا) من قوله تعالى:** ﴿ ٱنتَهُواْ خَيۡرًا لَّكُمۡ ﴾[١]، فذكر أنَّ (خيرًا) فيها ثلاثة أقوال: **الأول:** للكسائي، والتقدير: يكن خيرًا فخيرًا منصوبة بكان المحذوفة، وضعف ابن الشَّجريّ هذا الوجه لمخالفته القياس، **والوجه الثاني:** وهو للفراء، بنصب (خيرًا) على أنَّها صفة لمصدر محذوف، وضعّف ابن الشَّجريّ هذا الوجه لعدم إفادته معنى، **والوجه الثالث:** وهو قول سيبويه؛ بنصب(خيرًا) بفعل محذوف وجوبًا تقديره: آتو وهذا الوجه صحَّحه ابن الشَّجريّ[٢].

وقد أعرب النُّحاة (خيرًا) على أربعة أوجه:

أ- **الوجه الأول:** إعراب (خيرًا) مفعولًا به منصوبًا وجوبًا، وهذا رأي سيبويه والخليل، وقال سيبويه في باب ما يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم[٣]: " وما ينتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهاره: ﴿ ٱنتَهُواْ خَيۡرًا لَّكُمۡ ﴾[٤]، و(وراءك أوسع لك)، وحسبك خيرًا إذا كنت تأمر... وإنما نصبت خيرًا لك، وأوسع لك؛ لأنك حين قلت(انته) فأنت تريد أن تخرجه من أمر، وتدخله في أمر آخر". وقال الخليل: كأنك تحمله على ذلك المعنى كأنَّك قلت: انته وادخل فيما هو خيرًا لهم، فنصبه لأنَّك قد عرفت أنَّك إذا قلت انته، إنك تحمله على أمر آخر فلذلك انتصب وحذفوا الفعل[٥].

وهذا الإعراب هو إعراب جمهور النُّحاة، وخصوصًا البصريين، وتقديره قوي، وأقرب للمعنى، وهذا ما قاله ابن الشَّجريّ بنصب(خيرً) بفعل محذوف مقدَّر، وقال بهذا الوجه جمهور النُّحاة[٦].

---

(١) سورة النساء: ١٧١/٤.

(٢) انظر: المجلس الحادي والاربعين: ٩٩/٢-١٠٠.

(٣) الكتاب: ٢٨٢/١.

(٤) سورة النساء: ١٧١/٤.

(٥) انظر: الجمل في النحو، للفراهيدي: ١٠٨.

(٦) المقتضب: ٢٨٣/٣، وجامع البيان: ٤٠٤/٩، ومعاني القرآن، للزجاج: ١٣٤/٢، وإعراب القرآن، للنحاس: ٢١٩، ومشكل إعراب القرآن: ٢٥٣/١، والكشاف: ١٨١/٣، وأمالي ابن الشَّجريِّ: ١٠٠/٢، وارتشاف الضرب: ١٤٧٥/٣، واللباب في علوم الكتاب، الحنبلي: ١٤٠/١٩، ومغني اللبيب: ٤٥٥/٦، وشرح التصريح على التوضيح: ٤٧٣/١، والسراج المنير، الشربيني: ٣٠٨/٤، وإعراب القرآن، لدرويش: ١١٥/١٠.

ب- **الوجه الثاني:** إعراب(خيرًا) خبر يكن المحذوفة، وقال بهذا الوجه الكسائي، عند كثير من العلماء، وهو رأي أبي عبيد، وهذا القول ردَّه الفراء، والزجاج، والنحاس، والجرجاني الذي قال في ردَّ هذا الوجه: وذهب بعضهم إلى نصب(خيرًا) على أنَّه خبر كان المحذوفة، وهو تخريج على قلة؛ لأنَّ كان لا تحذف مع اسمها، ويبقى خبرها إلا بعد (لو) و(إن) الشرطيتين، وقال بهذا الرَّد ابن الشَّجري كما ذُكر آنفًا[١]، وأضاف الزركشي فساد هذا الوجه من ناحية المعنى إذ من ترك ما نهي عنه، فقد سقط عنه اللوم، وعلى أن ترك النهي عنه خير من فعله، فلا فائدة من قوله خيرًا[٢].

وأضاف الطبري، وجهًا آخرًا منسوبًا للكسائي،؛وهو نصب(خيرًا) على الخروج مما قبله من الكلام، لأنَّ ما قبله من الكلام قد تمَّ، وذلك قول: (فآمنوا) فقال: قد سُمعت العرب تفعل ذلك في كل خبر كان تامًا، ثم اتصل به كلام بعد تمامه على نحو اتصال (خير) بما قبله، فتقول: لتقومنَّ خيرًا لك[٣].

ت- **الوجه الثالث:** إعراب(خيرًا) نعت لمصدر محذوف، تقديره: انتهوا انتهاء خيرًا لكم، وهو رأي الفراء، حيث إنَّ (خيرًا) منصوب باتصاله بالأمر، ورُدَّ هذا الوجه من ثلاث جهات: الأول: أنَّ التقدير لا يفيد المعنى؛ لأنَّ لفظ(انتهوا) دال على الانتهاء، وهذا ما ذكره ابن الشَّجريّ، وذكره آخرون[٤] والثاني: أنَّ هذا التقدير مردود بقولهم: حسبك خيرًا لك، فإنَّ تقدير مصدر ها هنا لا يحسن[٥] والثالث: ردَّ الزركشيّ رأيي الفراء والكسائي، فقال[٦]: "وردُّ مذهبه ومذهب الكسائي بقوله: (ولا تقولوا ثلاثة انتهوا خيرًا لكم) لو حمل على ما قالا لا يكون (خيرًا)؛ لأنَّ مَن نُهي عن التثليث –وكان معطلًا– لا يكون خيرًا له، وقول سيبويه: واتوا خيرًا يكون أمرًا بالتوحيد الذي هو خير، فلله درُّ الخليل وسيبويه، ما أطلعهما على المعاني".

---

[١] انظر: معاني القرآن، للزجاج: ١٣٤/٢، ومعاني القرآن، للنحاس: ٢١٩، وأمالي ابن الشَّجريِّ: ١٠٠/٢، والبحر المحيط: ١٤٢/٤، وشرح التصريح على التوضيح: ٤٧٣/١.

[٢] انظر: البرهان في علوم القرآن، الزركشي: ٢٠٣/٣.

[٣] انظر: جامع البيان: ٤٠٤/٩.

[٤] انظر: معاني القرآن، للنحاس: ٢١٩، وأمالي ابن الشَّجريِّ: ١٠٠/٢.

[٥] انظر: معاني القرآن، للنحاس: ٢١٩، والمساعد: ٤٤١/١.

[٦] البرهان: ٢٠٣/٣.

ث- **الوجه الرابع:** أضافه العكبري، والنعماني، والشربيني، وجهين آخرين وهما[1]: الأول: إعراب (خيرا) حال وهو قول الكوفيين، والثاني: إعراب (خيرًا) مفعول به، لقوله: أنفقوا؛ أيْ انفقوا مالًا خيرًا.

وبعد عرض هذه المسألة، وتوضيحها، نلاحظ أنَّ رأي الخليل وسيبويه هو الأصوب لاتفاقه مع التفسير، ودقته مع المعنى، كذلك يكون اعتراض ابن الشَّجريّ على الفراء، صحيحًا؛ لمخالفتهما القياس ولعدم الفائدة، والله أعلم.

١٣. أنكر ابن الشَّجريّ إعراب النُّحاة لكلمة(سواء) على أنَّها مبتدأ، من قوله تعالى:

﴿ وَسَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾[2] فقال بعد ذكره الآية[3]: "أي سواء عليهم إنذارك إيَّاهم، وترك إنذارك، ومثله: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡنَآ أَجَزِعۡنَآ أَمۡ صَبَرۡنَا ﴾[4] التقدير: جزَعنا وصبرنا سواء، فسواء في هذا ليس بمبتدأ، كما ظنَّ بعضهم، وإنَّما هو خبر المبتدأ المقدَّر، على ما أثبته لك، وكيف يكون قولك: (أقُمْتَ) خبرًا لسواء، وهو جملة خالية من عائد إلى(سواء) ظاهرٍ أو مقدَّر".

واختلف النُّحاة في (سواء)، وذكروا لها إعرابات، والخلاف كالتالي:

أ- سواء خبر مقدَّم، وأأنذرتهم مصدر مؤول مبتدأ مؤخر، وقال بهذا الإعراب: الزمخشري والخوارزمي، وابن يعيش، وابن مالك، وابن هشام، وغيرهم[5]، وهذا الرأي اختاره ابن الشَّجريّ كما رأينا.

---

[1] انظر: التبيان: ٤١٤/١، واللباب في علوم الكتاب: ١٤٠/١٩، والسراج المنير: ٣٠٨/٤.

[2] يس: ١٠/٣٦

[3] المجلس الرابع والثلاثون: ٤٠٦/١.

[4] إبراهيم: ٢١/١٤.

[5] انظر: الكشاف: ٥٦/١، والتخمير: ٢٦٤/١، وشرح المفصّل: ٩٣/١، ومغني اللبيب: ٢٦٥/١.

وقد ردَّ الفارسيُّ هذا الإعراب لسببين: **أحدهما:** أنَّ ليس في الكلمة مخبر عنه، وهذا مبني على أنَّ الفعل أبدًا خبر، ولا يخبر عنه، **والآخر:** أنَّ ما قبل الاستفهام لا يكون داخلًا في حيِّزه، فلا يجوز أن يكون الخبر عمَّا في الاستفهام متقدمًا عليه، وعليه يجب تقديم المبتدأ في ذلك[١].

ب- سواء مبتدأ و أأنذرتهم خبره، وهذا رأي المبرّد، والزجاج والفارسي[٢]، وقد ردَّ ابن الشَّجري هذا الإعراب؛ لأن جملة(أأنذرتهم) لا يجوز أن يكون خبرًا؛ لأنَّه لا رابط فيها يربطها بالمبتدأ، ظاهرًا أو مقدَّرًا.

ت- سواء خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: الأمران سواء، وهذا الرأي ذكره الرضيّ، ولا أعلم أنَّ أحدًا غيره قال ذلك[٣].

عليه يكون إعراب ابن الشَّجريّ أولى، لأنَّ الإعراب الآخر مخالف للقياس كما ذُكر، من خلو الخبر من رابط يربطه بالمبتدأ، وكذلك ضعف الابتداء بالنكرة.

فابن الشَّجري لم يرض إعراب(سواء) مبتدأ، والجملة التي بعده خبر؛ لأنَّ جملة الخبر ما لم تكن هي نفس المعنى، لا بُدَّ لها من رابط ، وبذلك لا يصح إعراب النُّحاة لـ(سواء) بأنُّها مبتدأ على رأي ابن الشَّجريّ.

---

[١] انظر: الحجة في القراءات، الفارسي: ٢٦٩/١.

[٢] انظر: إعراب القرآن، النَّحاس: ١٨٤/١، ومعاني القران، الزجاج: ٧٧/١، والحجة في القراءات: ٢٢٨/١.

[٣] انظر: نتائج الفكر، السُّهيلي: ٣٣٠/١، وشرح الرضي على الكافية: ٤٠٩/٤.

١٤. **ذكر ابن الشَّجريّ أعاريب كثيرة لكلمة(المقيمين) من قوله تعالى:** ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَۚ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾[١] فذكر لها وجوهًا:

أ- **الوجه الأول:** نصبها على المدح، وهذا قول سيبويه، وعدَّ هذا الوجه أصحّ الوجوه.

ب- **الوجه الثاني:** جرّها بالعطف على الهاء والميم، في(منهم)، فالتقدير: منهم ومن المقيمين الصلاة، وهذا قول بعض معربي القرآن.

ت- **الوجه الثالث:** عطفها على الكاف من (إليك)، فالتقدير: يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة.

ث- **الوجه الرابع:** عطفها على الكاف من (قبلك)، والتقدير: وما أنزل من قبلك وقبل المقيمين الصلاة.

ثمَّ عقّب على الأوجه الثلاثة الأخيرة؛ بأنَّها فاسدة من جهة الإعراب وذلك أنَّ الاسم الظاهر لا يسوغ عطفه على المجرور إلا بإعادة الجار، لأمرين: **الأول:** ما قاله المازني: بأنّهم لا يعطفون المجرور، إلا بإعادة الجارّ، كقولك: مررت بزيدٍ وبك، ولا تقول مررت بزيدٍ وك، **والثاني** قول أبي عليّ؛ أنَّ الضمير المجرور نحو الكاف في بك، وفي غلامك أشبه بالتنوين، من حيث صيغ على حرف واحد، كما أنَّ التنوين كذلك، فكان حذفها أكثر من إثباتها وألزموها الحذف كثيرًا.

ثم عرض ابن الشَّجريّ **وجهًا خامسًا:** وهو رأي الكسائي؛ أنَّ (المقيمين) مخفوض بالعطف على(ما) من قوله(بما أنزل إليك)، فالمعنى: يؤمنون بالذي أُنزل إليك وبالمقيمين الصلاة، ثمَّ عقَّب بقوله: وهذا قولٌ بعيدٌ من جهة المعنى[٢].

إعراب (المقيمين) في الآية السابقة، على خمسة أوجه: الأول لسيبويه وعدَّه ابن الشَّجريّ أصحها، والثاني: للكسائي، واعترض عليه ابن الشَّجريّ بقصوره في المعنى، والآراء الثلاثة الباقية فاسدة من جهة الإعراب، وبيَّن ابن الشَّجريّ علة فسادها كما ذكرت سابقًا.

ولقد أخذت هذه المسألة الإعرابية حظّها الوافر، في كتب النُّحاة، وكتب مسائل الخلاف وكتب إعراب القرآن وكتب القراءات، وسيحاول الباحث أن يجمل الخلاف كالتالي: محور الخلاف

---

[١] سورة النِّساء: ١٦٢/٤.

[٢] انظر: المجلس الحادي والأربعين: ١٠٢/٢-١٠٤.

يدور على فهم معنى الآية فهل المقيمون الصلاة هم الراسخون في العلم أم غيرهم؟ وهذا الخلاف تمخّض عنه اختلاف في الإعراب والتأويل، وانقسم النُّحاة والمعربون في (المتقين) كالتالي:

أ- أنَّ المقيمين منصوب على المدح: وهذا ما نسبه ابن الشَّجري لسيبويه ، وهو رأي جمهور النُّحاة، كالخليل، ويونس، والأخفش، والفراء، والمبرّد[١]، وصحّحه ابن الشَّجريّ، وقد بين الفرَّاء علة هذا الوجه فقال: إنَّ نصب (المقيمين) على انَّه نعت لـ(الراسخون)، فلما طال نعته نُصب[٢]، والعرب تخرج من الرفع إلى النَّصب إذا كثر الكلام، ثمَّ تعود إلى الرفع[٣].

واشترط مكي لنصب (المقيمين) على المدح؛ أن تجعل خبر (الراسخون) هو(يؤمنون)، فإن جعلت الخبر(أولئك سنؤتيهم) لم يجز النَّصب على المدح[٤].

ب- أنَّ (المقيمين) معطوف على (ما) في (ما أنزل إليك)، وهذا قول الكسائي، والتقدير عنده: يؤمنون بما أنزل إليك، وما أنزل من قبلك، ويؤمنون بالمقيمين الصلاة، وقد لقى هذا الرأي اعتراضًا شديدًا من النُّحاة؛ لأنه بعيد عن المعنى، فقد اعترض عليه الفراء، والأخفش، ومكي بن أبي طالب، وابن الشَّجريّ، وغيرهم، بقولهم: إنَّ المعنى ليس كذلك؛ فالمعنى ليس الإخبار عن الراسخين، بأنَّهم يؤمنون بالمقيمين الصلاة، وإنَّما هذا وصفٌ لهم في أنفسهم أنَّهم راسخون[٥].

ت- أنَّ(المقيمين) معطوف على الضمير المجرور، سواء كان المعطوف عليه، الهاء في(منهم)، أو الكاف في(إليك)، أو الكاف في(قبلك)، كما ذكر ابن الشَّجريّ، وهذا القول أفسده ابن الشَّجريّ لأنَّه لا يسوغ عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور، من غير إعادة الجار، للأسباب التي ذكرتها سابقًا؛ لما فيها فساد من جهة الإعراب، وقد أنكر كثير من النُّحاة هذا الرأي لنفس الأسباب التي ذكرها ابن الشَّجريّ، ومنهم: المبرّد ، والزجاج، ومكي بن أبي طالب[٦].

---

[١] انظر: الكتاب: ٦٣/٢، ومعاني القرآن، الفراء: ١٠٥/١، ومعاني القرآن، الأخفش: ٣٤٨/١ومعاني القرآن، الزجاج: ١٣١/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٧١-٣٧٥، والكشاف:١٧٨/٢، والبحر المحيط: ٤١٢/٣.

[٢] انظر: معاني القرآن، الفراء: ١٠٥/١.

[٣] انظر: مجاز القرآن: ١٤٢/١.

[٤] انظر: مشكل إعراب القرآن:٢٥١/١.

[٥] انظر: معاني القرآن، الفراء: ١٠٦/١، ومشكل إعراب القرآن: ٢٥١/١.

[٦] انظر: معاني القرآن، الفراء: ١٣١/٢، ومعاني القرآن، الزجاج: ١٣١/٢، ومشكل إعراب القرآن: ٢٥١/١.

وفي مسألة العطف على الضمير المخفوض، ذهب الكوفيون إلى أنَّه يجوز، نحو قولك مررت بك وزيد، وحجتهم؛ أنَّ ذلك ورد في التنزيل، وفي كلام العرب، ومن التنزيل قوله تعالى ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾[1]، أمَّا البصريون، فذهبوا إلى أنَّه لا يجوز العطف على الضمير المخفوض، وحجتهم أنَّ الجار والمجرور بمنزلة الشيء الواحد، فإذا عطفت على الضمير المجرور، فكأنَّك عطفت على الحرف الجار، وهذا لا يجوز. وفصَّل ابن الشَّجريّ في هذه المسألة وبعد عرضه الشواهد دحض حجّة الكوفيين بالدليل، وبذلك يكون رأي البصريين أوجه[2].

وبإنعام النظر فيما سبق، يتضح لي الآتي:

أولًا: الرأي الأول وهو النَّصب على المدح هو الأوجَه لما ذُكرت من شواهد، ولأنَّه لم يعارضه أحدٌ من النُّحاة خلافًا للوجوه الأخرى، وبذلك يكون تصحيح ابن الشَّجريّ لهذا الوجه في محله.

ثانيًا: تعدَّ هذه المسألة دليلًا قويًّا على أسلوب ابن الشَّجري التعليمي، ويتضح ذلك من خلال عرضه لهذه المسألة، والطريقة التي عرض فيها؛ بذكر الآراء والتعقيب عليها، مع التعليل.

ثالثًا: التأكيد على حقيقة مهمة، ينبه عليها ابن الشَّجريّ باستمرار، ويحكم على الأوجه من خلالها ألا وهي ضرورة موافقة الإعراب للمعنى، فالمعنى والإعراب عنده متلازمان، لا يطغى أيٌّ منهما على الآخر،؛ فالمعنى يجب أن يوافق الإعراب، في وجهٍ من وجوهه، والإعراب لا يصحُّ إذا تعارض مع المعنى.

رابعًا: هذه المسألة ذُكرت في أغلب كتب النحو، والإعراب، لكنَّ ابن الشَّجري تميَّز عن غيره من النُّحاة، بسهولة طرحه، وعرضه للمسائل، وبعده عن التكلف والتقدير، والتعليل لما يذكر، وغير ذلك من الميزات.

---

[1] سورة النساء: ١/٤.

[2] انظر هذه المسالة: الإنصاف: ٣٧١-٣٧٩.

١٥. **عرض ابن الشَّجريّ آراء بعض النُّحاة في مجيء الماضي حالًا، ممثلًا بقوله تعالى:** ﴿ أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ ﴾ [١]. فقال[٢]: "...وإن كان ماضيًا لم يحسن وقوعه في موضع الحال، إلَّا ومعه(قد) كقولك: جاء زيدٌ قد عَرِق، وذلك أنَّ(قد) تقربه إلى الوقت الحاضر وكان أبو الحسن الاخفش يجيز إيقاعه حالًا، و(قد) مقدَّرة فيه، واحتج بقوله تعالى: ﴿ أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ ﴾ [٣] قال: أراد قد حصرت، وهذا لا يجيزه سيبويه، وحمل الآية على غير هذا فقال:(حصرت) صفةٌ لمحذوف، تقديره: قومًا حصرت صدورهم، فقومًا نصبٌ على الحال، وحصرت صفتهم، وحذف الموصوف وأبقيت صفته. وكان أبو العباس المبرد يقول فيها، قولًا ثالثًا؛ وهو أنَّه خرج مخرج الدعاء عليه".

فابن الشَّجري يذكر تجويز الأخفش إيقاع الحال ماضيًا، مع (قد) مقدّرة، وحجته أنَّ سيبويه لا يقول بذلك، لكن رأي الأخفش الذي ذكره ابن الشّجريّ لم أجده في كتاب الأخفش في تعرضه لهذه الآية[٤].

وقد اختلف النُّحاة في وقوع الماضي حالًا؛ فذهب الكوفيون والأخفش، إلى أَّن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالًا، أمَّا البصريون، فقد أجمعوا على أنَّه لا يجوز أن يقع حالًا، إلا إذا كانت معه(قد) أو كان وصفًا لمحذوف، فإنَّه يجوز أن يقع حالًا[٥].

وفي الآية السابقة تعددت آراء النُّحاة في موقع(حصرت) والآراء كالتالي:

أ- أنَّ (قد) مقدَّرة قبل (حصرت)، وهذا رأي جمهور البصريين، كابن السراج، والفارسي، وابن جني وغيره، وكذلك رأي الفراء وابن الانباري، وغيرهم، وقد اشترطوا لصحة وقوع الماضي

---

[١] سورة النساء: ٤/٩٠.

[٢] المجلس الحادي والسبعون: ٣/١٢-١٣.

[٣] سورة النساء: ٤/٩٠.

[٤] معاني القرآن، الأخفش: ٢٤٤.

[٥] الإنصاف: ٢١٢.

المثبت موقع الحال، أن تكون معه(قد) ظاهرة او مقدرة، وحجتهم في ذلك؛ أنَّ (قد) تقرّب الماضي من الحال حتى تلحقه به[١].

أمَّا ابن مالك، فلم يشترط تقدير (قد) قبل الماضي الواقع حالًا، وحجته؛ أنَّ ذلك دعوى لا تقوم على حجة، لأنَّ الأصل عدم التقدير[٢].

ب- أنّ جملة(حصرت) صفة لموصوف محذوف هو الحال، والتقدير: إذا جاؤوكم قومًا حصرت فحذف قوم، وأقام الصفة مقام الموصوف، وقد نسب ابن الشَّجريّ هذا الرأي لسيبويه، ونسبه الزمخشري وأبو حيان للمبرد[٣]، وضعَّف ابن جنّي هذا الرأي، وكذلك ابن مالك الذي عدَّه، تكلفًا لا حاجة له[٤].

ت- أنَّ(حصرت) ماضٍ لفظًا مضارع معنًى، والتقدير: وكم تحصر صدورهم، وعرض هذا الرأي العكبري[٥].

أمَّا تأويل المبرد لجملة(حصرت صدورهم) بأنَّها على الدعاء، غير صحيح من حيث المعنى، لأنَّ تقدمه: ضيّق الله صدورهم على قتال قومهم، وذلك لا يجوز؛ لأنَّه دعاء لهم، وهذا الردّ قاله ابن الشَّجريّ، والفارسي، وابن هشام وغيرهم[٦].وقد أجاز هذا التأويل: مكي بن أبي طالب وابن الأنباري، والعكبري[٧].

ومما سبق يتضح دقة اختيار ابن الشَّجري للمسائل والإعرابات التي فيها الآراء والتناقضات الكثيرة، وهذا يدل على ثقته بنفسه، وتبحّره في اللغة، فنحن أمام علم من أعلام النَّحو الأبرار عليه رحمة الله.

---

[١] انظر: معاني القرآن، للفراء: ٢٤/١، والأصول في النّحو: ٢١٦/١، وكتاب الشعر: ٦٥، وسر صناعة الإعراب: ٦٤١/٢.

[٢] شرح التسهيل: ٣٧٣/٢.

[٣] انظر/ الكشاف: ٦٥٣/١، والبحر المحيط: ٣٣٠/٣.

[٤] انظر: سر صناعة الإعراب: ٦٤١/٢، وشرح التسهيل: ٣٧٣/٢، واللباب: ٢٩٤.

[٥] انظر: اللباب: ٢٩٤.

[٦] انظر: الإيضاح، الفارس: ٢٨٨، ومغني اللبيب: ٤٩٥/٢.

[٧] انظر: مشكل إعراب القرآن: ٢٠٥/١، والإنصاف: ٢١٥، واللباب: ٢٩٤/١.

١٦. **أفرد ابن الشَّجريّ المجلسَ الثمانين، والحادي والثمانين في ذكر ما سمَّاه زلَّات مكي بن أبي طالب الإعرابية**، وهي كثيرة جدًا، مع أنَّه كان يأخذ عن مكيّ في كثير من المسائل التي تخصُّ إعراب القرآن! ومن هذه الزلَّات التي ذكرها ابن الشَّجريّ؛ إعراب مكي لموضع الكاف من(كما) من قوله تعالى: ﴿ كَمَآ أَخۡرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيۡتِكَ بِٱلۡحَقِّ ﴾[١]، حيث ذكر أنَّ مكي أعربها إعرابات شنيعة، والإعرابات التي أعربها مكي لموضع الكاف: إمَّا أن تكون الكاف من (كما) في موضع نصب، نعت لمصدر(يجادلونك)، أو نعت لمصدر يدلُّ عليه معنى الكلام، تقديره: الأنفال ثابتة لله والرسول ثبوتا كما أخرجك ربك، أو تعربها نعتًا لحقّ، أي هم المؤمنون حقّا كما، أو تكون الكاف في موضع رفع، والتقدير: كما أخرجك ربك من بيتك بالحقّ، فاتقوا الله، فهو ابتداء وخبر أو تكون الكاف بمعنى واو للقسم، أي الأنفال لله والرسول، والذي أخرجك. وبعد أن أورد ابن الشَّجريّ هذه الإعرابات لمكي، قال: وهذه الأقوال رديئة منحرفة عن الصحة، وخصوصًا الرابع والخامس فقوله الكاف في موضع رفع بالابتداء، وخبره(فاتقوا الله) قولٌ ظاهر الفساد من أوجه؛ **الأول:** لأنَّ الجملة هي(فاتقوا الله) مع تقديمها على الكاف وفصل بينها وبين الكاف جمل طويلة، وليس هذا من كلام العرب، **والثاني:** دخول الفاء في الجملة التي زعم أنَّها خبر، والفاء لا تدخل في خبر المبتدأ، إلا أن يغلب عليه أن يكون شبه شرط، بأن يكون اسمًا موصولًا بجملة فعلية، **والثالث:** أن الجملة التي هي(فاتقوا الله) خالية من ضمير يعود على الكاف التي زعم أنَّها مبتدأ. وأمَّا قوله: أنَّ الكاف للقسم فهو قول رذيل، ومستحيل؛ لأنَّه لا تجوز حكايته، فضلًا عن تقبله، ولم أعرف كوفيًا أو بصريًا يقول أن الكاف للقسم بمنزلة الواو. وأمَّا قوله: إنَّ موضع الكاف نصبٌ على أنَّه نعت لمصدر يجادلونك، فهو فاسدٌ أيضًا؛ لأنَّه يختلف في المعنى المراد. وقوله: إنَّ الكاف تكون نعتًا لمصدر يدلُّ عليه معنى الكلام، فهو ضعيف؛ للتباعد بينهما. وأقرب هذه الأقوال إلى الصِّحة: أنَّ الكاف نعتٌ للمصدر الذي هو(حقًا)؛ لسببين: تقارب ما بينهما، وموافقته للمعنى المراد، ثم ختم ابن الشَّجريّ بقوله: وإيراد مكيّ لهذه الأقوال الفاسدة، من غير إنكار شيءٍ منها، دليل على أنَّه مثل قائليها في عدم التبصرة[٢].

إنَّ الناظر إلى هذه الآية، يرى في تفاسيرها إشكالًا كبيرًا، حيث أنَّ هذه المسألة أخذت مني جهدًا كبيرًا؛ لكثرة ما قيل في الكاف من(كما) من تأويلات وتفسيرات، حيث إنّ من المفسَّرين من أوَّلها على وجهين، ومنهم على خمسة، ومنهم على خمسة عشر، ومنهم على عشرين وجهًا كالسمين الحلبيّ، مما زاد الصعوبة في إعراب موقع الكاف من(كما) في الآية السابقة، وهذا ليس

---

[١] الأنفال: ٨/٥.

[٢] انظر: المجلس الحادي والثمانين: ٣/١٨٣-١٨٥

عجيبًا؛ فمن خلال مراجعة النص في كتب التفسير لوحظ أنَّ أبا حيان ذكر أن هذه المسألة أشكلت عليه، حتى أنَّه رأى رؤيا في المنام، في تأويل موضع الكاف، وقد قال في محيطه[1]: "رأيت في النوم أنني أمشي في رصيف ومعي رجل أباحثه في قوله (كما أخرجك ربك من بيتك بالحق) فقلت له: ما مرَّ بي شيء مشكل مثل هذا، ولعل ثم محذوفًا يصح به المعنى، وما وقفت فيه لأحد من المفسرين على شيء طائل، ثم قلت له ظهر لي الساعة تخريجه، وإنَّ ذلك المحذوف هو نصرك واستحسنت أنا وذلك الرجل هذا التخريج، ثم انتبهت من النوم وأنا أذكره".

واختلف النُّحاة والمفسرون، في موضع الكاف من(كما)، وتأويلها في الآية السابقة، واختلفوا على خمسة عشر قولًا، وهي:

أ- الكاف في موضع رفع، والتقدير: كما أخرجك ربك، فاتقوا الله، كأنَّه ابتداء وخبر، وهذا التقدير وصفه المفسرون؛ بأنَّه ليس من ألفاظ الآية، وذكر هذا الوجه الوجه: مكي، وأبو حيان والسمين الحلبي ودرويش[2]، وهذا الوجه أنكره ابن الشَّجريّ، ووصفه بالفاسد، من وجوه عدة؛ **الأول:** لأنَّ الجملة هي(فاتقوا الله) مع تقديمها على الكاف وفصل بينها وبين الكاف جمل طويلة، وليس هذا من كلام العرب، **والثاني:** دخول الفاء في الجملة التي زعم أنَّها خبر، والفاء لا تدخل في خبر المبتدأ، إلا أن يغلب عليه أن يكون شبه شرط، بأن يكون اسمًا موصولًا بجملة فعلية **والثالث:** أن الجملة التي هي(فاتقوا الله) خالية من ضمير يعود على الكاف التي زعم أنَّها مبتدأ

ب- الكاف نعت ل(حقًا)، والتقدير: هم المؤمنون حقًا، كما أخرجك ربك، وهذا الوجه حسَّنه أغلب النُّحاة والمفسرين، وقال به: الطبري، والثعالبي، والكرماني، ومكي، والزمخشري، وابن عطية وغيرهم[3]، وصحَّحه ابن الشجريّ لأمرين؛ التقارب ما بينهما، والموافقة للمعنى.

ت- الكاف بمعنى واو القسم، الذي واقعه على ذي العلم، وجواب القسم يجادلونك، وهو منسوب لأبي عبيدة، وضعَّفه النُّحاة، واستبعدوه؛ لمخالفته لما جاء في النَّحو، حيث ذكر أكثرهم أنَّه لا

---

(1) البحر المحيط: ٢٧٥/٥.

(2) انظر: مشكل إعراب القرآن: ٣٤٥/١، والبحر المحيط: ٢٧٤/٥، والدر المصون: ٥٩٥/٥، وإعراب القرآن، لدرويش: ٥٣٥/٣.

(3) انظر: جامع البيان، ط. هـ: ٣٤/١١، والكشف والبيان عن تفسير القرآن، الثعلبي: ٣٢٩/٤، وغرائب التفسير، الكرماني: ٤٣٣/١، ومشكل إعراب القرآن:٣٤٥/١، والكشاف: ٥٥٣/٢، والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية: ٥٠٢/٢، والبحر المحيط: ٢٧٤/٥، والدر المصون: ٥٩٥/٥، وإعراب القرآن، لدرويش: ٥٣٥/٣.

يوجد كاف للقسم في العربية، وقال بهذا الوجه مع تضعيفه: الطبري، والثعالبي، والعكبري، وأبو حيان، وغيرهم[١]، وضعَّفه ابن الشَّجري كما ضعَّفه النُّحاة، والمفسرون.

ث- الكاف بمعنى إذ وما زائدة، والتقدير: اذكر إذ أخرجك، وضعَّفه من ذكره؛ لأنه لم يثبت أنَّ الكاف تكون بمعنى (إذ) في لسان العرب، وذكر هذا الوجه: الثعالبي، وأبو حيان، والسمين الحلبي والدرويش[٢].

ج- الكاف بمعنى على، وما بمعنى الذي، والتقدير: امض على الذي أخرجك ربك من بيتك، وهذا ضعيف؛ لأنَّه لم يثبت أنَّ الكاف تكون بمعنى (على)، ولأنَّه احتاج الموصول إلى عائد، وهو لا يجوز مثل هذا في التركيب، وقاله: الطبري، والثعالبي، وأبو حيان، والسمين الحلبي[٣].

ح- الكاف بمعنى الشرط، وهو منسوب لعكرمة، والتقدير: وأطيعوا الله ورسوله إن كنتم مؤمنين، كما أخرجك ربك في الطاعة خير لك، كما كان إخراجك خير لهم. وقال بهذا التأويل: أبو حيان والسمين الحلبي[٤].

خ- الكاف في موضع نصب صفة لمصدر محذوف، والتقدير: الأنفال ثابتة ثباتًا كما أخرجك ربك وهذا الوجه منسوب للزجاج، وحسَّنه الزمخشري، وذكره: الزجاج، ومكي، والزمخشري، وأبو حيان[٥]، وضعَّفه ابن الشَّجري؛ للتباعد بينهما. وذكر مكي تقديرًا آخر للمصدر المحذوف وهو: يجادلونك في إخراجك من بيتك جدلًا، مثل ما أخرجك ربك من بيتك[٦]. وضعّفه ابن الشَّجري وعاب على مكيّ قوله إياه، بحجة أنَّ هذا تشبيه الشيء بالشيء نفسه؛ لأنَّ تشبيه إخراجه من بيته، بإخراجه من بيته.

---

[١] انظر: جامع البيان، ط. هـ: ٣٤/١١، والكشف والبيان عن تفسير القرآن: ٣٢٩/٤، والعكبري: ٤٠٤/٢، والبحر المحيط: ٢٧٤/٥، والدر المصون: ٥٩٥/٥، وإعراب القرآن، لدرويش: ٥٣٥/٣.

[٢] انظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن: ٣٢٩/٤، والبحر المحيط: ٢٧٤/٥، والدر المصون: ٥٩٥/٥، وإعراب القرآن، لدرويش: ٥٣٥/٣.

[٣] انظر: جامع البيان، ط. هـ: ٣٤/١١، والكشف والبيان عن تفسير القرآن: ٣٢٩/٤، والبحر المحيط: ٢٧٣/٥، والدر المصون: ٥٩٤/٥.

[٤] انظر: البحر المحيط: ٢٧٥/٥، والدر المصون: ٥٩٦/٥.

[٥] انظر: معاني القرآن، للزجاج: ٤٠٠/٢، ومشكل إعراب القرآن: ٣٤٥/١، والكشاف: ٣٥٥/٢، والبحر المحيط: ٢٧٤/٥.

[٦] انظر: مشكل إعراب القرآن: ٣٤٥/١.

د- الكاف في موضع رفع صفة لخبر مبتدأ محذوف، والمعنى: وأصلحوا ذات بينكم خير لكم كما أخرجك، وضعَّفه النُّحاة؛ لوجود الحذف وطول الفصل بين(أصلحوا) وبين(كما أخرجك)، وقاله الثعالبي، والكرماني، والزمخشري، وابن عطية، وأبو حيان، والسمين الحلبي[١].

ذ- الكاف في موضع رفع، والتقدير: لهم درجات عند ربهم ومغفرة ورزق كريم، هذا وعد حقٌّ كما أخرجك، وذكره: ابن عطية، وأبو حيان، والسمين الحلبي، والدرويش[٢].

ر- الكاف للتشبيه، وهو منسوب للكسائي، والتقدير: كما أخرجك ربك من بيتك على كراهية من فريق منهم، كذلك يجادلونك في قتال كفار مكة، وهذا الوجه حسنه ابن عطية، وقال به الكرماني، وابن عطية، وأبو حيان، والدرويش[٣].

ز- تقدير الفراء: امض لأمرك في الغنائم، ونفِّل ما شئت وإن كرهوا، كما أخرجك ربك، وقد علَّق ابن عطية على رأيي الكسائي والفراء بقوله: قولان مطردان ، يتبين بهما المعنى، ويحسن وصف الكلام بهما[٤].

س- الكاف في موضع خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هذا الحال كحال إخراجك، وأوَّله مكي: فاتقوا الله كما أخرجكم، وقال بهذا الوجه: الكرماني، ومكي بن أبي طالب، وأبو حيان، وغيرهم[٥].

ش- الكاف في موضع رفع صفة لخبر مبتدأ، حذف المبتدأ وخبره فيه، والتقدير: قسمتك الغنائم حق كما خروجك حق، وقال بهذا الوجه: أبو حيان، والسمين الحلبي[٦].

ص- الكاف للتشبيه بين إخراجين، والتقدير: إخراجك ربك إيّاك من بيتك في مكة، وأنت كاره، وكانت عاقبته خير، كإخراج ربك إياك من المدينة، وبعض المؤمنين كاره، وقال به: الكرماني، وأبو حيان، والدرويش[٧].

---

(١) انظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن: ٣٢٩/٤، وغرائب التفسير: ٤٣٣/١، والكشاف: ٥٥٣/٢، والمحرر الوجيز: ٥٠٢/٢، والبحر المحيط: ٢٧٤/٥، والدر المصون: ٥٩٥/٥.

(٢) انظر: المحرر الوجيز: ٥٠٢/٢، والبحر المحيط: ٢٧٦/٥، والدر المصون: ٥٩٦/٥.

(٣) انظر: غرائب التفسير: ٤٣٣/١، والمحرر الوجيز: ٥٠٢/٢، والبحر المحيط: ٢٧٥/٥،وإعراب القرآن، لدرويش: ٥٣٥/٣.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء: ٤٠٣/١، والمحرر الوجيز: ٥٠٣/٢، والبحر المحيط: ٢٧٦/٥.

(٥) انظر: غرائب التفسير: ٤٣٣/١، ومشكل إعراب القرآن: ٣٤٥/١، والبحر المحيط: ٢٧٥/٥، والدر المصون: ٥٩٧/٥.

(٦) انظر: البحر المحيط: ٢٧٥/٥، والدر المصون: ٥٩٧/٥.

(٧) انظر: غرائب التفسير: ٤٣٣/١، والبحر المحيط: ٢٧٥/٥،وإعراب القرآن، لدرويش: ٥٣٥/٣.

ض- الكاف للتشبيه على سبيل المجاز، والتقدير: كما أخرجك ربك من بيتك بالحق، وغشاكم النعاس أمنة منه؛ يعني به إياه ومن معه، وأنزل من السماء ماء ليطهركم به، وأنزل عليكم من السماء ملائكة مردفين، فاضربوا فوق الأعناق، واضربوا منهم كل بنان، كأنَّه يقول قد أزحت عللكم وأمددتكم بالملائكة، فاضربوا منهم هذه المواضع، وهو القتل لتبلغوا مراد الله في إحقاق الحق وإبطال الباطل، وهذا الوجه فيه من الفصل والبعد ما لا خفاء به، وذكر هذا الوجه: أبو حيان والسمين الحلبي[١].

ط- أضاف أبو حيان وجهًا قال: إنَّه لم يسبقه إليه أحد، ورأى تأويله في المنام، كما ذكرت سابقًا وهذا الوجه أنَّ المحذوف هو نصرك، والتقدير: ما أخرجك ربك من بيتك بالحق، أي بسبب إظهار دين الله وإعزاز شريعته وقد كرهوا خروجك تهيبا للقتال وخوفا من الموت إذ كان أمر النبي صلى الله عليه وسلم لخروجهم بغتة ولم يكونوا مستعدين للخروج وجادلوك في الحق بعد وضوح نصرك الله وأمدك بملائكته[٢].

وبعد عرض هذه الوجوه، يتبيَّن لدى الباحث أنَّ الوجه الثاني هو الصائب، لأمور عدة منها: سهولة تقديره، وموافقته للمعنى واتفاق النُّحاة والمفسرين عليه، ويتبيَّن أنَّ ابن الشَّجري قسا كثيرًا على مكي، حيث وصف أقواله بالفاسدة والرذيلة، مع العلم أنَّ كثيرًا من المفسرين ذكروها، وكذلك أنَّ ابن الشَّجري يعدُّ مكيّ من مصادره، التي أخذ عنها، حتى إنَّه كان في بعض المسائل ينقل عنه حرفيًا ولا أدري ما السبب الذي دفع ابن الشَّجري لذلك، ولكن يُقال: إنَّ سبب ذلك هو الخلافات المذهبية إذ أنَّ مكي بن أبي طالب -وهو مالكي المذهب- هاجم المعتزلة في عدَّة مواضع من كتابه ووصمهم بالإلحاد، فأورد ابن الشَّجريِّ هذه الانتقادات دفاعًا عنهم[٣]، والله أعلم.

---

[١] انظر: البحر المحيط: ٢٧٦/٥، والدر المصون: ٥٩٦/٥.

[٢] انظر: البحر المحيط: ٢٧٥/٥.

[٣] انظر: زلات مكي بن ابي طالب كما رآها ابن الشَّجري في أماليه، د. عبدالله اللحياني: ١٢.

المبحث الثاني: توجيهه للقراءات القرآنية

١. **ذكر ابن الشَّجريّ أنَّه قُرئ فيما شذَّ من القراءات:** ﴿ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ ﴾[١] بنصب(صدقَهم)، ثمَّ وجَّه هذه القراءات بقوله[٢]: "ويحتمل نصب(صدقَهم) ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون مفعولًا له، أي ينفع الله الصادقين لصدقهم.

الثاني: أن تنصبه على المصدر، لا بفعل مضمر، ولكن تُعمل فيه الصادقين، فتدخله في صلة الألف واللام، وتقدير الأصل: ينفع الله الصادقين صدقًا، ثمَّ أُضيف إلى ضمير(هم) فقيل: صدقهم...

الثالث: أن تنصبه بتقدير حذف الباء، لأنَّك تقول: نفعته بكذا، فيكون الأصل: ينفع الله الصادقين بصدقهم".

كلمة (صدقهم) قرأها القراء بالرفع؛ على أنَّها فاعلٌ لينفع، وذكر ابن الشَّجريّ أنَّ بعض القراءات الشاذة قرأتها بالنَّصب، وقد بحث الباحث فيما وقع تحت يديه من كتب القراءات، فلم يجد أحدًا عزا قراءة النَّصب لأحد القراء، بل جميعهم رووا أنَّها قُرأت بالرفع، وليس يدري من أين جاء ابن الشَّجريَ بهذه القراءة، ولكن ربمت افترضها لأمورٍ تعليمية!.

لكن هذه القراءة ذكرها العكبري في تبيانه، فذكر أنَّ بعض القراءات الشاذة قرأتها بالنَّصب ثم وجَّه النَّصب على أربعة أوجه؛ ثلاثة منها ذكرها ابن الشَّجريّ؛ وهي أن تكون مفعولًا له، أي لصدقهم، أو نصبه بتقدير حرف جر، أو أن يكون مصدرًا مؤكدًا. والوجه الرابع الذي أضافه العكبري؛ وهو النصب على أنَّه مفعولًا به، والفاعل مضمر في الصادقين؛ أي يصدقون الصدق[٣].

أمَّا أبو حيان، فذكر أنَّ (صدقهم) قُرأت بالنصب، ووجه النَّصب على أربعة أوجه، هي مثل التي ذكرها العكبري، وكذلك ابن الشَّجريّ[٤].

---

[١] المائدة: ١١٩/٥.

[٢] المجلس السابع: ٦٩/١-٧٠.

[٣] انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٤٧٨/١.

[٤] انظر: البحر المحيط: ٦٧/٤.

وفي تفسير الآية يقول الواحدي[١]: أي: ينفع الصادقين في الدنيا صدقهم في هذا اليوم ولأنه يوم الجزاء، وما تقدم في الدنيا الصدق إنما يتبين نفعه في هذا اليوم. فالتفسير هنا يقوِّي الرفع ل(صدقهم)، لذلك يرى الباحث أنَّ توجيه (صدقهم) بالنَّصب يبعدها عن المعنى المراد، لكن الوجه الثاني أقرب إلى المعنى المراد، والله أعلم.

وفي موضعٍ آخر من الآية **وجَّه ابن الشَّجريّ الرفع والنَّصب لـ(يوم)** من نفس الآية: ﴿ قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ ﴾[٢]، فذكر أنَّ نافع قرأها بالنَّصب، والباقون بالرفع، فمن رفعها فالإشارة إلى يوم القيامة، فهذا مبتدأ، ويوم ينفع الصادقين صدقهم خبره، وموضع الجملة نصب بوقوع القول عليها، ومن نصب فموضع(هذا) مفعول لقال، وانتصاب(يوم) على الظرف للقول، فالإشارة بهذا إلى القصص التي تقدَّم ذكرها قبل الآية، والمعنى يكون: قال الله هذا الكلام في يوم ينفع الصادقين صدقهم، وذكر أنَّ الفرَّاء أجاز أن يكون النَّصب في(يوم) بناء، وموضع (يوم) رفع، ولم يُجز هذا أحدٌ من البصريين؛ لأنَّ المضارع معرب، وإنَّما يُجيزون البناء في المضاف إذا كان فيه إبهام[٣].

وهنا وجَّه ابن الشَّجريّ الرفع في(يوم) على الخبرية، والنصب على الظرفية للقول، واختُلف في توجيه الرفع والنصب لـ(يوم) على أربعة أوجه:

---

[١] انظر: التفسير الوسيط، الواحدي: ٢٤٨/٢.

[٢] المائدة: ١١٩/٥.

[٣] انظر: المجلس السابع: ٦٧/١-٦٨.

أ- **الوجه الأول:** قراءة الجمهور برفع(يوم) بدون تنوين، ووجه الرفع فيها على المبتدأ والخبر ف(هذا) مبتدأ و(يوم ينفع الصادقين) خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ل(قال)، ما تقول: قال زيدٌ عمرو أخوك، وهذه القراءة هي قراءة القُرّاء السبعة بخلاف نافع وتوجيه رفعها متفقٌ عليه من جميع النُّحاة والمفسرين[١]، وهو أحد الوجوه الذي ذكرها ابن الشَّجريّ.

ب- **الوجه الثاني:** قراءة نافع بنصب (يوم) بدون تنوين، وتوجيه النَّصب هنا يحتمل وجهان:

الأول: النصب على الظرف لـ(قال)، والتقدير: قال الله: هذا القصص وهذه الأخبار يوم ينفع الصادقين صدقهم فـ(يوم) ظرف للقول، وهذ التوجيه قال به النُّحاة أيضًا خلاف حوله[٢].

والثاني: أن تكون(هذا) مبتدأ، و(يوم) خبره؛ لأنَّه إشارة إلى حدث، وظروف الزمان تكون أخبارًا عن الأحداث، وهو بذلك يكون مبنيًّا، وإنَّما بنوه لإضافته للجملة الفعلية، وقال بهذا الوجه الفرَّاء والكسائي[٣]، وهو مذهب الكوفيين، أمَّا البصريون فلا يجوِّزون البناء، إلا إذا تصدَّر الجملة المضاف إليها بفعلٍ ماضٍ، وبنوا ذلك على قول النابغة:

على حين عاتبتُ المَشيبَ على الصِّبا فَقلْتُ: ألمَّا أصْحُ والشَّيبُ وازعُ[٤]

فالبناء للظرف عند البصريين، يقع إذا أُضيف إلى فعل مبني، أمَّا إذا كان معربًا فلا يُبنى الظرف إذا أُضيف إليه عندهم[٥]، وخرَّج البصريون هذه القراءة، على أنَّ (يوم) منصوب الظرف، وهو متعلق في الحقيقة بخبر المبتدأ، أيْ: هذا واقع أو يقع في يوم ينفع[٦]، وهذا الوجه ذكره ابن الشَّجري عن الفرَّاء، وضعَّفه الزجاج حيث قال[٧]: " زعم بعضهم أنَّ (يوم) منصوب

---

[١] انظر: معاني القرآن، الفراء: ٣٢٦/١، وجامع البيان: ٢٤٢/١١، ومعاني القرآن، الزجاج: ٢٢٤/٢، وإعراب القرآن، النحاس: ٢٥٥، وبحر العلوم: ٤٣٢/١، والحجة: ٢٨٢/٣، والكشف والبيان: ١٣٠/٤، ومشكل إعراب القرآن: ٢٨٣/١، وغرائب التفسير: ٣٤٩/١ن والكشاف: ٣١٨/٢، واللباب: ٣٦٢/١، والدرر المصون: ٥٢٠/٤-٥٢١، وشرح ابن عقيل: ٦٠/٣، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: الأزهري: ٤١/١، وشرح التصريح: ٤٦/١.

[٢] انظر: المراجع السابقة.

[٣] انظر: معاني القرآن، الفراء: ٣٢٦/١، وجامع البيان: ٢٤٢/١١، وبحر العلوم: ٤٣٢/١، والحجة: ٢٨٢/٣، والكشف والبيان: ١٣٠/٤، ومشكل إعراب القرآن: ٢٨٣/١، والكشاف: ٣١٨/٢، والدرر المصون: ٥٢٠/٤-٥٢١.

[٤] البيت في: ديوانه :٣٨.

[٥] انظر: مشكل إعراب القرآن: ٢٨٣/١، وشرح ابن عقيل: ٦٠/٣، وشرح التصريح: ٧٠٦/١.

[٦] انظر: الدرر المصون: ٥٢١/٤.

[٧] انظر: معاني القرآن، الزجاج: ٢٢٤/٢.

لأنَّه مضاف إلى الفعل، وهو في موضع رفع، وهذا خطأ"، أما الطبري فقد رجَّح النصب على الظرفية لـ(يوم) من البناء على الخبر[١].

ت- **الوجه الثالث:** قراءة الأعمش بنصب(يوم) على التنوين، وهو نصب(يوم) على الظرفية والجملة التي بعدها في محلِّ الوصف لما قبلها، والعائد محذوف، وقال بهذا التوجيه: الزَّجاج، والنَّحاس والزمخشري، والحلبي، والتقدير عندهم: هذا يوم ينفع فيه الصادقين صدقهم[٢].

ث- **الوجه الرابع:** قراءة الحسن بن عباس برفع(يوم) منونًا، ورفعها يكون على الخبر كقراءة الجمهور، إلا أنَّ الجملة التي بعده في محل الوصف لما قبلها، والعائد محذوف، وهو بذلك يكون مقطوعًا عن الإضافة، وأجاز هذا الوجه: الزجاج، والفارسي، والحلبي، وغيرهم[٣].

فهذه التوجيهات التي تحتملها(يوم) من الآية السابقة، والذي ذكره ابن الشَّجريّ هو أهمها وأقربها إلى المعنى، كما بيَّن ذلك.

---

[١] انظر: جامع البيان: ٢٤٣/١١.

[٢] انظر: معاني القرآن، الزجاج: ٢٢٤/٢، وإعراب القرآن، النحاس: ٢٥٥، والكشاف: ٣١٨/٢، والدرر المصون: ٥٢٠/٤-٥٢١،

[٣] انظر: معني القرآن: الزجاج، والحجة:٢٨٢/٣، الدرر المصون: ٥٢١/٤، وشرح التصريح: ٧٠٦/١.

٢. **وجَّه ابن الشَّجريّ الرفع والنَّصب في كلمة (القمر) من قوله تعالى: ﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ ﴾** [١]، فقال[٢]: إنَّ القراء اختلفوا في رفع(القمر) ونصبه، فرفعه ابن كثير ونافع وأبو عمرو، ووجه الرفع أنَّ قبله جملة من مبتدأ وخبر، وهي قوله: ﴿ وَٱلشَّمْسُ تَجْرِى ﴾ [٣]، ووجه النَّصب عند أبي علي: أنّه تقدمه فعلٌ وفاعل، فالفعل تجري، وفاعله الضمير المستكن، فلما جرى ذكر الفعل حسُن إضمار الفاعل، وهذا الوجه حملًا على سيبويه في قوله: زيدًا ضربته، وهو عربي يعني أنَّه يجوز إضمار الفعل، وإن لم يتقدم ذكر فعل. وأجاز أبو عليّ وجهًا آخر للنصب؛ وهو أن تحمله على الفعل الذي هو خبر المبتدأ، على ما أجازه سيبويه، من قولك: زيدٌ ضربته وعمرًا أكرمته: وأقول: إنَّ الرفع في هذا الحرف أقوى، لأمرين:

أحدهما: تقدُّم المبتدأ الذي هو(الشمس) على الخبر الذي هو(تجري)، ومراعاة الاسم الذي الفعل في ضمنه أولى، فسيبويه لم يعتد بالفعل(تجري) وحمل نصب(القمر) على قولك: زيدًا ضربته.

والآخر: أنَّ (قدَّر) يتعدى لمفعول واحد، وهنا تعدى لمفعولين الهاء والمنازل، فموجب نصب (القمر) عندي ذكر المصدر، الذي هو التقدير في قوله ﴿ ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ﴾ [٤] فالمصدر إذا وقع هذا الموضع، فإنّه في تقدير التحليل إلى أن والفعل، وبذلك يكون الناصب لـ(القمر) فعل مقدّر، معطوف على الفعل الذي أسبك منه ومن (أن) فكأنَّه قال: ذلك أن قدَّره العزيز العليم، وقدَّر القمر".

أجمعت كتب القراءات والتفسير على أنَّ كلمة(القمر) قُرأت بالرفع والنَّصب، وهذا ما تعرَّض له ابن الشَّجريّ، والتفصيل كالآتي:

أولًا: الرفع: قرأ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأهل الحرمين، كلمة(القمر) بالرفع، وتوجيه الرفع فيها كالتالي:

---

[١] يس: ٣٩/٣٦.

[٢] انظر: المجلس الحادي والاربعين: ٨٩/٢-٩٠.

[٣] يس: ٣٨/٣٦.

[٤] يس: ٣٨/٣٦.

أ- رفع (القمر) على الابتداء، وجملة(قدرناه) هي الخبر، قال بذلك : مكي بن أبي طالب والزمخشري، والعكبري، وأحمد البنا[١].

ب- رفع(القمر) بالعطف على(وآية لهم)، والتقدير: وآية لهم القمر، قال بذلك الطبري، والزجاج ومكي بن أبي طالب، والزمخشري[٢].

ت- رفع(القمر) بحمله على جملة(الشمس تجري)، قال بهذا ابن الشَّجريّ والعكبري[٣].

وقد رأى ابن الشَّجريّ أنَّ رواية الرفع أقوى لأمرين: أحدهما: حمل نص. والآخر: أنَّ الفعل(قدر) لم يتعد لمفعولين، إلا بتقدير حرف الخفض: أي قدرنا له منازل، فكما أنَّ (قَّدر) يتعدّى بالجار، وإضماره مخالف للقياس، كذلك إضمار(مررت) في قولك: خرج زيدٌ وعمرًا مررت به لا يجوز، وهو بذلك يشير إلى من نصب بإضمار الفعل.

أمَّا الطبري، فأشار إلى أنَّ القراءتين مشهورتان، وهما صحيحتان فبأيهما قرأ القارئ فهو مصيب[٤].

ثانيًا: النصب: وقرأ به ابن عامر، والكوفيون، وتوجيه النَّصب فيه كالآتي:

أ- نصب (القمر) بفعل مضمر، يفسره قدرناه، وقال بهذ التوجيه: الطبري، والزجاج، والفارسيّ ومكي، والزَّمخشري، والعكبري، والبنا[٥].

ب- نصب(القمر) بحملها على الخبر، وهو خبر المبتدأ(تجري)، أو حملها على الابتداء كقولك زيدًا ضربته، وقد ذكره ابن الشَّجريّ عن الفارسي، وهذا أجازه سيبويه، تحت مسمّى: هذا باب عمل به الاسم على اسم بني على الفعل مرة، ويعمل مرة أخرى على اسم مبني على الفعل[٦].

ت- نصب(القمر) بفعلٍ مقدَّر، معطوف على الفعل الذي انسبك من المصدر(تقدير)، وعلى(أن) والمصدر، فكأنَّه قال: ذلك أنْ قدَّره العزيز العليم، وقدَّر القمر، أي قدَّر جريان القمر، والذي قال بهذا هو ابن الشَّجريّ كما ذكرت سابقًا.

---

[١] انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع، مكي: ٢/٢١٦، والكشاف: ٥/١٧٨، والتبيان في إعراب القرآن: ٢/٦٧٠، وإتحاف فضلاء البشر، البنا: ٢/٤٠٠.

[٢] جامع البيان: ٢٠/٥١٧، ومعاني القرآن، الزجاج: ٤/٢٨٤، والكشف: ٢/٢١٦، والكشاف: ٥/١٧٨.

[٣] انظر: التبيان: ٢/٦٧٠.

[٤] انظر: جامع البيان: ٢٠/٥١٧.

[٥] انظر: جامع البيان: ٢٠/٥١٧، ومعاني القرآن، الزجاج: ٤/٢٨٧، والكشف: ٢/٢١٦، والكشاف: ٥/١٧٨، والتبيان: ٦٧٠، والإتحاف: ٢/٤٠٠.

[٦] انظر: الكتاب: ١/٨٨-٩٢.

وبعد عرض هذه الوجوه، يتبين أنَّ الوجه الذي ذكره ابن الشَّجري عن سيبويه صحيح، لأنَّ سيبويه فصَّل في هذه المسألة، أمَّا الرأي الذي نسبه ابن الشَّجريّ لنفسه، فلم يذكره أحدٌ من المعربين ولا المقرئين، وحسب ظني أنَّ لا داعي لهذا التقدير، بوجود ما هو أسهل منه، وما يؤدي إلى المعنى، سيّما أنَّ منهج ابن الشَّجريّ يميل إلى السهولة، وقلة التقديرات.

٣. **وجَّه ابن الشَّجريّ نصب(النّبي) في قراءة بعض أصحاب القراءات الخارجة عن القراءات السبعة، من قوله تعالى:** ﴿ إِنَّ أَوْلَى ٱلنَّاسِ بِإِبْرَٰهِيمَ لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ وَهَٰذَا ٱلنَّبِيُّ ﴾[١] ووجَّه قراءة آخرين (النّبي) بالخفض والرفع فقال[٢]: "فمن نصب عطفه على الهاء من قوله: (اتَّبعوه) أي اتَّبعوه واتّبعوا النّبي. ومن خفض عطفه على(إبراهيم) فالتقدير: إنَّ أولى الناس بإبراهيم وبهذا النّبي لَلَّذين اتَّبعوه، ومَن رفع عطفه على (الذين اتَّبعوه) فالتقدير: إنَّ أولى الناس بإبراهيم المتبعون له وهذا النَّبيُّ".

ذكر ابن الشَّجريّ أنَّ بعض القراءات الخارجة عن السبعة، تقرأ(النبيَّ) بالنصب، والذي قرأها بالنَّصب هو السَّمَّال كما ذكر ابن خالويه[٣]، ثمَّ وجّه قراءة النصب والخفض والرفع، كالآتي:

أ- النَّصب بالعطف على الهاء من قوله: (اتَّبعوه)، وهذه قراءة شاذة، واتَّفق النُّحاة على هذا التوجيه الذي ذكره ابن الشَّجريّ[٤].

ب- الخفض بالعطف على (إبراهيم)، وذكر هذا الوجه ابن خالويه، والزمخشري، وأبو حيان، ولم تعزُ كتب القراءات هذه القراءة لأيٍّ من القرَّاء[٥].

ت- الرفع بالعطف على (الذين اتّبعوه)، وذكر آخرون توجيهات للرفع، إضافة إلى ما ذكر ابن الشَّجريّ؛ وهي أن يكون نعتًا لـ(هذا)، أو يكون بدلًا من (هذا)[٦].

---

[١] آل عمران: ٦٨/٣.

[٢] المجلس الحادي والستون: ٤٣١/٢-٤٣٢.

[٣] انظر: مختصر شواذ القراءات: ٢٨.

[٤] انظر: مختصر شواذ القراءات، ابن خالويه: ٢٨، ومشكل إعراب القرآن: ٢٠٠/١، والكشاف: ٥٦٨/١، والتبيان: ١٩٥/١، والبحر المحيط: ٢٠٣/٣.

[٥] انظر: مختر شواذ القراءات: ٢٨، والكشاف: ٥٦٨/١، والبحر المحيط: ٢٠٣/٣.

[٦] انظرك مشكل إعراب القرآن: ٢٠٠/١، والبحر المحيط: ٢٠٣/٣.

٤. **ذكر ابن الشَّجري أنَّ نصرَ بن عيسى الموصلي ، سأله مكاتبة، عن قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع المدني:** ﴿ فَٱلصَّٰلِحَٰتُ قَٰنِتَٰتٌ حَٰفِظَٰتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُ ﴾ [١] بنصب لفظ الجلالة، فأجاب بأنَّ انتصابه بوقوع الفعل عليه، بتقدير حذف مضاف، أي بما حفظ أمر اللهَ ومعنى (ما) في هذه القراءة معنى (الذي) فالمضمر في(حفظ) عائد على (ما)، ثمَّ قال: ومن قرأ بالرفع، فإنَّ (ما) في قراءته مصدرية، ومفعول(حفظ) محذوف، أي حافظات لغيب أزواجهن بما حفظهن الله في مهورهن، ثمَّ ذكر أنَّ أبا عليٍّ قال: من نصب فقال: (بما حفظ الله) لم يجز أن يعمل(ما) مع الفعل بمنزلة المصدر؛ لأنَّه يبقى الفعل بدون فاعل[٢].

تكرر قول ابن الشَّجريّ: سأل فلان عن كذا، وسُئلتُ عن كذا، وجاءني من الموصل أسئلة مكاتبة، وسألني فلان مكاتبة، و...، ولا يشكُّ أحدٌ أن هذا يبرهن على أنَّ ابن الشَّجريّ كان مرجعًا وفيصلًا، ومحكمًا لغويًا ونحويًا في عصره، فهو كمفتي الأمة، تأتيه الأسئلة من كل مكان، وهذا يدعوني إلى القول أنَّ ابن الشَّجريّ، لم يأخذ حظَّه كغيره من النُّحاة فهو يستحق الكثير، ولكن...

وفي الآية السابقة، وجَّه ابن الشَّجريّ النَّصب والرفع في لفظ الجلالة (الله) حيث قرأ لفظ الجلالة (الله) بالنصب والرفع، وإليكم التوجيهات:

أ- **النَّصب:** وهي قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع، ووجه ابن الشَّجريِّ النَّصب بجعل الفعل واقعًا عليها، بتقدير حذف مضاف، و(ما) تكون في هذه القراءة موصولة؛ بمعنى(الذي)، والتقدير حافظات لغيب أزواجهن بالصلاح الذي حفظَ أمر الله، ولا يجوز أن تكون (ما) في هذه الحالة مصدرية؛ لأنَّ الفعل يبقى بغير فاعل، وهذا غير مستساغ في اللغة، وقد ذكرت هذه القراءة عامة كتب التفسير والقراءات، وجميعهم وجهوها كما وجهها ابن الشَّجريّ[٣].

ب- **الرفع:** وهي قراءة عامة القراء، من جميع أمصار الإسلام، وقد وجهها ابن الشَّجريّ، برفع لفظ الجلالة على الفاعلية، وحذف مفعول (حفظ) وحذف المفعول جائز، والتقدير يكون: حافظات لغيب أزواجهن بما حفظهن الله و(ما) يجوز أن تكون مصدرية، أو موصولة؛ لأنَّ حذف

---

[١] سورة النساء: ٣٤/٤.

[٢] انظر: المجلس السادس والستين: ٥٢١/٢.

[٣] انظر: معاني القرآن، للفراء: ٢٦٥/١، وجامع البيان: ٢٥٩/٨، ومختصر شواذ القرآن: ٣٢، والمحتسب: ١٨٨/١، والكشف والبيان عن تفسير القرآن: ٣٠٣/٣، وغرائب التفسير وعجائب التأويل: ٢٩٥/١، والكشاف: ٧٠/٢، وغرائب القرآن ورغائب الفرقان، النيسابوري: ٤٠٩/٢، والإتحاف: ٥١٠/١-٥١١.

المفعول جائز، وهذه القراءة أيضًا ذُكرت في كلّ كتب القراءات والتفاسير، فهي قراءة عامة القراء، بخلاف يزيد[١].

وفيما يخصُّ قراءة النَّصب فقد ضعَّفها الفراء، وقال: وبعضهم يقرأ(الله) بالنّصب، بجعل الفعل واقعًا فيه، ولست اشتهيه؛ لأنه ليس بفعلٍ لفاعلٍ معروف، وإنَّما هو كالمصدر[٢]، وممن أجاد في تضعيفها الطبري في جامعه، حيث قال[٣]: "الصواب ما جاءت به قراءة المسلمين من القراءة مجيئًا يقطع عذر من بلغه، ويثبت عليه حجته، دون ما انفرد به أبو جعفر فشذ عنهم وتلك القراءة ترفع اسم(الله) تبارك وتعالى: (بما حفظ الله) ، مع صحة ذلك في العربية وكلام العرب، وقبح نصبه في العربية، لخروجه عن المعروف من منطق العرب؛ وذلك أنَّ العرب لا تحذف الفاعل مع المصادر، من أجل أن الفاعل إذا حذف معها لم يكن للفعل صاحب معروف".

٥. **ذكر ابن الشَّجريّ أنَّ القراء اختلفوا في رفع(مِثْلَ) ونصبه، من قوله تعالى:** ﴿ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾[٤]؛ فقرأ عاصم في رواية أبي بكر، وحمزة والكسائي(مثلُ ما) برفع اللام وقرأ الباقون(مثلَ ما) بنصب اللام، ثم ذكر توجيه الفارسي لهذه الآية، بأنَّ من رفع (مثل) جعله وصفًا لـ(حقّ)، ويجوز ذلك وإن كان مضافًا إلى معرفة؛ لأنَّ (مثل) لا يختص بالإضافة و(ما) تكون زائدة، أمَّا من نصب فيحتمل ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أنَّ (مثل) اسم مبهم أُضيف إلى مبنى فاكتسى منه البناء، لأنَّ المضاف يكتسي من المضاف إليه ما فيه من التعريف والتنكير، والجزاء والاستفهام، كقولك: هذا غلام زيدٍ، فيتعرف الاسم بالإضافة، فمن بنى (مثل) إذا أضافها إلى مبنيّ جعل البناء أحد ما يكتسيه من المضاف إليه.

والوجه الثاني: أن تجعل(ما) مع(مثل) بمنزلة شيء واحد وتبنيه على الفتح، وهذا قول أبي عثمان المازني.

والوجه الثالث: أن تنصب (مثل) على الحال، وهذا قول أبي عمر الجرميّ[٥].

---

[١] انظر: المراجع في الصفحة السابقة.

[٢] انظر: معاني القرآن، للفراء: ٢٦٥/١.

[٣] جامع البيان: ٢٦٩/٨.

[٤] الذاريات: ٢٣/٥١.

٥ انظر: المجلس الموفي السبعين: ٦٠٢/٢-٦٠٤.

في الآية السابقة ذكر ابن الشَّجريّ توجيه أبي عليّ الفارسي لكلمة(مثل) بالرفع والنَّصب وقد نقل نقلًا مطوّلًا في هذا التوجيه، وقد تكرر مثل هذا النقل عن أبي عليّ، ويفهم من هذا أمرين **الأول:** أنَّ الفارسيّ ركنٌ مهمٌ من مصادر ابن الشَّجريّ، التي أخذ عنها، واعتمد عليها كثيرًا، فقد أخذ عنه في مواضع كثيرة، ليس المجال هنا لحصرها، ومثال عليها ما ذكرته في المسألة السابقة **الثاني:** الصدق والموضوعية، ونسبة الأمر إلى أهله؛ فابن الشَّجريّ ذكر أنَّ هذا التوجيه لأبي عليٍّ.

وبالعودة إلى توجيه أبي علي[1] لكلمة (مثل) فقد وجهها بالرفع والنَّصب كالآتي:

أ- **الرفع:** وهي قراءة أبي بكر، وحمزة، والكسائي، وابن أبي اسحاق، وخلف، ويكون ذلك بجعلها وصفًا لـ(حقّ)، وقد أجاز أبو عليّ أن تكون وصفًا، مع أنَّها مضافة إلى معرفة وحجته: أنَّ (مثل) لا يختص بالإضافة، لكثرة الأشياء التي يقع التماثل بها من المتماثلين، فلما لم تخصصه الإضافة، ولم تُزل عنه الإبهام والشيوع الذي كان قبل الإضافة، بقي على تنكيره ثمَّ ذكر العديد من الشواهد التي تثبت ما ذهب إليه، وقد ذكر قراءة الرفع وهذا التوجيه أغلب كتب القراءات والتفاسير، حيث ذكروا أنّ هناك قراءة بالرفع، وتوجيهها بأنَّه وصف لـ(حقّ)[2] وقد ذكر بعض النُّحاة وجوهًا أخرى لرفع (مثل)؛ وهي: أن تكون خبرًا ثانيًا، أو أن(مثل) مع(ما) بمنزلة الخبر الواحد، على قولهم: هذا حلو حامض[3].

ب- **النَّصب:** وهي قراءة البقية من القراء، وذكر ابن الشَّجريّ أنَّ أبا عليّ وجهه على ثلاثة أضرب **الأول:** وهو رأي سيبويه، وهو بناؤها على البناء؛ لأنَّها أضيفت إلى غير متمكن، وقد قال بهذا أكثر النحاة، وعدُّوه أصح الآراء[4].

الثاني: جعل(ما) و(مثل) بمنزلة الشيء الواحد، فتبني على الفتح، مثل: خمسة عشر، وهذا قول المازني، وممن قال بهذا الوجه: ابن جنّي، ومكي بن أي طالب، والواحدي، والعكبري[5].

---

(١) انظر توجيهات أبي عليٍّ: الحجة: ٦/٢١٦-٢١٧.

(٢) انظر: معاني القرآن، للفراء: ٣/٨٥، وجامع البيان: ٢٢/٤٢٣، الأصول: ١/٢٧٥، وإعراب القرآن، للنحاس: ١٠٣٠-١٠٣٢، والحجة: ٦/٢١٦-٢١٧، ومشكل إعراب القرآن: ٢/٢٢٩، والتفسير الوسيط: ٤/١٧٦، والتبيان: ٢/٧٢٥، والبحر المحيط: ٦/٢٠٠، والإتحاف: ٢/٤٩٢.

(٣) انظر: مشكل إعراب القرآن: ٢/٢٢٩، والتبيان: ٢/٧٢٥.

(٤) انظر: الكتاب: ٢/١٤، والأصول في النحو: ١/٢٧٥، وإعراب القرآن للنحاس: ١٠٣٠-١٠٣٢، ومشكل إعراب القرآن: ٢/٢٢٩، والكشاف: ٥/٦١٤.

(٥) انظر: الخصائص: ٢/١٨٤، ومشكل إعراب القرآن: ٢/٢٢٩، والتفسير الوسيط: ٤/١٧٧، والتبيان: ٢/٧٢٥.

والثالث: النصب على الحال، واختلف في العامل، وهذا قول الجرمي، وبعض البصريين، وذكر هذا الوجه: النّحاس، ومكي بن أبي طالب، والعكبري والبنا[١].

وأضاف بعض النُّحاة وجوهًا أخرى لنصب (مثل)؛ فما ذكره النَّحاس، أنَّ الكسائي نصبها على القطع، وأنَّ الفراء أجاز أن تكون منصوبة بمعنى كمثل، ثم حذفت الكاف ونصب (مثل)، وأنَّ الفراء أجاز أيضًا النصب على المعنى؛ على معنى كمثل[٢]. وذكر مكي وجهًا آخر لنصب (مثل) بخلاف ما ذُكر، وهو أنَّ النَّصب على التوكيد، بمعنى: إنَّه لحق حقًا[٣].

وذكر الطبري أنَّ قراءة الرفع والنصب، صائبتان، وهما قراءتان مستفيضتان في قراءة الأمصار، متقاربتان في المعنى، فبأيّهما قرأ القارئ فهو مصيب[٤].

---

[١] انظر: إعراب القرآن، للنحاس: ١٠٣٠-١٠٣٢، ومشكل إعراب القرآن: ٢٤٠/٢، والتبيان: ٧٢٥/٢، والإتحاف: ٤٩٢/٢.

[٢] انظر: إعراب ب القرآن، للنحاس: ١٠٣١.

[٣] انظر: مشكل إعراب القرآن: ٢٢٩/٢.

(٤) انظر: جامع البيان: ٤٢٣/٢٢.

٦. **وجَّه ابن الشَّجريِّ النَّصب في (فريقًا) من قوله تعالى: ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ ﴾**[١]على قولين:

أحدهما: أنْ تنصب فريقًا الأول على أنَّه مفعول قُدِّم ناصبه؛ لأنَّ(هدى) لم يُشغل عن العمل في غيره، وتنصب(فريق) الثاني بإضمار فعل، في معنى قوله تعالى: ﴿ حَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ ﴾ تقديره: وأضلَّ فريقًا.

القول الثاني: أن تنصب فريقًا وفريقًا على الحال من المُضمر في (تعودون) لتعلق الحال بما قبلها[٢].

فابن الشَّجريِّ أجاز في (فريقًا) الأولى والثانية وجها؛ إما النصب على المفعولية، وأمَّا النصب على الحال، وقد أُعربت (فريقًا) على ثلاثة إعرابات:

أ- نصب (فريقًا) الأولى بالفعل (هدى) فيكون إعرابها مفعول به ل(هدى)، و(فريقًا) الثانية منصوبة بفعل مقدَّر، دلَّ عليه ما بعده، والتقدير: وأضل فريقًا وهذا تقدير أغلب النُّحاة، أمَّا الزَّمخشري فقدرها: خذل فريقًا، وقد ذكر هذا الإعراب: سيبويه، والفراء، والنَّحاس، ومكي والكرماني، وابن عطية، وغيرهم[٣]، وهذا الوجه من الوجوه التي ذكرها ابن الشَّجريِّ.

ب- نصب(فريقًا) الأولى وفريقًا) الثانية على الحال من (تعودون)، و(هدى) وصف للأول، و(حق عليهم) وصف للثاني، وهذا يؤيده قراءة أبي بن كعب: (تعودون فريقين فريقًا هدى وفريقًا حق عليه الضلالة)، وذكر هذا الإعراب: الفراء، ومكي، والكرماني، وابن عطية، وأبو حيان وغيرهم[٤]، وذكر هذا الوجه أيضًا ابن الشَّجريِّ، ورأى ابن عطية أنَّ هذا الوجه ما سمعه ابن عباس وأبو العالية ومجاهد من رسول الله في معنى هذه الآية: المراد بقوله كما بدأكم تعودون الإعلام بأنَّ أهل الشقاء والكفر في الدنيا الذين كتبت عليهم، هم أصل الشقاء في الآخرة

---

[١] الأعراف: ٣٠/٧.

[٢] انظر: المجلس الموفي الاربعين: ٨٦/٢.

[٣] انظر: الكتاب: ٨٩/١، ومعاني القرآن، الفراء: ٣٧٦/١، وإعراب القرآن، النحاس: ٣٠٢، ومشكل إعراب القرآن: ٣٢٤/١، وغرائب التفسير: ٤٠١/١، والكشاف: ٤٣٧/٢، والمحرر الوجيز: ٣٩١/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٣٢٦/١، والتبيان: ٣٧٢/١، الدر المصون: ٢٩٩/٥، وإعراب القرآن، الدرويش: ٣٣٦/٣.

[٤] انظر: معاني القرآن، الفراء: ٣٧٦/١، ومشكل إعراب القرآن: ٣٢٤/١، وغرائب التفسير: ٤٠١/١، والمحرر الوجيز: ٣٩١/٢، والبحر المحيط: ٣٨/٥، وإعراب القرآن، الدرويش: ٣٣٦/٣.

وأصل السعادة والإيمان الذين كتب لهم في الدنيا هم أهلها في الآخرة، لا يتبدل من الأمور التي أحكمها، وفريقًا على هذا التأويل نصب على الحال، والثاني عطف على الأول[1].

ت- أجاز الفراء في (فريقًا) الأولى والثانية الرفع، قياسًا على قوله تعالى: ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا ۖ فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ ﴾[2] ، ولم يقل بهذا الوجه إلا الكسائي والفراء[3].

وبعد عرض هذه الوجوه، يترجح لدى الباحث الوجه الثاني، وهو النصب على الحال لسببين **الأول:** ما رواه ابن عباس في سماعه لمعنى الآية من الحبيب المصطفى، **والثاني:** أنَّ قراءة أبي بن كعب التي ذكرتها تُرجِّح هذا الرأي، والله أعلم.

وقد لاحظ الباحث أنَّ نص ابن الشَّجريِّ الذي ساقه موجودًا تمامًا عند مكي، وكذلك إعراب ابن الأنباري هو إعراب ابن الشَّجريِّ نفسه بالضبط!؟.

٧. **ذكر ابن الشَّجريّ اختلاف القرّاء في رفع النون ونصبها، من قوله تعالى:﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾**[4] حيث قرأ نافع والكسائي وحفص(بينكم) بالنصب، وقرأه الباقون بالرفع ، ثم ذكر أنَّ أبا عليّ قال: إنَّ (بين) استعمل على ضربين، أحدهما: أن يكون اسمًا متصرفًا كالافتراق والآخر: أن يكون ظرفًا ثم استعمل اسمًا، ثمَّ ذكر مجموعة من الشواهد التي تبرهن ما ذهب إليه ثمَّ ذكر ابن الشَّجري توجيه أبي عليّ لقراءة النَّصب بقوله: فأما من قال: (لقد تقطع بينَكم) بالنّصب ففيه وجهان، أحدهما: أنَّه أضمر الفاعل في الفعل، ودلَّ عليه ما تقدَّم من قوله: وما نرى من شفعائكم الذين زعمتم أنهم فيكم شركاء، والآخر: أنَّ انتصاب البين من قوله: (لقد تقطع بينكم) على شيء أراده أبو الحسن، وهو إذا نصب يكون معناه الرفع؛ لأنَّه لما جرى في كلامهم منصوبًا ظرفًا

---

[1] انظر: المحرر الوجيز: ٣٩١/٣.

[2] آل عمران: ١٣/٣.

[3] انظر: معاني القرآن، الفراء: ٣٧٦/١.

[4] سورة الأنعام: ٩٤/٦.

وكثر استعماله تركوه على ما يكون عليه أكثر الكلام، ثمَّ ذكر أنَّ أبا إسحاق الزجاج جوَّد الرفع لأن المعنى: لقد تقطّع وصلكم، وأجاز النَّصب؛ والمعنى: لقد تقطّع ما كنتم فيه من الشراكة بينكم[١].

في المسالة السابقة عرض ابن الشَّجريّ توجيه النَّصب في كلمة(بينَكم) من الآية السابقة وقد تعرّض لهذ المثال بعد أن قضى فصلًا في الحديث عن الظروف المعربة، وقد قرأ بالنَّصب نافع، وحفص عن عاصم، والكسائي، وأبو جعفر، وابن مسعود، وأبو موسى الأشعري، وغيرهم وتوجيه نصب (بين) على وجهين:

الأول: النصب على الظرفية مع إضمار الفاعل في الفعل ويدلُّ عليه ما سبقه، وقد قال بهذا التوجيه أغلب المفسرين والنُّحاة[٢].

والثاني: النصب على أنَّه فاعل ولكنَّه بقي على حالته منصوبًا حملًا له على أغلب أحواله، وهذا مذهب الأخفش، وقال بهذا الفارسي، ومكي، وأبو حيان، والسمين الحلبيّ، وابن هشام، وغيرهم[٣].

وأضاف السمين الحلبيّ إلى هذين الوجهين، خمسة أوجه لنصب (بينكم)، والأوجه هي[٤]:

أ- أنَّ الفاعل محذوف و(بينكم) صفة له، قامت مقامه، بتقدير: لقد تقطع وصل بينكم، وقال بهذا الوجه العكبري، وردَّه أبو حيان؛ لعدم جواز حذف الفاعل في العربية[٥].

ب- أنَّ(بينكم) هو الفاعل، وإنَّما بني لإضافته إلى غير متمكن، كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[٦].

---

[١] انظر: المجلس التاسع والستين: ٥٩٣/٢.

[٢] انظر: إعراب القرآن، للنحاس: ٢٧٦، وبحر العلوم، السمرقندي: ٤٦٩/١، والحجة في القراءات: ٣٥٧/٣-٣٦٠، و مشكل إعراب القرآن: ٢٩٩/١، والكشاف: ٣٧٤/٢، وتفسير القرطبي: ٤٣/٧، والبحر المحيط: ٥٨٨/٤، والدر المصون: ٤٨/٥-٥٦، ومغي اللبيب: ٦٥٧/٥-٦٥٨.

[٣] انظر: الحجة في القراءات: ٣٥٨/٣، ومشكل إعراب القرآن: ٢٩٩/١، والبحر المحيط: ٥٨٨/٤، والدر المصون: ٥٠/٥، وشرح شذور الذهب: ١٠٧.

[٤] انظر: الدر المصون: ٤٨/٥-٥٦.

[٥] انظر: البحر المحيط: ٥٨٩/٤.

[٦] الذاريات: ٢٣/٥١.

ت- أنَّ المسألة من باب الإعمال، وذلك أنَّ(تقطع) و(ضلّ) كلاهما يتوجهان على(ما كنتم به تزعمون) وكل منهما يطلبه فاعل، فيجوز أن تكون المسألة من إعمال الثاني، على رأي البصريين، ويجوز أن تكون من إعمال الأول على رأي الكوفيين.

ث- أنَّ الظرف صلة لموصول محذوف، تقديره: تقطّع ما بينكم، فحذف الموصول.

ج- أنَّ الفعل أُسند إلى مصدر بالتأويل: كالجمع بين الشيئين.

أمَّا رواية الرفع، وهي رواية ابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، وحمزة، وشعبة، وغيرهم وذكر لها النُّحاة ثلاثة احتمالات:

الأول : وهو الاتساع في الظرف؛ ف(بينكم) اتسع، وأسند الفعل إليه، فصار اسمًا كسائر الأسماء.
والثاني: أن (بين) اسم غير ظرف، وإنَّما معناها الوصل، لقد تقطع وصلكم، وقال بهذا ابن جني والزجاج.

والثالث: أنَّ هذا كلام محمول على معناه، إذ المعنى :لقد تفرق جمعكم وتشتت، وهذا الوجه لا يستقيم مع المعنى[1].

٨. **ذكر ابن الشَّجريّ أنَّه سأله سائلٌ، عن وجه رفع (الملائكة) في قراءة مَن قرأ ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ﴾[2] فأجاب بأنَّ رفع(الملائكة) بالابتداء، و(يصلون) خبرٌ عنها وخبر(إنَّ) محذوف، لدلالة الخبر المذكور عليه، والتقدير: إن الله يصلي على النّبي وملائكته يصلون على النّبي، فَحُذف الخبر الأول لدلالة الثاني عليه، ثم قال: ويجوز أن يكون(ملائكته) معطوفًا على موضع(إنَّ) واسمها؛ لأنَّ (إنَّ) من الحروف التي تدخل على الكلام فلا تغيِّر معناه فموضعها مع اسمها رفع بالابتداء، وأجاز الفارسيّ أن يكون(يصلون) خبرًا عن الله تعالى، والخبر عن الملائكة محذوف، والتقدير: إنَّ الله يصلون على النّبي، وملائكته كذلك، وحسن الإخبار عن الله بلفظ الجمع؛ للتعظيم والتفخيم[3].

---

[1] انظر: الحجة في القراءات: ٣٥٩/٣، ومشكل إعراب القرآن: ٢٩٩/١، والكشاف: ٣٧٤/٢، والبحر المحيط: ٥٨٨/٤، والدر المصون: ٤٨/٥-٦٥.

[2] الأحزاب: ٥٦/٣٣.

[3] المجلس السابع والسبعون: ١١٣/٣-١١٤.

قُرأت كلمة(الملائكة) بالرفع في بعض القراءات، وممن قرأها عبد الوارث عن أبي عمرو[١] وقد وجّه ابن الشَّجريّ رفع (الملائكة)، في الآية السابقة على ثلاثة أوجه:

أ- رفع الملائكة بالابتداء، وجعل(يصلون) خبرًا عنها، وخبر (إنَّ) محذوف، لدلالة الخبر المذكور(يصلون) عليه، فحُذف الخبر الأول لدلالة الثاني عليه، والتقدير: أنَّ الله يصلي على النّبي، وملائكته يصلّون على النّبي، وهذا مذهب البصريين، بجواز حذف الخبر الأول لدلالة الثاني عليه؛ لأنَّهم لا يجيزون العطف على موضع اسم إنَّ قبل تمام الخبر؛ وحجتهم بأن قالوا الدليل على عدم جوازه، أنَّك إذا قلت: إنَّك وزيدٌ قائمان وجب أن يكون(زيدٌ)، وتكون إنَّ عاملة في خبر الكاف، وقد اجتمعا في لفظ واحد وهذا محال؛ فلو أجزنا العطف على إنَّ قبل تمام الخبر، لأدى ذلك إلى أن يعمل في اسم واحد عاملان، وهذا محال[٢].

ب- رفع (الملائكة) بالعطف على موضع(إنَّ) واسمها، فموضعها مع اسمها رفع بالابتداء، والتقدير الله وملائكته يصلّون على النّبي، وهذا مذهب الكوفيين؛ بجواز العطف على موضع(إنَّ) واسمها، وقالوا الدليل على ذلك، النقل والقياس، فالنقل كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ ﴾[٣]، فوجه الدليل عطف (الصابئون) على موضع إنَّ قبل تمام الخبر، وأمَّا القياس: فقياسها على (لا) النافية، نحو قولك لا رجل ولا امرأة أفضل منك، فكما جاز العطف على موضع (لا) جاز على موضع(إنَّ)[٤].

ت- رفع (الملائكة) بالابتداء، وخبرها محذوف، و(يصلون) خبرًا عن الله تعالى، والتقدير: إنَّ الله يُصلون على النّبي وملائكته كذلك، وحجته أنَّه يجوز الإخبار عن الله سبحانه بلفظ الجمع تفخيمًا وتعظيمًا، وهذا الوجه أجازه أبو علي الفارسي فقط، ولم أجد أحدًا قاله، وحسب ظني أنَّ هذا الوجه ضعيف، لأنَه ركيك اللفظ، وهناك من الأوجه الأسهل والأليق التي تسدَّ مسدَّه.

ذكر الزَّجاجي أنَّ من قرأ الآية بالرفع على وجه الخطأ، محمد بن سليمان أمير البصرة إذ قرأ يومًا في صلاته الآية السابقة، برفع(الملائكة) فاستحيا أن يرجع، ويُقال غلط الأمير، فأرسل إلى

---

[١] انظر: مختصر في شواذ القرآن: ١٢٢.

[٢] انظر: الكتاب:١٤٤/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف: ١٥٨-١٦٠، والتبيان: ٣٠٥/١، وشرح ابن عقيل: ٣٧٦/١، وشرح الأشموني: ٢٤٥/١.

[٣] المائدة: ٦٩/٥.

[٤] انظر: الإنصاف: ١٦٠-١٦١، والكشاف: ٩٢/٥، والبحر المحيط: ٢٤٨/٧.وشرح الأشموني: ٢٤٥/١.

النّحويين، وقال لهم: احتالوا لي، فقالوا: عطفت (وملائكته) على موضع الله، وموضع الله رفع فأجازهم[1].

ولا بدَّ من أن أشير إلى قول ابن الشَّجريّ(سألني سائل)، فقد رأيت أنَّ ابن الشَّجري كان يذكر اسم من سأله، فيقول: سألني فلان، أو جاءني من الموصل كذا، ولكنَّ قوله(سألني سائل) ربما استخدمه ابن الشَّجريّ باعتبار نفسه معلمًا، حيث إنَّه يفترض بعض الأسئلة التي يتوقعها من تلاميذه، أو بذكر الاماكن التي تكون موضع سؤال، وهذا إن دلَّ فإنَّما يدلُّ على سعة علم هذا الرجل، وقوة ملاحظاته، فهو يتوقع المواضع التي يسأل عنها طالب العلم، ولكنّي لا أجزم بما ذكرت، فلعله سأله سائل فعلًا، ولو كان ذلك فهو جميل، فهو بذلك يكون بمثابة المُعلِّم المرجع الذي يُرجع إليه فيما التبس من الكلام، والله أعلم.

---

[1] انظر: مجالس العلماء: ٥٤.

المبحث الثالث: المذهب النَّحويّ لابن الشَّجريّ

لقد برز ابن الشَّجريّ، بعد أن استوى النَّحو العربيّ على سوقه، فقد فرغ النُّحاة من وضع أصول النَّحو، وبسط فروعه، فكانت مرحلته إيذانًا ببدء مرحلة جديدة، يعكف فيها النُّحاة إلى هذا الموروث الهائل، فيكشفون عن أسراره، ويبحثون بين طيّاته، فينفذون إلى دقائقه، وينبهون عن غوامضه.

وقد كانت الأمالي الشَّجرية معرضًا لآراء النُّحاة القدماء، على اختلاف مذاهبهم وتوجهاتهم فلم يكن يقتصر نقله عن فئة من العلماء، أو مذهبٍ من المذاهب، بل كان يعرض ما يراه مناسبًا ثم يبدي رأيه بالتوجيه، أو بالتصحيح، أو بالتضعيف، أو غير ذلك، فقد أورد أراءً لسيبويه والكسائي وقطرب، والفراء والأخفش، والأصمعي، والجرميّ، وابن السكيت، والمبرد، وابن كيسان، والزجاج والسيرافي، والفارسيّ، والرماني، وابن جني، والهروي، والربعي، والمرتضَى، ومكي بن أبي طالب والكثير من النُّحاة من مختلف المذاهب والاتجاهات.

ولكن مع كلِّ ما ذكرت، يأتي سؤالٌ تقليديٌ؛ أين يقف ابن الشَّجريّ من المدارس النَّحوية بصرية وكوفية وبغدادية؟

وللإجابة عن هذا السؤال، سأستعرض ما صرَّح به ابن الشَّجريّ بهذا الخصوص، وما استنتجته من خلال دراستي لكتاب الأمالي:

أولًا: موقفه من مدرسة البصرة: ويظهر لي موقف ابن الشَّجريّ من مدرسة البصرة من محورين: أحدهما: علاقته بسيبويه، والآخر: آراء ابن الشَّجريّ، أمَّا بالنسبة لسيبويه، فإنَّ ابن الشَّجريّ موصول النَّسب به، فقد قال تلميذه ابن الأنباري في ترجمته له[1]: "وعنه أخذت علم العربية وأخبرني أنَّه أخذه عن ابن طباطبا، وأخذه ابن طباطبا عن علي بن عيسى الربعيّ، وأخذه الربعيّ عن أبي علي الفارسي وأخذه أبو علي الفارسي عن أبي بكر السرّاج، وأخذه ابن السَّراج عن أبي العباس المبرد، وأخذه المبرد عن أبي عثمان المازني وأبي عمر الجرمي، وأخذاه عن أبي الحسن الأخفش وأخذه الأخفش عن سيبويه وغيره" ، فقد استكثر ابن الشَّجري من حكاية أقوال سيبويه والاحتجاج بكلامه، فقد انتصر لسيبويه على غيره من النُّحاة، سواء أكانوا من البصريين، أم الكوفيين، ففي أغلب المواضع التي ذكر فيها رأي سيبويه، تجد أنَّ رأيه عند ابن الشَّجريّ هو الأصح، أو الأولى، أو القول المعوَّل عليه، ويدعم ابن الشَّجريّ رأيه بالبراهين، ومن ذلك على

---

[1] نزهة الالباء: ٤٠٦.

سبيل المثال لا الحصر، ما قاله ابن الشَّجريّ في المجلس السابع[١]: "ومذهب سيبويه أنَّ(أنَّ) في هذا الباب، تسُدُّ مسدّ المفعولين، لأنَّها تتضمن جملة أصلها مبتدأ وخبر، كما أنَّ المفعولين في هذا الباب أصلهما الابتداء وخبره، ومذهب أبي حسن الأخفش أنَّ (أنَّ) بصِلَتها، سدَّت مسدّ مفعولٍ واحد، والمفعول الآخر مقدَّر، تقديره: كائنًا أو واقعًا، والذي ذهب إليه سيبويه أولى؛ لأنَّ المفعول المقدَّر عند الأخفش لم يظهر في شيء من كلام العرب".

وانتصر ابن الشَّجريّ لسيبويه في المسألة الزنبورية المشهورة، والتي جرت بينه وبين الكسائي، وانتصر له في مواضع كثيرة في الأمالي[٢].

إذن، سيبويه بالنسبة لابن الشَّجريّ شيءٌ عظيم، وآراؤه يحتج بها، وتقوى على غيرها، إلا في بعض المواضع، وشيوخ ابن الشَّجري كلهم بصريون، وهذا يصل بنا إلى مؤشر مهم للإجابة عن التساؤل الذي طرحته عن مذهبه.

أمَّا بخصوص آرائه النَّحوية، ومدى اتفاقها مع المذهب البصريّ، فإنَّ الناظر إلى كتاب الأمالي، يجد ابن الشجريّ متعصبًا للمذهب البصري، ومقويًا إيّاه في أغلب المسائل النَّحوية والإعرابية في الأمالي، ومن ذلك تأييد مذهب البصريين؛ بعدم جواز مجيء(لولا) بمعنى (أم)[٣] وبعدم جواز العطف على الضمير المخفوض[٤]، وبعدم جواز مجيء الماضي حالًا[٥]، وكذلك موافقة رأي البصريين في أصل (الذي)، بقوله بعد عرضه آراء البصريين، والكوفيين[٦]:" فقد وضح لك بما ذكرته، أنَّ أصل الذي والتي: لَذٍ ولَتٍ، كما قال البصريون". وكذلك تصويبه لرأي البصريين في عدم الجمع بين حرف النداء والميم في(اللهم) فقال[٧]:" وإنَّما لم يجمعوا بين الميم وأحرف النداء؛ لأنَّهم إنَّما ضمُّوا الميم إلى هذا الاسم، تعالى مسمَّاه، عوضًا عن حرف النداء، هذا قول البصريين". وقد صحح آراء البصريين في مواضع كثيرة على طول كتاب الأمالي.

---

[١] الأمالي: ٦٤/١.

[٢] انظر: المجلس السابع والعشرين، والمجلس الحادي والثلاثين، والمجلس الخامس والسبعين، وغيرها.

[٣] انظر: المجلس السادس والستين.

[٤] انظر: المجلس الحادي والأربعين.

[٥] انظر: المجلس الحادي والسبعون.

[٦] المجلس الرابع والسبعون.

[٧] المجلس السادس والخمسون.

وقد أعمل ابن الشَّجريّ القياس، وأجرى العلة، واعتبر العامل، لفظيًا ومعنويًا، في مسائل النَّحو والصرف واللغة، وفق المنهج البصريّ[١].

ومع ولاء ابن الشَّجريّ للمدرسة البصرية، ونزوعه إلى آرائها، فإنَّه قد خالف عن بعض أقوالها، ومن ذلك تعقبه للمبرد؛ بأن أجاز المبرد أن تعمل ما بعد (إن) فيما قبلها، مخالفًا بذلك إجماع النُّحاة، من أنَّ (إن) تقطع ما بعده عن العمل فيما قبلها، ثمَّ قال بعد عرضه لآراء النُّحاة في المسألة[٢]: "وهو في مذهب أبي العباس جائز، وفساده واضح".

وبعد عرض هذه الآراء، والشواهد، نُيقِن أنَّ ابن الشَّجريَّ بصري المذهب، وليس أدلّ على ذلك، إضافة لما ذكرت؛ من نسبته نفسه للبصريين، حينما سرد حجج البصريين، بفعلية(أفعل التعجب)، بقوله: (لأصحابنا،... والقول الثاني لأصحابنا،... ومن أدلة مذهبنا)[٣].

ثانيًا: موقفه من مدرسة الكوفة: كفانا ابن الشَّجريّ مؤونة البحث عن موقفه تجاه مدرسة الكوفة، بتعقبه رأي الكسائي، في المسالة التي جرت بين الكسائي والأصمعي؛ حول إعراب (رئمان) من قول الشاعر:

أمْ كيف ينفعُ ما تُعْطِى العَلُوقُ بهِ رِئمانُ أنْفٍ إذا ما ضُنَّ باللَّبَنِ[٤]

فقال بعد إيراده رأي الكسائي[٥]: "ولنحاة الكوفة في أكثر كلامهم تهاويل فارغةٌ من حقيقة"

ثم يمضي ابن الشَّجري على طول الأمالي، يردُّ آراء الكوفيين، ويستبعد أقوالهم، وكثيرًا ما كان يَرِدُ في كلامه عبارات: زعم الكوفيون، وهذا فاسد في تعقيبه على آرائهم، وغير ذلك من المصطلحات الكثيرة، ويظهر ذلك في موقفه من المسألة الزنبورية، ونصره لحجة سيبويه في المسألة، بقوله[٦]: "إنَّ الصحيح في المسألتين قول سيبويه، لأنَّ..."، وبدا ذلك أيضًا في المجلس الذي عقده حول، فعلية(أفعل التعجب)، فقد أورد مجموعة من المصطلحات في هذا المجلس تعكس موقفه من الكوفيين، ومن ذلك: (وقستم عليه أيها الكوفيون...، وإنَّ بقولكم إنَّ الإعراب غير

---

[١] انظر: المجلس الأول، والسابع، والثامن، والثالث والعشرين، والحادي والثلاثين، والثاني والثلاثين، و...

[٢] المجلس السادس والثلاثون.

[٣] انظر: المجلس التاسع والخمسين.

[٤] البيت لأفنون التغلبي في: انظر: الكامل: ١٠٧/١، والخصائص: ١٨٤/٢.

[٥] المجلس السادس.

[٦] انظر: المجلس الحادي والثلاثين.

مخصوص، ليس بشيء...، ومما يبطل ما ذهبتم إليه...، و فليس ما قلتموه بمقبول...)[١] ومن ذلك أيضًا ردّه عليهم إعراب فعل الأمر للمخاطب، فقال[٢]:"وزعم الكوفيون أنَّ فعل الأمر للمواجه مجزوم بتقدير اللام الأمرية، وهو قول منافٍ للقياس، وذلك أنَّ الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم، فحرف الجر أقوى من حرف الجزم..."، واستبعد ابن الشَّجري أقوالهم في مواضع كثيرة من الأمالي[٣].

ومع ما ذكرت من موقف ابن الشَّجريّ تجاه المدرسة الكوفية، إلا أنَّ ذلك لا يمنعه من الأخذ عنهم، وتصحيح بعض أقوالهم، والميل إلى آرائهم، ومن ذلك ما ذهب إليه ابن الشَّجريّ من اختيار مذهب الكسائي– زعيم مدرسة الكوفة– في تقدير المحذوف، من قوله تعالى: ﴿ **وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا** ﴾[٤] بعد أن أورد اختلاف النُّحاة في تقدير الحرف، ثم قال: **والأقيس عندي** أن يكون حرف الظاء حذف أولًا؛ وهذا طبعًا رأي الكسائي[٥]، وغير ذلك من المواضع[٦].

وبعد: من خلال ما تقدم من: تصريح ابن الشَّجريّ بأنه بصري، وبوصفه لأقوال الكوفيين بالأهوال الفارغة من الحقيقة، وبآرائه الممتدة عبر الأمالي، التي تقوي وتصحح المذهب البصري وتفنِّد وتضعّف المذهب الكوفي في أغلب الأحيان، وبنسب ابن الشَّجري الموصول بالمدرسة البصرية،؛ يتبين لي أنَّ ابن الشَّجريّ بصريّ المذهب، وليس كما قال البعض: بغدادي المذهب وممن قال بذلك شوقي ضيف والطنطاوي، حيث جعلا ابن الشَّجريِّ في عداد المدرسة البغدادية التي خلطت بين المذهبين، مع نزوع إلى رأي البصريين[٧]، ويُدفع هذا بتصريح ابن الشَّجريِّ نفسه ببصريته في أكثر من موضع من الأمالي، وغير ذلك مما ذكرته سابقًا من الأدلة، والله أعلم.

---

[١] انظر: المجلس التاسع والخمسين

[٢] المجلس السابع والخمسون.

[٣] انظر: المجلس السادس، والثامن والستين، والرابع والسبعين، والتاسع والسبعين، و...

[٤] سورة البقرة: ٤٨/٢.

[٥] انظر: المجلس الأول.

[٦] انظر: المجلس الثامن، والثاني والثلاثين، والحادي والأربعين، و...

[٧] انظر: المدارس النحوية، شوقي ضيف: ٢٧٧، ونشأة النحو، الشيخ محمد الطنطاوي:٢٠٠.

الخاتمة

وتتَضمَّنُ مطلبين:

١. النتائج.

٢. التوصيات.

الخاتمة

لقد تتبع الباحث في هذا البحث-بعون الله- ظاهرة الإعراب في كتاب الأمالي لابن الشَّجريّ وتناول البحث ظاهرة الإعراب في اللغة العربية، وتطبيقها على كتاب الأمالي الشَّجريَّة، مستخرجًا منه إعرابات ابن الشَّجريّ، مع تحليلها والنظر فيها، ثم تناول البحث شخصية ابن الشَّجريّ معربًا وموجهًا للنُّحاة في عصره، وكذلك توجيهه للقراءات القرآنية، ثم بيان مذهبه النُّحوي، ولعَّل أهم النتائج والتوصيات التي خرجت بها من هذا البحث ما يأتي:-

أولًا: النتائج:-

١. تناول البحث بالدراسة شخصية نحوية عظيمة.

٢. يعدُّ ابن الشَّجريّ من أئمة النُّحاة، ومراجعهم في عصره.

٣. وقف البحث على دراسة نحوية، طبيعتها الوصف والتحليل، لظاهرة الإعراب في كتاب عظيم من كتب النُّحو؛ وهو: "أمالي ابن الشَّجريّ"، الذي يعدُّ مرجعًا مهمًا في اللغة العربية

٤. احتوى كتاب الأمالي على شتَّى علوم اللغة، ففيه النَّحو، والأدب، وعلم اللغة، والعروض والبلاغة العربية، وغير ذلك.

٥. وسَّع ابن الشَّجريّ دائرة الاستشهاد بالآيات القرآنية، والشعر العربي، حتى إنَّ شواهد الشعر في الأمالي، زادت عن ألف شاهد نحْوي.

٦. يعدُّ ابن الشَّجريّ أحد شراح شعر المتنبي، حيث تناول أشعاره في عشرات المواضع في الأمالي بالشرح والإعراب، وأفرد له المجلس الأخير في ذكر مناقبه، فذكر له ما يزيد عن مائتين وخمسين بيتًا، من روائع شعره.

٧. استشهد ابن الشَّجريّ بالقراءات القرآنية متواترها وشاذها، في مسائل النحو واللغة، موجهًا بعضها، ومقويًا أخرى على غيرها.

٨. قلَّ استشهاد ابن الشَّجريّ بالحديث الشريف، والأثر، مقارنة بشواهد القرآن والشعر.

٩. كشف البحث عن شخصية ابن الشَّجريّ النحوية المستقلة، التي تخضع التراث النَّحوي للتدقيق والتمحيص، ولا تُسلِّم بكل ما يصل إليها من النَّحويين القدماء.

١٠. استُنبط من البحث أنّ كتاب الأمالي يُعدُّ البداية الحقيقية للنحو التعليمي التطبيقي لما تميزت به مجالسه من تطبيقات نحوية كثيرة.

١١. تميَّز كتاب الأمالي بظاهرة التوسُّع في الإعراب، حيث فاضت مجالس الأمالي بألاف الإعرابات، وخير دليل على قولي؛ المجلس الحادي والثلاثين، الذي تناول فيه ابن الشَّجريّ ما يزيد عن ثلاثين مسألة إعرابية.

١٢. نقل ابن الشَّجري عن أعلام النحو واللغة المتقدمين، أمثال سيبويه، والأخفش الأوسط والمبرد، والربعي، والفارسي، وابن جني، وغيرهم من العلماء الأفذاذ.

١٣. بنى ابن الشَّجري صحَّة إعراباته، وإعرابات من قبله بمدى اتفاقها مع المعنى حيث إنَّ المعنى عنده يقدَّم على الوجه الإعرابي.

١٤. نقل ابن الشَّجريّ في الأمالي آراء لبعض النحويين ليست موجودة في كتبهم، مثل سيبويه وغيره، بل نقل آراء لنحويين ليس لهم كتاب مطبوع حتى اليوم مثل الربعيّ، وغيره

١٥. كشف البحث عن اهتمام ابن الشَّجري بحروف المعاني؛ بالحديث عن معانيها وعملها، وشواهدها، حتى إنَّه قصر بعض المجالس عليها؛ مثل المجلس السابع والستين الذي أفرده لحرف(لا) فقط.

١٦. أفسح ابن الشَّجري كتابه الأمالي لكل أنواع الحذوف، وتناولها بالشرح والتفصيل بل أفرد لها سبعة عشر مجلسًا خاصًا بالحذوف، ناهيك عن الحذوف المتفرقة في كل مجالس الأمالي.

١٧. أظهر البحث أنَّ آراء ابن الشَّجريّ الإعرابية كان لها صدًى في كتب النُّحاة المتأخرين، وخصوصًا ابن هشام في مغنيه، والبغدادي في خزانته.

ثانيًا: التوصيات:-

يوصي الباحث أهل العلم، والقائمين عليه، والباحثين، والمهتمين، بما يأتي:

١. أن ينْهل جميع الدارسين من معين اللغة العربية ، الذي لا ينضّب.

٢. الاعتزاز بتراثنا العربي القديم، والتمسك بالنُّحو والإعراب، وخصوصًا في ظلِّ الدعوة إلى تركه، كأحد وسائل محاربة الإسلام.

٣. أوصي المسئولين في أقسام اللُّغة العربية؛ باعتماد جزء من كتاب الأمالي، في مساقات النحو والتطبيقات النَّحوية.

٤. دراسة ظاهرة الحذوف في كتاب الأمالي، دراسة وصفية دلالية.

٥. دراسة علم المعاني من كتاب الأمالي.

٦. أوصي أساتذة قسم اللغة العربية، بزيادة الاهتمام بمساق البحث العلمي وتحقيق النُّصوص، بحيث يكون ضمن المساقات المتقدمة التي يدرسها طالب الماجستير، ومن حيث تفريغ الأساتذة المتخصصين لتدريسه.

٧. أوصي إدارة الجامعة، بإنشاء ديوان لُغوي لطلاب اللغة في الجامعات شتَّى، يكون له برنامج خاص، والتركيز فيه على الإعراب.

الفهارس الفنية

- الآيات القرآنية.
- القراءات القرآنية.
- الحديث الشريف.
- الأشعار والأرجاز.
- أقوال العرب.
- المصادر والمراجع.

الآيات القرآنية

م	الآيـــــــــــة	السورة	رقم السورة	رقم الآية	الصفحة
١-	﴿ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ﴾	البقرة	٢	٢	٥٦
٢-	﴿ وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا ﴾		٢	٤٨	١٦٠
٣-	﴿ يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِ ﴾		٢	٢١٧	٧٦
٤-	﴿ خَرَجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ وَهُمۡ أُلُوفٞ ﴾		٢	٢٤٣	١١٩
٥-	﴿ إِذۡ قَالُواْ لِنَبِيّٖ لَّهُمُ ٱبۡعَثۡ لَنَا مَلِكٗا ﴾		٢	٢٤٦	١١٩
٦-	﴿ إِنَّ أَوۡلَى ٱلنَّاسِ بِإِبۡرَٰهِيمَ لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ وَهَٰذَا ٱلنَّبِيُّ ﴾	آل عمران	٣	٨٦	١٤٦
٧-	﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ ﴾		٣	٩٧	٧٦
٨-	﴿ قَدۡ كَانَ لَكُمۡ ءَايَةٞ فِي فِئَتَيۡنِ ٱلۡتَقَتَاۖ فِئَةٞ تُقَٰتِلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخۡرَىٰ كَافِرَةٞ ﴾		٣	١٣	١٥٢
٩-	﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ ﴾	النساء	٤	١	١٣٢
١٠-	﴿ حَٰفِظَٰتٞ لِّلۡغَيۡبِ بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُ ﴾		٤	٣٤	١٤٧
١١-	﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدٗا ﴾		٤	٧٩	٧٤

م	الآيـــــــــة		رقم السورة	رقم الآية	الصفحة
١٢-	﴿ فَمَا لَكُمْ فِي ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ ﴾	النساء	٤	٨٨	٢٥
١٣-	﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾		٤	٩٠	٨٦
١٤-	﴿ وَإِن يَتَفَرَّقَا يُغْنِ ٱللَّهُ كُلًّا مِّن سَعَتِهِۦ ﴾		٤	١٣٠	٥٠
١٥-	﴿ لَٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ ﴾		٤	١٦٢	١٣٠
١٦-	﴿ ٱنتَهُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ ﴾		٤	١٧١	١٢٦
١٧-	﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ ﴾	المائدة	٥	٣٨	٧٩،٧٨
١٨-	﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ ﴾		٥	٦٩	١٥٥
١٩-	﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾		٥	١١٩	١٤٠
٢٠-	﴿ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا ﴾	الأنعام	٦	٢٧	٥٤
٢١-	﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾		٦	٩٤	١٥٢
٢٢-	﴿ قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ﴾		٦	١٥١	١١١
٢٣-	﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ ﴾	الأعراف	٧	٣٠	١٥١
٢٤-	﴿ كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ ﴾	الأنفال	٨	٣	١٣٥

م	الآيـــــــــــة	السورة	رقم السورة	رقم الآية	الصفحة
٢٥-	﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾	التوبة	٩	٣	٢٨، ٣٦، ٤٧
٢٦-	﴿ إِلَيۡهِ مَرۡجِعُكُمۡ جَمِيعًا ﴾	يونس	١٠	٤	٦٢
٢٧-	﴿ ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾		١٠	١٠٣	٧٢
٢٨-	﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡنَآ أَجَزِعۡنَآ أَمۡ صَبَرۡنَا ﴾	إبراهيم	١٤	١٢	١٢٨
٢٩-	﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعۡلُومٌ ﴾	الحجر	١٥	٤	٨١
٣٠-	﴿ إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾		١٥	٩	١، ٤٢
٣١-	﴿ وَنَزَعۡنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنۡ غِلٍّ إِخۡوَٰنًا ﴾		١٥	٤٧	٦٢
٣٢-	﴿ ثُمَّ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ أَنِ ٱتَّبِعۡ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِيمَ حَنِيفًا ﴾	النحل	١٦	١٢٣	٦٢
٣٣-	﴿ وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُواْ ٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ ﴾	الإسراء	١٧	٥٣	١١٦
٣٤-	﴿ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ﴾	الكهف	١٨	٩٦	١١١
٣٥-	﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي ﴾	النور	٢٤	٢	٥٤
٣٦-	﴿ قُل لِّلۡمُؤۡمِنِينَ يَغُضُّواْ مِنۡ أَبۡصَٰرِهِمۡ ﴾		٢٤	٣٠	١١٦
٣٧-	﴿ قُلۡ مَا يَعۡبَؤُاْ بِكُمۡ رَبِّي لَوۡلَا دُعَآؤُكُمۡۖ ﴾	الفرقان	٢٥	٧٧	٩٥

م	الآيـــــــــة	السورة	رقم السورة	رقم الآية	الصفحة
٣٨-	﴿ وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ ﴾	الشعراء	٢٦	٢٢٤	١٢٢
٣٩-	﴿ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴾	النمل	٢٧	٥٥	٧٥
٤٠-	﴿ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ﴾	الروم	٣٠	٢	١٠٨
٤١-	﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ﴾	الاحزاب	٣٣	٥٦	١٥٤
٤٢-	﴿ وَٱلشَّمْسُ تَجْرِى لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا ﴾	يس	٣٦	٣٨	١٤٤
٤٣-	﴿ ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ﴿٣٨﴾ ﴾		٣٦	٣٨	١٤٤
٤٤-	﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ ﴾		٣٦	٣٩	١٤٤
٤٥-	﴿ وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾		٣٦	١٠	١٢٨
٤٦-	﴿ إِنِّىٓ أَحْبَبْتُ حُبَّ ٱلْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّى ﴾	ص	٣٨	٣٢	٧٧
٤٧-	﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴾	الدخان	٤٤	٤	٨٠
٤٨-	﴿ قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يَغْفِرُوا۟ لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ ﴾	الجاثية	٤٥	١٣	١١٦
٤٩-	﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾	الحجرات	٤٩	١٢	١١٥

م	الآيـــــــــــة	السورة	رقم السورة	رقم الآية	الصفحة
٥٠-	﴿ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾	الذاريات	٥١	٢٣	١٤٨
٥١-	﴿ كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ هَنِيٓـًٔۢا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾	الطور	٥٢	١٩	١٤٢
٥٢-	﴿ إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴾	القمر	٥٤	٤٩	٩٧
٥٣-	﴿ هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ ﴾	الرحمن	٥٥	٦٠	٩٥
٥٤-	﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ ﴾	الملك	٦٧	١٩	٧٥
٥٥-	﴿ ذَرْنِى وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴾	المدثر	٧٤	١١	٩٢
٥٦-	﴿ يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِى رَحْمَتِهِۦ ۚ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًۢا ﴾	الإنسان	٧٦	٣١	١٢٢
٥٧-	﴿ ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴾	المطففين	٨٣	٣	١٢١
٥٨-	﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾		٨٣	٣	١١٩
٥٩-	﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾ ﴾	البروج	٨٥	١٤- ١٥-١٦	١٠٠

القراءات القرآنية

م	الآيـــــــــــة	القارئ	السورة	رقم السورة	رقم الآية	الصفحة
١-	﴿ إِنَّ أَوْلَى ٱلنَّاسِ بِإِبْرَٰهِيمَ لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ وَهَٰذَا ٱلنَّبِيُّ ﴾ **بالنصب**	قراءة خارجة عن السبعة	**آل عمران**	٣	٨٦	١٤٦
٢-	﴿ حَٰفِظَٰتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُ ﴾ **بالنصب**	جعفر يزيد بن القعقاع	**النساء**	٤	٣٤	١٤٧
٣-	﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ **بالنصب**	شذ من القراء	**المائدة**	٥	١١٩	١٤١
٤-	﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ **بالرفع**	الكل عدا نافع والكسائي	**الأنعام**	٦	٩٤	١٥٢
٥-	﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ﴾ **بالرفع**	بعض القراء	**الأحزاب**	٣٣	٥٦	١٥٤
٦-	﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ ﴾	ابن كثير ونافع	**يس**	٣٦	٤٩	١٤٤

الأحاديث النبوية الشريفة

م	طرف الحديث	الصفحة
١-	" يا زيد، ما وصف لي أحد..."	١١
٢-	" ارشِدُوا أخاكُمْ فإنَّه قد ضَل"	٢٨
٣-	" الثيِّب تُعرب عن نفسها"	٣١

الأشعار والأرجاز

م	القافية	البحر	القائل	الصفحة
	باب الهمزة **فصل الهمزة المضمومة**			
١-	الداء	الكامل	.....	٣٦
	باب الباء **فصل الباء المفتوحة**			
٢-	مخضَّبا	الطويل	الأعشى	١٠٨
	فصل الباء المضمومة			
٣-	شباب	الطويل	المتنبي	٩٠
٤-	معرب	الطويل	الكميت	٣١
٥-	جالب	الطويل	ذو الرِّمة	٥٥
٦-	يتلهب	الكامل	أبو زيد	٩٣
	فصل الباء المكسورة			
٧-	سالب	الطويل	تأبط شرّا	٩٢
٨-	بمسكوب	البسيط	المتنبي	٧٥
٩-	يخضب	المتقارب	النابغة الجعدي	٦٠

م	القافية	البحر	القائل	الصفحة
١٠-	الطحلب	المتقارب	النابغة الجعدي	١٠٠
	باب الحاء **فصل الحاء المكسورة**			
١١-	براح	الوافر	سعد بن مالك	٨٤
	باب الدال **فصل الدال المضمومة**			
١٢-	أزوّدها	المنسرح	المتنبي	٨٧
	فصل الدال المكسورة			
١٣-	الأباعد	الطويل	الفرزدق	٦٣
	باب الراء **فصل الراء المفتوحة**			
١٤-	تستطارا	الوافر	عنترة	٧٧
١٥-	بشرا	الوافر	بشر بن عوانة	٨٦
	فصل الراء المضمومة			
١٦-	الخبر	الطويل	المتنبي	١١
١٧-	تصير	الخفيف	عدي بن زيد	٧٨

م	القافية	البحر	القائل	الصفحة
	فصل الراء المكسورة			
١٨-	بصري	البسيط	محمد بن هانئ	١١
	باب الزاي **فصل الزاي المفتوحة**			
١٩-	غمزا	المتقارب	الخنساء	٨١
٢٠-	مستفزا	المتقارب	الخنساء	٨٢
	باب السين **فصل الين المكسورة**			
٢١-	العنْس	الرجز	خذر بن لؤذان	١١٨
	باب العين **فصل العين المضمومة**			
٢٢-	مرقَّع	الطويل	المتنبي	٨٧
٢٣-	وازع	الطويل	النابغة الذبياني	١٤٢
	باب اللام ***فصل اللام المفتوحة***			
٢٤-	محلالا	البسيط	أبو الصلت	١٢٤

م	القافية	البحر	القائل	الصفحة
٢٥-	الأثقالا	الكامل	الأخطل	٩٨
٢٦-	التأميلا	الكامل	المتنبي	٧٣
٢٧-	سؤالا	الخفيف	ابن أحمد الباهلي	١١٤
	فصل اللام المضمومة			
٢٨-	أهل	الطويل	المتنبي	١٠١
٢٩-	الفضل	البسيط	المتنخل الهذلي	٨٤
	فصل اللام المكسورة			
٣٠-	المال	الطويل	امرؤ القيس	١١١
	باب الميم **فصل الميم المفتوحة**			
٣١-	قياما	الطويل	المسيّب بن عامر	٦٠
	فصل الميم المضمومة			
٣٢-	يقسم	الكامل	المتنبي	٦٦
٣٣-	أمامها	الكامل	لبيد بن ربيعة	٦٧
	فصل الميم المكسورة			
٣٤-	الأحلام	الكامل	عبيد بن الأبرص	١١٨

م	القافية	البحر	القائل	الصفحة
	باب النون **فصل النون المفتوحة**			
٣٥-	إخوانا	البسيط	الأخطل	٧٠
٣٦-	قطينا	الكامل	جرير	٨٨
	فصل النون المكسورة			
٣٧-	مختضبان	الطويل	مجنون بني عامر	١٠٨
٣٨-	باللبن	البسيط	أُفنون التغلبي	١٠٦
٣٩-	ترني	البسيط	المتنبي	٧٤
٤٠-	الحزن	المديد	أبو نواس	٤٦
	باب الواو **فصل الواو المكسورة**			
٤١-	مرتوي	الطويل	يزيد بن الحكم	٦٩
	باب الياء **فصل الياء المفتوحة**			
٤٢-	باديا	الطويل	سحيم عبد بني حسحاس	٨٠
٤٣-	نوابيا	الطويل	سعد بن محمد الصيفي	٨٣
٤٤-	متراخيا	الطويل	النابغة الذبياني	٨٤

أقوال العرب

م	القول	الصفحة
١ –	أخطبُ ما يكوْن الأَمِير قَائمًا	٧١
٢ –	المُعلِمُ والمعلِمُهُ زيدٌ عَمرًا خيرَ النَّاسِ إيَّاه أَنَا	٧٢
٣ –	أحَبَّ البَعِيْر	٧٧
٤ –	هَذا حُلْوٌ حَامِض	٥٢
٥ –	أكَلُونِيْ الْبَرَاغِيْث	١٠٢
٦ –	كُنْتُ أظُنُّ أنَّ العَقْرَبَ أشدُّ لَسْعةً مِنَ الزُّنْبُورِ، فَإِذَا هُو إيَّاها	١١٢

المصادر والمراجع

م.	المصادر والمراجع
*	**القرآن الكريم كلام رب العالمين**
١-	إتْحاف فُضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ويسمى: منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات، أحمد بن محمد البنا(ت١١٧٠٥هـ)، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة الكليات، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
٢-	أخبار النُّحويين البصريين، أبوسعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت٣٦٨هـ)، تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٦٦م.
٣-	ارتشاف الضَرَب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
٤-	إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، المعروف بمعجم الادباء، أو طبقات الأدباء، ياقوت الحموي(٦٢٦هـ)، اعتنى به: د.س. مرجليوث، المطبعة الهندية، الطبعة الأولى،١٩٢٥م.
٥-	الأزهية في علم الحروف، على بن محمد النُّحويّ الهروي(ت٤١٥هـ)، تحقيق: عبد المعين الحلومي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الثانية، ١٩٩٣م.
٦-	إسفار الفصيح، محمد بن علي أبو سهل الهروي(ت٤٣٣هـ)، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى٢٠٠٠م.
٧-	إشارة التعيين وتراجم النُّحاة واللُغويين، عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني(ت٧٤٣هـ)، تحقيق: عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، الطبعة الأولى،١٩٨٦م.
٨-	الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٩٦م.
٩-	الأصول في النّحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السَّراج، النَّحوي البغدادي(ت٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٦م.

م	المصادر والمراجع
١٠-	إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين بن أحمد بن مصطفى درويش(ت١٤٠٣هـ)، دار الإرشاد للشئون الجامعية، حمص، سورية، الطبعة الرابعة، ١٩٩٥م.
١١-	إعراب القراءات السبع وعللها، الحسين بن أحمد بن خالويه(ت٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.
١٢-	إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النَّحاس(ت٣٣٨هـ)، اعتنى به: خالد العلي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٨م.
١٣-	الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة، ١٩٨٠م.
١٤-	أمالي ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن الحاجب(ت٦٤٦هـ)، تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل –بيروت، ودار عمار–عمان، ١٩٨٩م.
١٥-	أمالي ابن الشَّجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة العلوي(٥٤٢هـ)، تحقيق: د. محمود الطَّناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٢م.
١٦-	أمالي الزَّجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزَّجاجي(ت٣٤٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م.
١٧-	أمالي القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي(٣٦٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٨-	أمالي اليزيدي، أبو عبد الله محمد بن العباس بن أبي محمد بن المبارك اليزيدي(ت٣١٠هـ)، مطبعة جمعية دار المعارف، حيدر آباد الراكن، الهند، الطبعة الأولى، ١٩٣٨م.
١٩-	إنباه الرواة على أنباء النُّحاة، أبو الحسن جمال ادين علي بن يوسف القفطي(ت٦٢٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي– القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية– بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.
٢٠-	الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ، أبو البركات كمال الدين ابن الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.
٢١-	أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن عبد الله ابن هشام(ت٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للنشر.

م	المصادر والمراجع
٢٢-	الإيضاح في شرح المفصَّل، أبو عمرو عثمان بن الحاجب(ت٦٤٦هـ)، تحقيق: موسى العليلي، وزارة الأوقاف والشئون الدينية، العراق، ١٩٨٢م.
٢٣-	البحر المحيط في التفسير، أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف بن علي الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠م.
٢٤-	البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، أبو العباس أحمد بن محمد الحسني الأنجري الفاسي الصوفي(ت١٢٢٤هـ)، تحقيق: أحمد عبدالله القرشي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٢م.
٢٥-	البرهان في علوم القرآن، محمد بن عبد الله الزركشي(ت٧٩٤هـ)، تحقيق: أحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٨م.
٢٦-	بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنُّحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي(ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٩٧٩م.
٢٧-	البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن أبي سعيد الأنباري(ت٥٧٧هـ)، تحقيق: جودة مبروك محمد، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠١٠م.
٢٨-	تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري(ت٢٧٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٩-	تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، مراجعة: حسين محمد شرف وخالد جمعة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
٣٠-	تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي(ت٧٤٨هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٠م.
٣١-	التبصرة والتذكرة، أبو محمد بن علي بن إسحاق الصَّيمريّ، من نحاة القرن الرابع، تحقيق: أحمد مصطفى علم الدين، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م.
٣٢-	التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري(ت٦١٦هـ)، تحقيق: سعد كريم الفقي، دار اليقين، المنصورة، الطبعة الأولى، ٢٠١١م.

م	المصادر والمراجع
٣٣-	التخمير: شرح المفصَّل في صنعة الإعراب، القاسم بن الحسين الخوارزمي(ت٦١٧هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.
٣٤-	تذكرة النُّحاة، أبو حيان محمد الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.
٣٥-	جامع البيان في تأويل القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير بن غالب الآملي الطبري(ت٣٠٠هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
٣٦-	جامع الدروس العربية، موسوعة في ثلاثة أجزاء، مصطفى غلاييني، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٣م.
٣٧-	الجامع لأحكام القرآن: تفسير القرطبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن أبي بكر الخزريجي القرطبي(ت٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم إطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٦٤م.
٣٨-	الجدول في إعراب القرآن، محمود بن عبد الرحيم صافي(ت١٣٧٦هـ)، دار الرشيد- دمشق، ودار الرشيد- بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٩٧م.
٣٩-	الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي(١٧٤هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.
٤٠-	الجمل في النّحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزَّجاجي(ت٣٣٩هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.
٤١-	الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٣م.
٤٢-	حاشية الصَّبان على الأشموني على ألفية ابن مالك، الصَّبان، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية.
٤٣-	الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار، أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي(ت٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويحاني، مراجعة وتدقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقان، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.
٤٤-	الحماسة البصرية، علي بن أبي الفرج أبو الحسن البصري(ت٦٥٦هـ)، تحقيق: مختار الدين أحمد، عالم الكتب، بيروت.

م	المصادر والمراجع
٤٥-	خريدة القصر وجريدة العصر، عماد الدين محمد بن صفي الدين بن نفيس الكاتب الأصبهاني(ت٥٩٧هـ)، تحقيق: آذرتاش آذرنوش
٤٦-	الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، ١٩٥٢م.
٤٧-	الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس شهاب الدين يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي(ت٧٥٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
٤٨-	ديوان ابن هانئ الأزدي الأندلسي، طبعه: شاهين عطية، المطبعة اللبنانية، بيروت، ١٩٨٦م.
٤٩-	ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح العكبري، المسمَّى: التبيان في شرح الديوان، تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي، مطبعة مصطفى البابي، القاهرة، ١٩٣٦م.
٥٠-	ديوان الأخطل، صنعه: السَّكري، نشره: أنطون صالحاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الأصمعي، حلب، ١٩٧٠م.
٥١-	ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، شرحه: محمد محمد حسين، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٩٥٠م.
	ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ١٩٥٨م.
٥٢-	ديوان أمية بن أبي الصلت، تحقيق: بهجة عبد الغفور الحديثي، مطبوعات وزارة الإعلام العراقية، بغداد، ١٩٧٥م.
٥٣-	ديوان تأبط شرًّا، تحقيق: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٤م.
٥٤-	ديوان جرير، شرح: ابن حبيب، تحقيق: نعمان طه، دار المعارف، مصر، ١٩٦٩م.
٥٥-	ديوان الخنساء، شرحه: ثعلب، حققه: أنور أبو سويلم، دار عمار، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.
٥٦-	ديوان سحيم بن الحسحاس، تحقيق: عبد العزيز الميمني الراجكوتي، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٠.
٥٧-	ديوان عبيد بن الأبرص الأسدي، تحقيق: حسين نصار، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٥٧م.
٥٨-	ديوان عدي بن زياد العبادي، تحقيق: محمد جبار المعيبد، بغداد، ١٩٦٥م.
٥٩-	ديوان عنترة بن شداد، تحقيق: عبد المنعم عبد الرؤوف شلبي، المكتبة التجارية، القاهرة.

م	المصادر والمراجع
٦٠	ديوان قيس بن الملوح: مجنون ليلى، دراسة: يسرى عبد الغني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.
-٦١	ديوان لبيد بن ربيعة العامري، شرحه: عمر فاروق الطباع، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ١٩٩٧م.
-٦٣	ديوان المجنون، قيس بن الملوح، تحقيق: عبد الستار فراج، مكتبة مصر.
-٦٤	ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: عباس عبد الستار، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٦م.
-٦٥	زلات مكي في إعرابه القرآن كما رآها ابن الشَّجريِّ في أماليه، بحث، د. عبدالله بن محمد اللحياني، جامعة أم القرى، مكة، ٢٠١٢م.
-٦٦	سبب وضع العربية، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي(ت٩١١هـ)، تحقيق: مروان العضيمة، دار الهجر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.
-٦٧	السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض مباني كلام ربنا الحكيم الخبير، شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي(٩١٧هـ)، مطبعة بولاق، القاهرة.
-٦٨	سرُّ صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٩٩٣م.
-٦٩	سفر السعادة وسفير الإفادة، علي بن محمد السخاوي(ت٩٠٢هـ)، تحقيق: محمد أحمد الدالي، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.
-٧٠	سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي(ت٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الحادية عشر، ١٩٩٦م.
-٧١	شذرات الذهب في أخبار من ذهب، أبو الفلاح شهاب الدين عبد الحي بن محمد العكبري الحنبلي الدمشقي المعرف بابن العماد(ت١٠٨٩هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط، وعبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.
-٧٢	شرح ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي المصري الهمذاني(ت٧٦٩هـ)، دار التراث، القاهرة، الطبعة العشرون، ١٩٨٠م.
-٧٣	شرح أشعار الهذليين، أبو سعيد الحسن بن الحسين السُّكري(٢٧٥هـ)، تحقيق: عبد الستار فراج، ومحمود شاكر، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ١٩٠٠م.

م	المصادر والمراجع
٧٤-	شرح الأشموني: منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٥٥م.
٧٥-	شرح التسهيل، أبو عبد الله جمال الدين الطائي الجياني الأندلسي ابن مالك(ت٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، مكتبة هجر للطباعة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.
٧٦-	شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاني الأزهري يُعرف بالوقاد(ت٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
٧٧-	شرح جمل الزجاجي، علي بن محمد بن خروف الأشبيلي(ت٦٠٩هـ)، تحقيق: لؤى عرب، مطبوعات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث، جامعة أم القرى، ١٩٩٩م.
٧٨-	شرح جمل الزجاجي، علي بن مؤمن بن عصفور الأشبيلي (٩٦٩هـ)، تحقيق: صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف، بغداد، ١٩٨٠م.
٧٩-	شرح الدماميني على مغني اللبيب، محمد بن أبي بكر الدماميني(ت٨٢٨هـ)، تحقيق: أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.
٨٠-	شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الأستر أباذي، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م.
٨١-	شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد ابن هشام(ت٧٦١هـ)، تحقيق، عبد الغني الدفتر، الشركة المعتمدة للتوزيع.
٨٢-	شرح شواهد الإيضاح، عبد الله بن برِّي، تحقيق: عبد الله درويش، مطبوعات مجمع اللغة العربية، مصر، ١٩٨٥م.
٨٣-	شرح اللمع، القاسم بن محمد الواسطي الضرير(ت٤٣٤هـ)، تحقيق: رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
٨٤-	شرح المفصَّل للزمخشري، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي(ت٦٤٣هـ)، قدم له: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
٨٥-	الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، تعليق: أحمد حسن بسبح، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

م	المصادر والمراجع
٨٦-	الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري(ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٩٠م.
٨٧-	طراز المجالس، شهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجي، طبع على نفقة: مصطفى تاج الكيني، المطبعة الشرقة، طنطا.
٨٨-	ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، أحمد ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤م.
٨٩-	العبر في خبر من غبر، الحافظ الذهبي(ت٧٤٨هـ)، تحقيق: أبو هاجر محمد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الاولى، ١٩٨٥م.
٩٠-	العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت١٧٣هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار مكتبة الهلال.
٩١-	غرائب التفسير وعجائب التأويل، أبي القاسم برهان الدين محمود بن حمزة الكرماني(ت٥٠٥هـ)، دار القبلة للثقافة الإسلامية- جدة، ومؤسسة علوم القرآن- بيروت.
٩٢-	غرائب القرآن ورغائب الفرقان، نظام الدين بن محمد القمي النيسابوري، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
٩٣-	الفتح على أبو الفتح، محمد بن أحمد فورَّجه، تحقيق: عبد الكريم الدحبلي، دار الشئون الثقافية، الطبعة الثانية، ١٩٨٧.
٩٤-	فصول في فقه اللغة، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، الطبعة السادسة، ١٩٩٩.
٩٥-	فقه اللغة، علي عبد الواحد وافي، نهضة مصر، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٤م.
٩٦-	فقه اللغة المقارن، إبراهيم السامرائي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣م.
٩٧-	القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٩٨-	الكامل، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٩٩٧م.
٩٩-	كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي(ت٣٧٧هـ)، تحقيق: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.

م	المصادر والمراجع
١٠٠-	الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري(ت٥٣٨هـ)، تحقيق: عادل عبد الموجود ، وعلي محمد معوض، وأحمد حجازي، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
١٠١-	كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة، تصحيح وضبط: محمد شرف بالتقايا، ورفعت بيلكه الكليس، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١٠٢-	الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها/ مكي بن أبي طالب القيسي(ت٤٣٧هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٤م.
١٠٣-	الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي(ت٤٢٧هـ)، تحقيق: أبو محمد بن عاشور، مراجعة: نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.
١٠٤-	كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، علاء الدين بن حسام الدين الشاذلي الهندي البرهانفوري الشهير بالمتقي الهندي(ت٩٧٥هـ)، تحقيق: بكري حياني، وصفوة السقا، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، ١٩٨١م.
١٠٥-	اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء محب الدين عبد الله العكبري البغدادي (ت٦١٦هـ)، تحقيق: عبد الإله نبهان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.
١٠٦-	اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص عمر بن علي الحنبلي الدمشقي النعماني(ت٧٧٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
١٠٧-	لسان العرب، ابن منظور، تحقيق: عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة.
١٠٨-	لسان الميزان، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(ت٨٥٢هـ)، تحقيق: دائرة المعارف النظامية- الهند، مؤسسة الاعلمي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧١م.
١٠٩-	اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسين بن أبي بكر الجذامي المعروف بابن الصائغ(ت٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

م	المصادر والمراجع
١١٠-	المآخذ على شراح المتنبي، علي أبو العباس عز الدين أحمد بن الأزدي المهلّبي(ت٦٤٤هـ)، تحقيق: عبد العزيز بن ناصر المانع، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة الثانية، ٢٠٠٣م.
١١١-	مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي(ت٢١٠هـ)، علق عليه: محمد فؤاد سركين، مكتبة الخانجي، القاهرة.
١١٢-	مجالس ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب(٢٩١هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر.
١١٣-	مجالس العلماء، أبو القاسم بن إسحاق الزجاجي(ت٣٤٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٨٤م.
١١٤-	مجموع الفتاوي، أبو العباس أحمد عبد السلام بن تيمية(ت٧٢٨هـ)، تحقيق: عامر الجزار، وأنور الباز، دار الوفاء، المنصورة، مصر، الطبعة الثانية، ٢٠٠١م.
١١٥-	المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد بن غالب بن تمام بن عطية الأندلسي(ت٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.
١١٦-	المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيدَه المرسي(ت٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، يروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
١١٧-	المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٩٤٦م.
١١٨-	المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي، المعروف بابن سيده(ت٤٥٨هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
١١٩-	مختصر شواذ القرآن، من كتاب البديع، ابن خالويه، تحقيق: آثر جفري، مكتبة المتنبي، القاهرة.
١٢٠-	المدارس النحوية، شوقي عبد السلام ضيف(ت١٤٢٦هـ) دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨م.
١٢١-	المذكر والمؤنث، أبو بكر الأنباري(ت٣٢٨هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، مراجعة: رمضان عبد التواب، المجلس الأعلى لشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، القاهرة، ١٩٩٩م.

م	المصادر والمراجع
١٢٢-	المذكر والمؤنث، أبو زكريا يحي بن زياد الفراء(ت٢٠٧هـ)، تحقيق: رمضان عبد التواب، دار التراث، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٩.
١٢٣-	المذكر والمؤنث، أبو حاتم السجستتاني(ت٢٥٥هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.
١٢٤-	مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، أبو محمد عبد الله بن أسعد بن علي اليافعي اليمني(ت٧٦٥هـ)، وضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الاولى، ١٩٩٧م.
١٢٥-	مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي عبد الواحد بن علي الحلبي(ت٣٥١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، نهضة مصر، ١٩٥٥م.
١٢٦-	المساعد على تسهيل الفوائد، عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عقيل(ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.
١٢٧-	المسائل البصريات، أبو علي الفارسي(ت٣٧٧هـ)، تحقيق: محمد الشاطر أحمد أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.
١٢٨-	المسائل البغداديات، أبو علي الفارسي النحوي(ت٣٧٧هـ)، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد.
١٢٧-	المسائل الشيرازيات، أبو علي الفارسي النحوي(ت٣٧٧هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، كنوز إشبيليا، الرياض، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.
١٢٩-	المسائل العسكريات، أبو علي الفارسي النحوي(٣٧٧هـ)، تحقيق: محمد الشاطر، مطبعة المدني، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م.
١٣٠-	مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء العكبري(ت٦١٦هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٧م.
١٣١-	المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الطهماني النيسابوري المعروف بابن وكيع(ت٤٠٥هـ)، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.
١٣٢-	مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب(٤٣٧هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشائر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
١٣٣-	المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان، شمس الدين أبي عبد الله المعروف باين قيِّم الجوزية الحنبلي(ت٧٥١هـ)، تصيح: محمد النعساني، مطبعة السعادة، الطبعة الأولى، ١٩٠٦م.

م	المصادر والمراجع
١٣٤-	مصطلحات في كتب العقائد، محمد بن إبراهيم بن أحمد الحمد، دار بن خذيمة، الطبعة الأولى.
١٣٥-	معاني القرآن، أبو الحسن سعد بن مسعدة الأخفش الأوسط(ت٢١٥هـ)، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.
١٣٦-	معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج(ت٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٨
١٣٧-	معاني القرآن، أبو زكريا يحي بن زياد الفراء(ت٢٠٧هـ)، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣م.
١٣٨-	معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا(ت٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، دمشق.
١٣٩-	مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ)، تحقيق: عبد اللطيف الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، التراث العربي، الكويت.
١٤٠-	المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم الخوارزمي الزمخشري(ت٥٣٨هـ)، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٠٠م.
١٤١-	مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، أبو عبد الله محمد بن الحسين التميمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي(ت٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث، بيروت، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٠م.
١٤٢-	المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٩٤م.
١٤٣-	المقرّب، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور(ت٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، الطبعة الاولى، ١٩٧٢م.
١٤٤-	مقالات في الأدب، محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٨م.
١٤٥-	من أسرار العربية، إبراهيم أنيس، مكتبة الإنجلو المصرية ، القاهرة، الطبعة السادسة، ١٩٧٨م.
١٤٦-	المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، أبو الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي(ت٥٩٧هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الاولى، ١٩٩٢م.

م	المصادر والمراجع
١٤٧-	المنصف للسارق والمسروق منه، أبو محمد الحسن بن علي بن وكيع التنيس(ت٣٩٣هـ)، تحقيق: عمر خليفة بن إدريس، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.
١٤٨-	موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، خالد بن عبدالله بن محمد الجرجاني الأزهري(ت٩٠٥هـ)، تحقيق: عبد الكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
١٤٩-	نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السُّهيلي(ت٥٨١هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.
١٥٠-	نشأة النحو وتاريخ أشهر النُّحاة، الشيخ محمد الطنطاوي، تحقيق: عبد الرحمن بن محمج بن إسماعيل، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، الطبعة الاولى، ٢٠٠٥م.
١٥١-	النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، جمال الدين ابي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي(ت٨٧٤هـ)، قدم له: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الاولى، ١٩٣٠م.
١٥٢-	نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات كمال الدين ابن الانباري(ت٥٧٧هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، المنار، الأردن، الطبعة الثالثة، ١٩٨٥م.
١٥٣-	هدية العارفين أسماء الكتب وآثار المصنفين، إسماعيل باشا الباباني البغدادي(ت١٣٣٩هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.
١٥٤-	همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.
١٥٥-	الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي(ت٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الاولى، ٢٠٠٠م.
١٥٦-	الوساطة بين المتنبي وخصومه، علي بن عبد العزيز الجرجاني(ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، مصر، ١٩٥١.

م	المصادر والمراجع
١٥٧-	الوسيط في تفسير القرآن المجيد، أبو الحسن علي بن محمد الواحدي النيسابوري الشافعي(ت٤٦٨هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوّض، وأحمد محمد صبرة، وأحمد عبد الغني الجمل، وعبد الرحمن عويس، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.
١٥٨-	وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين بن أبي بكر بن خلكان(ت٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٩٤م.